الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان.

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الاجتماعية

تخصص: الاحصاء الاجتماعي

أثر التعليم وعمل المرأة في تغيير النموذج الزواجي في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع

من إعداد الطالبة:

بن صديق زوبيدة

تحت اشراف الاستاذ:

أ.د. حمزة شريف علي

أعضاء لجنة المناقشة

أد. مزوار بلخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أد. حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
د. سيدي يخلف عادل	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تلمسان	عضوا
أد. داودي نور الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	عضوا
د. بلعجال فوزية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة سيدي بلعباس	عضوا

السنة الجامعية (2018 /2019)

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلّا أن أحمد اللّه وأشكره على توفيقه لي لإتمام هذا العمل « فلك الحمد والشكر»

كما أتقدّم بالشكر إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدّكتور حمزة شريف علي على كلّ ما قدّمه من توجيهات ونصائح فله منّي جزيل الشكر وعظيم الامتنان

كما أوجّه شكري وامتناني للسّادة الأساتذة المحترمين أعضاء اللّجنة المناقشة الذّين تفضّلوا بقبول مناقشة هذه الدّراسة

إلى كلّ من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع

إلى هؤلاء وغيرهم كلّ التقدير والاحترام

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين عرفانا وإكراما

إلى زوجي الفاضل محفّزا ومعينا

إلى ابني وفلذة كبدي محمّد بلال

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير	**أ**
إهداء	**ب**
قائمة الجداول	**4**
قائمةالاشكال	**6**
مقدّمة عامّة	**9**
الفصل الأوّل: المرأة والتّعليم في الجزائر	**19**
تمهيد	20
1-محدّدات مكانة المرأة في المجتمع الجزائري من الأسرة الممتدّة إلى الأسرة النوويّة	21
أوّلا: محدّدات مكانة المرأة في الأسرة الممتدّة	21
1-دور الزّواج والإنجاب في تحديد مكانة المرأة	21
ثانيّا: محدّدات مكانة المرأة في الأسرة النوويّة	21
1-دور التّعليم في تحديد مكانة المرأة	21
2-دور العمل في تحديد مكانة المرأة	23
3-دور العامل الدّيموغرافي في تحديد مكانة المرأة	25
2-تعليم المرأة الجزائريّة بعد الاستقلال	26
3-التّساوي بين الجنسين في التعليم بالجزائر	31
3-1-مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في التّعليم	31
3-2-المساواة بين الجنسين في التعليم أساسيّة للتّحول الاجتماعي والاقتصادي	34
4-خصائص النّظام التعليمي في الجزائر	36
5-الإناث ومعدّلات التحاقهنّ بالتّعليم	40

5-1-المرحلة الأساسيّة	40
5-2-المرحلة الثانويّة	43
5-3-المرحلة الجامعيّة	48
خلاصة	55
الفصل الثاني: واقع المشاركة الاقتصاديّة للمرأة في الجزائر	**56**
تمهيد	57
1-دوافع خروج المرأة للعمل	58
2-الاتجاهات نحو عمل المرأة	62
3-المرأة الجزائريّة وصراع الحداثة والتقاليد في الحقل المهني	63
4-العوامل المؤثّرة في عمل المرأة	66
5-الواقع العملي للمرأة في الجزائر	68
5-1-تطوّر عمل المرأة في الجزائر	68
6-الخصائص السوسيوديموغرافيّة والاقتصاديّة للمرأة العاملة في الجزائر	72
6-1-الخصائص السوسيولوجيّة	72
6-2-الخصائص الدّيموغرافيّة	78
6-3-الخصائص الاقتصاديّة	83
7-المرأة والبطالة في الجزائر	88
8-مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في المجال الاقتصادي	92
خلاصة	96
الفصل الثالث: الزواج كظاهرة سوسيوديموغرافيّة	**97**
تمهيد	98
1-أسباب تأخّر سنّ الزواج	99

2-التحوّلات الديموغرافيّة المترتّبة على الزّواج	105
2-1-التغيّر في مستويات الخصوبة	105
2-2-التغيّر في نمط الأسرة	119
2-3-التزايد في نسب العزوبة العمريّة والعزوبة النّهائيّة	125
3-أساليب الاختيار الزّواجي	133
4-النظريّات المفسّرة لاختيار شريك الحياة	134
5-أثر التغيّر الاجتماعي على الاختيار الزّواجي في الجزائر	136
6-أثر التغيّر الاجتماعي على فارق السنّ بين الزوجين في الجزائر	139
خلاصة	141
الفصل الرّابع: الدّراسة الميدانيّة	**142**
تمهيد	143
1-الدّراسة الوصفيّة لخصائص العيّنة المدروسة	144
2-تحليل نتائج الدّراسة الميدانيّة باستخدام برنامج spss	148
3-النتاج العامّة للدّراسة	187
خاتمة	194
قائمة المراجع	196
الملاحق	208

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 01	معدّل الأميّة للسكّان في السنّ 10 سنوات وأكثر حسب الفئة العمريّة، الجنس ومنطقة الإقامة لسنة 2008	28
الجدول 02	تطوّر مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في التعليم من 1999 إلى 2012	32
الجدول 03	معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم في الجزائر(1985-2005)	39
الجدول 04	تطوّر نسبة مشاركة الفتيات حسب المستوى التعليمي لسنوات دراسيّة مختارة	43
الجدول 05	نسبة الفتيات من عدد التلاميذ المسجلين بين 2002الى 2016 بالتعليم الثانوي	44
الجدول 06	نسبة المسجّلات في التعليم العالي حسب أفواج التخصّص في مرحلة التدرّج للسنة الجامعيّة 1993-1994 و2003-2004	50
الجدول 07	عدد الطلبة المسجّلين في مرحلة التدرّج من 2008-2009 إلى 2012-2013	52
الجدول 08	تطوّر المتحصّلات على شهادات التعليم العالي من 1999-2000 إلى 2011-2012	53
الجدول 09	تطوّر المسجّلات في التعليم العالي لما بعد التدرّج من 2008-2009 إلى 2012-2013	54
الجدول 10	توزيع معدّل النشاط النسوي حسب الفئات العمريّة من 1966 إلى2015	70
الجدول 11	تطوّر سنّ الزواج في الجزائر من 1977 إلى 2008 حسب الجنس ومكان الإقامة	102
الجدول 12	تطوّر معدّلات العزوبة في الجزائر حسب الجنس وفئات الأعمار لسنتي 1966و2008	103
الجدول 13	تطوّر متوسط سن زواج النّساء حسب المستوى التعليمي	104
الجدول 14	تطوّر معدّلات الخصوبة العمريّة ومعدّل الخصوبة الكلّي حسب المستوى التعليمي لسنة 2002	107
الجدول 15	تطوّر الخصوبة العمريّة للنّساء العاملات وغير العاملات لسنة 1970	110
الجدول 16	متوسّط عدد المواليد الأحياء حسب السنّ عند الزواج لسنتي 1992 و2002	113

الجدول 17	متوسّط عدد المواليد حسب السّن عند الزّواج الأوّل ومدّة الزّواج لسنة 2002	115
الجدول 18	تطوّر استعمال وسائل منع الحمل حسب وسيلة منع الحمل المستعملة من 1986 إلى 2013	116
الجدول 19	تطوّر استعمال وسائل منع الحمل حسب فئات السّن 2012-2013	116
الجدول 20	متوسّط طول فترة الرّضاعة خلال التّحقيقات 1970-1992-1998	118
الجدول 21	تطوّر الحالة الزواجيّة(%) للأفراد الأكثر من 15 سنة في الجزائر من 1966 إلى 2008	126
الجدول 22	تطوّر متوسّط سنّ الزواج وفارق السنّ بين الزوجين من 1954 إلى 2008	139

قائمة الأشكال البيانيّة

الشكل	عنوان الشّكل	الصفحة
الشكل 01	تطور معدل الأميّة للسكّان في السّن 10سنوات فأكثر من 1966 إلى 2008 حسب الجنس	27
الشكل 02	تطوّر نسبة التمدرس للفئة (6-14سنة) من 1966الى 2008	30
الشكل 03	مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في التعليم لسنة 2016	33
الشكل 04	معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة إناث من 1987 إلى 2008	40
الشكل 05	معدّل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي إناث من 1972 إلى 2016	41
الشكل 06	معدّل الرّسوب للمرحلة الابتدائيّة إناث من إجمالي الإناث الملتحقات من 1995 إلى 2016	42
الشكل 07	نسبة النجاح في شهادة البكالوريا من 2008 إلى 2017	45
الشكل 08	نسبة الإناث إلى الذّكور في الالتحاق بالتعليم الجامعي لبعض الدّول لسنة 2016	49
الشكل 09	توزيع معدّل النشاط النسوي حسب الفئات العمريّة	69
الشكل 10	القوى العاملة إناث (% من إجمالي القوى العاملة) من 1970 إلى 2017	71
الشكل 11	توزيع القوّة العاملة حسب الجنس من 1985 إلى 2018	72
الشكل 12	توزيع العاملات حسب المستوى التعليمي من 2010 إلى 2014	74
الشكل 13	توزيع النّساء العاملات حسب متغيّر السنّ والحالة التعليميّة لسنة 2010	75
الشكل 14	توزيع النّساء العاملات حسب متغيّر السنّ والحالة التعليميّة لسنة 2011	76
الشكل 15	توزيع النّساء العاملات حسب متغيّر السنّ والحالة التعليميّة لسنة 2014	76
الشكل 16	توزيع النّساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنيّة لسنة2010	79
الشكل 17	توزيع النّساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنيّة لسنة2011	79
الشكل 18	توزيع النّساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنيّة لسنة2014	80
الشكل 19	توزيع النّساء العاملات حسب أوّل عمر للدّخول ميدان العمل في القطاع الرّيفي من 2010 إلى 2014	81
الشكل 20	توزيع النّساء العاملات حسب أوّل عمر للدّخول ميدان العمل في القطاع الحضري من 2010 إلى 2014	82

الشكل 21	توزيع النّساء العاملات حسب النّشاط الاقتصادي والقطاع القانوني لسنة 2010	83
الشكل 22	توزيع النّساء العاملات حسب النّشاط الاقتصادي والقطاع القانوني لسنة 2014	83
الشكل 23	توزيع النّساء العاملات حسب القطاع القانوني والوضعيّة المهنيّة لسنة 2010	85
الشكل 24	توزيع النّساء العاملات حسب القطاع القانوني والوضعيّة المهنيّة لسنة 2014	86
الشكل 25	توزيع معدّل بطالة الإناث من 1991 إلى 2017	89
الشكل 26	توزيع بطالة الإناث(% من الإناث في القوى العاملة) في الشريحة العمريّة 15-24 سنة من 1991 إلى 2017	90
الشكل 27	توزيع الدّول العربيّة العشر الأفضل في سدّ الفجوة بين الجنسين سنة 2016	92
الشكل 28	مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في أهمّ المجالات في الجزائر لسنة 2016	93
الشكل 29	مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصاديّة لسنة 2016	94
الشكل 30	تطوّر المؤشّر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي لسنتي 2002 و2013	108
الشكل 31	تطوّر معدّلات الخصوبة حسب مكان الاقامة من 1970 إلى 2013	112
الشكل 32	توزيع النّساء المتزوّجات(15-49 سنة) المستعملات لوسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي	117
الشكل 33	تطوّر الأسر المعيشيّة النوويّةعبر مختلف التّعدادات	120
الشكل 34	تطوّر الأسر المعيشيّة الممتدّةعبر مختلف التّعدادات	121
الشكل 35	تطوّر حجم الأسرة الجزائريّة حسب مكان الإقامة خلال الفترة 1977-2008	123
الشكل 36	تطوّر المعدّل الخام للزواج في الجزائر من 1990 إلى 2017	128
الشكل 37	تطوّر عدد الزيجات في الجزائر من 1990 إلى 2017	128
الشكل 38	تطوّر العزوبة النسويّة حسب فئات السنّخلال تعداد 1966 و2008	129
الشكل 39	معدّلات العزوبة النهائيّة بين 1987 و2008	130
الشكل 40	تطوّر نسب العزوبة النسويّة حسب المستوى التعليمي والفئات العمريّة سنة 2002	132

المقدّمة العامّة

مقدمة

يمثّل الزواج مسألة طبيعيّة للإنسان، يجعله أكثر شعورا بالاستقرار والرّاحة والأمان المنزلي، ويفتح أسرة جديدة مضافة للمجتمع، فالزواج هو سلوك إنساني تحكمه ضوابط وأسس وقواعد مستمدّة من ثقافة المجتمع، وبالنظر إلى تاريخ الزواج كمؤسسة اجتماعية تقوم عليها المجتمعات، فقد عرف تغيرات كثيرة ولم يبق من الزواج التقليدي إلّا بعض العادات والممارسات التي لطالما عرفت نوعا من القدسية، فهو كباقي النظم والمؤسسات المكونة للمجتمع ساير التغيّر الذي عرفه المجتمع بصفة عامّة، باعتبار المجتمع مركّب من مجموعة مؤسسات يتغيّر بتغيّر هذه المؤسسات المكونة له.

وباعتبار الزواج جزء من ثقافة المجتمع فالاتفاق يكمن في أنّ الزواج هو المؤسسة الوحيدة التي بها تتكوّن اللّبنة الأولى لتكوين المجتمع، أما الاختلاف فيظهر في العادات والممارسات المرتبطة بالزواج، وتجدر الإشارة إلى أنّ بذور هذا التغيير ظهرت منذ فترة، فحسب دراسة Jacques Vallin التي أجراها في الجزائر سنة 1970 عن المحدّدات السوسيواقتصادية المؤثرة على سنّ الزواج عند النساء، تبيّن أن التعليم يبقى العامل الأكثر تأثيرا على الزّواج، وقد ميّز الباحث بين عاملين؛ فالعامل الأوّل مباشر وهو أنّ طول فترة تمدرس المرأة قد يؤخّر سنّ زواجهنّ لسنوات عديدة ممّا يمدّد فترة عزوبتها، أمّا العامل الثاني غير مباشر وهو أن المرأة كلّما زاد مستواها التعليمي كلّما قلّ تأثير القيم والعادات الاجتماعية المرتبطة بالزواج المبكّر، واتّسعت دائرة الحرية في اختيار الشريك المناسب في التوقيت المناسب لها.

أمّا عن نتائج التحقيق الوطني سنة 1970، تبيّن أن هناك اختلافات مهمّة في سنّ الزواج الأوّل حسب المستوى التعليمي، والتباين أكبر بالنسبة للإناث، حيث بلغ سنّ الزواج عند الأميات حوالي 18.5 سنة، بينما وصل إلى حدود 24 سنة عند المتحصلات على المستوى الثانوي أو العالي، أي بفارق خمس سنوات تقريبا، ومع مرور السنوات زاد سنّ

الزواج عند كل المستويات التعليمية مع استمرار الفروق والاختلاف بين مستوى وآخر، ليرتفع إلى 28.7 سنة بالنسبة للأميات و33.2 سنة بالنسبة للجامعيات وذلك سنة 2008.

هذا الارتفاع الذّي لطالما ارتبط بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة ودخولها ميدان العمل، ممّا غيّرا الوضع الثقافي والاجتماعي للفتاة، لتنال دورا اجتماعيّا داخل وخارج نطاق الأسرة.

ومن هنا تكمن دواعي وأسباب اختيار الموضوع نظرًا لارتباطه الوثيق بثقافة المجتمع الجزائري، فسنّ الزواج في ارتفاع مستمر للرّجل كما للمرأة، لكن تبقى المرأة هي الأكثر تأثرا بعامل السنّ عند الزواج وهاته نقطة من النقط التي نريد فهمها وتفسيرها من خلال هاته الدّراسة التي تعنى بالجنس الأنثوي فقط، بالإضافة إلى تقييم الوضع الرّاهن لتعليم وعمل المرأة ومدى مساهمتهما في التأثير على الزواج، الذي نتج عنه تغير بعض القيّم المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتغيّر أدوار المرأة.

كما تشمل أهداف الدراسة محاولة إبراز أهمية التعليم وعمل المرأة عامّة، في إعطاء عجلة التغيير النسوي دفعة قويّة، وبالتالي تحرّرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية، والفتيات والنساء الجامعيات خاصة، اللّواتي وصلن إلى مستوى جامعي مرتفع، ممّا أدى بهنّ للوصول إلى مرحلة من النضج الفكري، إضافة إلى خروجهن لميدان العمل

بالإضافة إلى التعرّف على أهمّ العوامل والجوانب المهمّة لظاهرة الزواج، كالاختيار الزواجي وأساليبه ومعاييره، وكذا اكتساب المرأة المتعلمة والعاملة متزوجة كانت أم عازبة ثقافة تنظيم النّسل وتوجيه السلوك الإنجابي لإبراز التغير الحاصل في الخصوبة .

وعليه يمكن القول أن ارتفاع سنّ الزواج للجامعيات، ارتبط بمتغيّرات بنائية ووظيفية عرفها المجتمع، انطلاقا من الأسرة اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، إلى مختلف

المؤسسّات المكوّنة للمجتمع، والتغيّر في الأسرة يتجلى في تغيّر بنيتها ودورها وبالتالي تغيّر أدوار أفرادها.

فالزواج هو أساس تكوين الأسرة وهو نظام اجتماعي يتحقّق من خلاله عدّة حاجات، الحاجة الجنسية والسكينة البيولوجية، بالإضافة إلى الوظيفة التي يتحقق من خلالها وهي تكوين الأسرة وإنجاب الأطفال.

وتأخر سنّ الزواج ما هو إلّا تعديل طرأ على الزواج كنظام اجتماعي، ليخدم التغيير الذي عرفه المجتمع والأسرة والفتاة التي أصبحت لا تتزوّج إلّا بعد تحصيل الشهادة الجامعية والوظيفة.

1- الدراسات السابقة

في دراسة الباحثة زهية واضح بديدي Zahia Ouadah Bididi سنة 2005 تحت عنوان "**بلوغ سن الثلاثين والبقاء بدون زواج**"، ترى الباحثة أن الزواج اليوم عرف سلسلة من التغيرات من شأنها إحداث آثار على الأسرة والمجتمع بشكل عام، فتوقيت الزواج الأوّل في الجزائر شهدت حوّلا جذريا، فقد ارتفع متوسط سنّ الزواج الأوّل بما يقارب 12 سنة بالنسبة للنساء و10 سنوات بالنسبة للرجال بين 1966 و2002، فكيف يمكن تفسير الزيادة الملحوظة في سن الزواج في مجتمع يبيح الممارسة الجنسية في إطار الزواج القانوني؟، مع أن السنّ القانوني للزواج هو 18 سنة للفتيات و21 سنة للذكور.

إن تأخّر سنّ زواج المرأة يرتبط في المقام الأول في توسّعها في مجال التعليم والذي يطيل فترة دراستها، وبالتالي يؤخر في وقت زواجها، بل وأكثر من هذا فالتعليم يجعلها تسعى إلى تحقيق الحياة الوظيفية قبل الزواج وأكثر رغبة وحريّة في التطلع لاختيار شريك المستقبل.

أمّا من جانب الذكور فارتفاع سن الزواج راجع إلى الصعوبات المالية والعثور على عمل بسبب الاستمرار في زيادة البطالة، بالإضافة إلى أزمة السّكن الذي هو عامل قوي في تثبيت العلاقة الزوجية، مما يجبر الكثيرين للعيش في مسكن الآباء، فالأزواج يطمحون بشكل متزايد في الأسرة النووية.

كما ترى الباحثة أن العوامل السوسيواقتصادية المذكورة سالفا لا يمكن أن تكون سببا في ارتفاع متوسط سن الزواج الذي وصل إليه اليوم، إذ لم تتغير عقلية الأفراد ومواقفهم، فالآباء اليوم يطالبون بناتهم بممارسة العمل بعد الزواج وحتّى بإنهاء دراستهنّ إن رغبن، (bididi, 2005)، هاته الدّراسة تتوافق إلى حدّ كبير مع دراسة الباحث **بدروني محمدBedrouni Mohamed** تحت عنوان "**الزواج الجزائري التغيرات في المكان والزمان**" حيثيرى الباحث أيضا أنّه على مرّ العقود الثلاثة الماضية شهد النموذج الزواجي في الجزائر تغيرات عميقة، فمتوسط العمر عند الزواج الأوّل حسب الجدول الزمني لظاهرة الزواج لا يزال في حركة بطيئة، ليصل إلى أعمار جدّ متأخرة، حيث أصبح متوسط سن الزواج لسنة 2002 يقدر بـ 33 سنة للرجال و26.6 سنة بالنسبة للنساء، فهذا الارتفاع في سنّ الزواج راجع إلى التقدّم المحرز في الالتحاق بالمدارس وخصوصا في صفوف الفتيات(Mohamed)، وللإلمام بتحوّل الزواج في الجزائر كان لابدّ للتطرق إلى دراسة **نصر الدّين حمودة وكهينة شرفي فروخيNacer eddine Hamouda et kahina Cherfi Ferroukhi سنة 2009**تحت عنوان "**الزواج في الجزائر: أي انتقال**" حيث يرى الباحثان أن الزواج قائم على ثلاث مؤشرات إحصائية؛ فالمؤشّر الأوّل يتمثّل في متوسط سنّ الزّواج الذي يحسب بطريقة هاجنال Hadjnal والذي في الواقع معدّل العزوبة، أمّا المؤشّر الثاني فيتمثّل في معدّل العزوبة النّهائيّة، وآخر مؤشّر هو الفجوة العمرية بين الزوجين وتحسب بشكل غير مباشر عن طريق الفرق بين متوسط العمر بين الزوجين.

ومن خلال هذه المؤشرات يستنتجان أن متوسط السنّ عند الزواج في ارتفاع ومعدّل العزوبة أيضا في زيادة، أما الفجوة العمرية بين الزوجين في انخفاض.

زيادة مستوى العزوبة النهائية أكثر انتشارا عند النساء بالمقارنة مع الرّجال، وهاته الزيادة تفسّر إلى أنّ هيكل السكّان في المستوى التعليمي له تأثير حقيقي على مدّة العزوبة، فالأجيال الجديدة هي الأكثر تعليما من الأجيال القديمة، وهذا ما ينطبق أكثر على فئة النساء، ففي سنة 1938 بلغ معدّل عزوبة النساء الجامعيات 10% واللاتي يبلغن 40 سنة، ليصل معدّل النساء العازبات في الفئة العمرية 40–44 سنة إلى 12% سنة 2008 (ferroukhi, 2009)، أمّا رسالة الدّكتوراه **لراشدي خضرة** فقد ركّزت فيها على الخصائص والمحدّدات الدّيموغرافيّة لنوع وحجم الأسرة، فهي عبارة عن دراسة سوسيوديموغرافية للأسرة الجزائرية تحت عنوان "**الانتقالية الديمغرافية والتحوّلات السوسيوديمغرافية للأسرة الجزائرية**" **سنة 2013** توصلت الباحثة إلى أن الزواجية ومؤشراتها (الحالة الزواجيّة، العزوبية، التعدد واختيار الشريك...) عرفت تطورا هامًا انعكس على الأسرة من خلال ارتفاع سن الزواج الأوّل الذي فاق 30 سنة في المتوسط، ونسبة العزوبة خاصة عند الإناث وفي كلّ الأعمار تقريبا، أخطرها تلك الأكثر خصوبة، فقد ساهمت التغيرات التي عرفتها الزواجية بأكثر من 71% في تراجع الخصوبة العامة.

كما عرف وضع المرأة الجزائرية تطورًا ملموسًا بفضل تزايد اندماجها في الحياة العملية وتفعيل مشاركتها في القضايا المجتمعية المختلفة، وكان لهذا خاصّة مع ارتفاع مستواها التعليمي أثر كبير في التحوّل الديمغرافي، الذي انعكس بدوره على الأسرة الجزائرية، ولعلّ أبرزها ارتفاع سن زواجها وطول مدّة عزوبيتها إلى أعمار مرتفعة، بالإضافة إلى تراجع خصوبتها بسبب ذلك، وبسبب استعمالها لموانع الحمل (خضرة، 2013)، هذا فيما يخصّ الدّراسات الجزائريّة، أمّا الدّراسات الأجنبيّة فهي الأخرى لا تختلف عن الدّراسات السابقة من حيث التغيّر الذّي أحدثه التعليم في سلوك الزّواج فجاءت **دراسة أنطوان فيليب Antoine**

Philippe سنة 2002لتثبت هذا، تحت عنوان "**تعقيدات الزواج: من النضج المبكر للمرأة إلى تعدّد زوجات الذكور في إفريقيا**"، تطرّق من خلال هذه الدّراسة إلى التغيّر في سلوك الزواج وهو مؤشر على تغيّرات عميقة في المجتمع، وأنّه في المدن الإفريقية انتقال الزواج الحالي راجع إلى حدّ كبير إلى الالتحاق بالتعليم للفتيات، بل أيضا إلى الصعوبات الاقتصادية المتزايدة.

كما يرى الباحث أنه في قارة إفريقيا بشكل عام يتميّز الزواج بالنضج المبكّر للنساء وغياب العزوبة النهائية لكل من النساء والرجال، فوفقا للأمم المتحدة (1988) فإنه في إفريقيا بلغت نسبة النساء غير المتزوجات في سنّ 50 نسبة 6% سنة 1980، وأن متوسط سن الزواج الأوّل للمرأة يتراوح بين 17.7 سنة في أثيوبيا و26.4 سنة في بوتسوانا ولا تتجاوز 21 سنة إلا في عدد قليل من بلدان القارة.

أما بالنسبة للرجال الذين لم يتزوّجوا أبدًا لم تتجاوز نسبتهم 10%، أما متوسط العمر عند الزواج الأول فهو في تأخّر مقارنة بالنّساء حيث بلغ 25.5 سنة في إثيوبيا سنة 1981 و30.8 سنة في بوتسوانا في نفس السنة (philippe, 2002)، وللتأكيد بأنّ التغيّر في سلوك الزواج هو ظاهرة عالميّة تطرّقنا **لدراسة بول بكسهام وتيو أنجلن Paul puxham and Theo Engelen سنة 2011** كمقارنة للزواج في العالم العربي والعالم الغربي تحت عنوان "**نموذج الزواج في أوربا الغربية: مقارنة بين الزواج في أوربا الغربية والعالم العربي المعاصر**"، يرى الباحثان أن هاته المقارنة للزواج تبيّن بوضوح أن سلوك الزواج في العالم العربي وفي الوقت الحاضر، يظهر بعض التشابهات اللّافتة للزواج، ففي أوربا الغربية وخلال العقود الماضية كان الزواج لكلّ من الرجال والنساء في العالم العربي يتم في سن متقدمة، إلّا أن هناك مؤشرات تبين أن الزواج في العالم أخذ في الانخفاض فتأجيل الزواج في المجتمع العربي المعاصر وأوروبا الغربية هو نتيجة المصاعب الاقتصادية، ففي أوربا الغربية كان الزواج يتطلب سنوات طويلة من الادّخار لتلبية الاحتياجات الاقتصادية للزواج،

أما في المجتمع العربي فتأجيل الزواج من طرف الشباب راجع لكونهم ليسوا في سن متقدمة قادرة على احمّل العبء الاقتصادي.

والأعمار عند الزواج في البلدان العربية المعاصرة قريبة نسبيا في أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

قديما وفي الدّول العربية كان عدد قليل من الرجال في الفئة العمرية 45-49 سنة يتزوّجون، مما يشير إلى أن الزواج كان يتم في سن مبكرة جدا، أما بالنسبة للمرأة العربية فكانت تتزوّج قبل المرأة الأوروبية.

العلاقة الجنسية في أوربا الغربية وخلال فترة العصور الوسطى ومنتصف القرن العشرين كانت حق مقصور على الزوجين فقط، وهذا لا يزال حكم صارم لدى المجتمعات العربية المعاصرة، حتى أصبحت الخصوبة لديهم مفهوم مرادف تقريبا للخصوبة الزواجية(theo engelen, 2011)

موقع الدّراسة الحالية من الدراسات السابقة

على الرّغم من الأهمية العلمية للدراسات السابقة إلّا أنّ أيّا منها لم يتناول بشكل مباشر تأخر سن زواج المرأة الجامعية (أستاذة جامعيّة أو طالبة دراسات عليا) على وجه التحديد بصفتهنّ يمثلن النخبة داخل المجتمع.

أغلب الدّراسات جاءت كمقارنة أو بالأحرى إيجاد علاقة بين سنّ الزواج ومختلف المستويات التعليميّة للمرأة، إبتداءا من النّساء ذوات المستوى الأمّي إلى المستوى الجامعي، عكس الدّراسة الحاليّة التّي اختصّت بالمستوى الجامعي والذّي خصّصناه لصاحبات الدّراسات العليا.

كما أن معظم الدّراسات الموجودة هي دراسات عامّة حول المجتمع الجزائري، دون أن تكون هناك دراسات محليّة، فمعظمها دراسات إحصائية كمية للتغيرات التي مسّت المجتمع الجزائري، وتغيّر سوق الزواج، وارتفاع سنّ الزواج والعزوبة وانخفاض الخصوبة، وهي دراسات قائمة على تحليل المعطيات الإحصائية عكس الدّراسة الحالية التي اعتمدت على تقنية الاستمارة.

2-الإشكاليّة

شهد المجتمع الجزائري تحوّلات وتغيرات كبيرة وهامّة في مختلف مظاهر وميادين الحياة، حيث شملت تغيرات في الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وكذا السياسية، وكان لذلك دور كبير في تغيّر مسار الزواج، فمن ينظر الآن إلى المجتمع الجزائري يلاحظ بوضوح انتشار ظاهرة تأخّر سنّ الزواج بشكل ملفت للنظر من حيث تناميها وارتفاع معدّلاتها، هذا الوضع خلق مشكلة اجتماعية، تعاني منها كل أسرة لما لها من أثار خطيرة على الفرد، الأسرة والمجتمع، فالسن بالنسبة للفتاة هو عامل حسّاس لارتباطه بالخصوبة والإنجاب، والتأخّر في الزواج يقلل من خصوبة المرأة ويهدّد إمكانية الإنجاب لديها.

فلقد شهد متوسّط سنّ الزواج ارتفاعًا مستمرًا، حيث قدّر هذا الأخير سنة 1998 بـ 27.6 سنة للإناث وانتقل المعدّل سنة 2008 إلى 29.3 سنة، عكس ما كان عليه سنة 1966 حيث كان متوسط سنّ الزواج يقدّر بـ 18.3 سنة.

فالأنثى اليوم أو الفتاة تغيّرت أوضاعها وتعدّدت أدوارها، ومن بين أهم عوامل هذا التغيّر التعليم، فالتعليم فتح الأفاق في وجه الفتاة وفتح لها الأبواب للتعرّف على المجتمع الخارجي، والمحيط العام الذي تعيش فيه، وحتى فتح لها بابا على العالم أجمع باختلاف ثقافاته، بعدما كانت علاقاتها تقتصر على العلاقات العائلية والقرابة وعلاقات الجوار، كما أن الخروج للتعليم أخرجها من الوسط الأسري وسمح لها بتوسيع دائرة علاقاتها وتفاعلاتها

الاجتماعية، هذا التوسّع أدّى إلى ما يسمّى بالاختلاط بين الجنسين الذي كان له الأثر الكبيرعلى قيمها ومواقعها وآرائها، أو بالأحرى استطاعت أن تكوّن شخصيتها الاجتماعية، التي تحاول من خلالها التوفيق بين ما ينتظره منها المحيطون بها أن تقوم به وما تريد هي القيام به.

التعليم والتعليم العالي أكسب الفتاة ثقة أكبر بالنّفس وفتح أمامها أبواب الإبداع وإثبات وتطوير الشخصية، هذه الشخصية التي تتضمن آرائها اتجاه مختلف المواقف التي تتواجد فيها، كموقفها من الزواج عامّة واختيارها لشريك الحياة خاصة، كون الزواج نقطة التحوّل التي لطالما كانت الأساسية في حياة الفتاة، ليختلف اليوم ترتيبه في ظلّ ظهور انشغالات لها، وبالخصوص الجانب التعليمي والمهني، الذّي من خلالهما تحاول الفتاة إثبات قدراتها وقد يكون ذلك على حساب زواجها، فتتقدّم في السن دون وعي تام منها، إذ بمجرد دخولها المدرسة ونجاحها في الدراسة تبدأ أحلامها بتحصيل الشهادات العليا ونيل مكانة مهنية تكسبها مكانة اجتماعية مرموقة.

فالتعليم غيّر ترتيب أولويات الفتاة في حياتها، بعدما كان الزواج من أولى أولويات الفتاة والأسرة معا، تغيّر ترتيبه مع أولوية التعليم والعمل، هذا ما يجعلها تؤجل لما بعد التخرج الجامعي، وفي حال تخرجت ولم يتقدم لها الشخص الذي ترى أنه مناسب فستؤجّل الزواج لما بعد الحصول على وظيفة، في انتظار أن يأتي الزوج الذي يتحلى ببعض الصفات والمعايير التي صوّرتها في عقلها، أي أن التعليم قد يغيّر من الصفات المعيارية التي تضعها الفتاة للزواج.

وانطلاقا مما سبق ذكره وعلى ضوء الدراسات السابقة وجب علينا أن نطرح تساؤلاً والذي يتمثل في:

إلى أيّ مدى انعكس التعليم الجامعي للمرأة وعملها على مشروعها الأسري أي الزواج وتكوين الأسرة؟

إلى أيّ مدى ساهم التعليم الجامعي للمرأة وعملها في التأثير على تغيّر نموذج الزواج من حيث سنّ الزواج الأوّل، مدّة العزوبة، اختيار شريك الحياة وحجم الأسرة؟

تضمّن العمل أربعة فصول سنحاول من خلالها الإجابة على بعض التّساؤلات العلميّة، يحتوي كل منها على جانب نظري ومعطيات ديموغرافية مستمدة من نتائج التحقيقات السكانية والتعدادات الوطنية، بالإضافة إلى مقدمة عامّة تشمل أهداف وأهمية اختيار الموضوع، وكذا الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وإشكالية البحث.

ففي **الفصل الأوّل** تمّ التطرق إلى تطوّر مكانة المرأة في المجتمع الجزائري من خلال التعرّض لأهمّ المحدّدات والمتعلّقة بموضوع البحث من زواج، إنجاب، تعليم وعمل، بالإضافة إلى تطوّر مسار تعليم المرأة الجزائريّة منذ الاستقلال وعبر كلّ المراحل التعليميّة، أمّا مسألة المشاركة الاقتصاديّة للمرأة في الجزائر، فقد تمّ التطرّق إليها في **الفصل الثاني** من خلال إبراز أهم دوافع واتّجاهات عمل المرأة، وصراعها المزدوج بين الحداثة والتّقاليد، بالإضافة إلى الخصائص السوسيوديموغرافيّة والاقتصاديّة للمرأة العاملة في الجزائر، أمّا **الفصل الثالث** فجاء لإبراز إمكانيّة التطرّق لظاهرة الزّواج من النّاحيّة السوسيوديموغرافيّة من خلال أهمّ أسباب تأخّر سنّ الزواج، وكذا التحوّلات الدّيموغرافيّة المترتّبة عنه، وأساليب الاختيار الزّواجي وأثر التغيّرات الاجتماعيّة على الاختيار الزواجي وأثرها أيضا على فارق السّن بين الزوجين، وفيما يخصّ نتائج الدّراسة الميدانيّة، تمّ التعرّض إليها في **الفصل الرّابع** هدفت إلى تقصّي أبعاد الظاهرة داخل عيّنة البحث، من خلال عرض وتحليل جميع أبعاد ومؤشّرات الظاهرة، واستخلاص النّتائج بالإضافة إلى الخاتمة العامّة.

الفصل الأول

المرأة والتعليم في الجزائر

تمهيد

إنّ الوضع الاجتماعي للمرأة في الجزائر يستوقفنا عند الدور الذي تقوم به في المجتمع، هذا الدّور الذي ينظر إليه من زاويتين مختلفتين ومتضادّتين تماما، حيث تتمثل الأولى في الدور الذي يمليه أفراد المجتمع على المرأة، والمكانة التي يعطونها إيّاها، ويحدث ذلك في إطار ثقافة وعادات المجتمع، أما الأخرى تتّسم بالعقلانية حيث تعتمد على المعايير والمقاييس الموضوعية التي تحدّد كلّ من دورها ومكانتها مثلما تحدّد دور ومكانة أي فرد في المجتمع بغض النظر عن جنسه.

حيث يعدّ التعليم من بين المحدّدات الاجتماعية للمرأة والخطوة الأولى لتحّررها الفكري والثقافي وذلك باعتبارها المربية الأولى في الأسرة.

ولقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بالمرأة الجزائرية تبعا للمكانة التي تحتلّها والأدوار التي قامت بها من قبل خاصة خلال فترة الاحتلال، وعليه يعتبر تعليم المرأة الجزائرية من أهم الإنجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية، حيث ومن خلال هذا الفصل سنحاول إبراز أهمّ محدّدات مكانة المرأة في المجتمع، والتركيز على عامل تعليم المرأة في الجزائر بتتبّع المسار التطوّري له وذلك باعتباره موضوع الدّراسة.

1- محددات مكانة المرأة في المجتمع الجزائري من الأسرة الممتدّة إلى الأسرة النوويّة

أوّلا: محدّدات مكانة المرأة في الأسرة الممتدّة

1-دور الزواج والإنجاب في تحديد مكانة المرأة

إنّ مكانة المرأة تتحدّد بمجموعة من العوامل الاجتماعية والديمغرافية أهمّها على الإطلاق الزواج ثم الإنجاب، حيث ترفض الأسرة امرأة لا تنجب، كما أن إنجابها للبنات فقط يعتبر أمرا مشينا وقد يجرّها لمعاملة أسوء ولهذا فإن "عملية إنجاب الذكور تعد من العوامل الرئيسية التي تضمن مكانة المرأة وترسّخها في الأسرة".

وهكذا لزاما على المرأة أن تتزوج وتنجب أطفالا إذا كانت تطمح إلى تحقيق ذاتها كأنثى، لأن ذلك هو الدور الرئيسي المحدّد لها اجتماعيا في مجمل الثقافات مع وجود اختلافات نسبية وتوزيعات محدودة في الشكل وليس في المضمون، وفي حالة إنجابها الذكور تصبح تتمتع بمكانة معتبرة، فمكانتها مرتبطة بالدّور البيولوجي لها، وأهميّة دورها التربوي والأمومي، باعتبارها حارس على القيّم الاجتماعية حيث تقوم بتلقين الأبناء الأصول الاجتماعية، فتعتبر المرأة العنصر المحافظ بالدرجة الأولى على القيم، الأعراف، الأخلاق، الفن ونقل التراث الأدبي وكل ما يرتبط بالجانب الاجتماعي والفني(خضرة، 2013، صفحة 93)

ثانيّا: محدّدات مكانة المرأة في الأسرة النوويّة

1-دور التعليم في تحديد مكانة المرأة

ليس أمام المرأة من أداة صالحة تصلها بدورها الجديد باعتبارها عاملا من عوامل التقدّم والتنمية إلا التّعليم، فمن خلاله تستطيع المرأة تجاوز الواقع واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للحياة الجديدة.

إنّ السبب الرئيسي لتخلّف المرأة في المجتمعات النامية، هو حرمانها من التعليم الحديث، وهناك ارتباط بين حرمان المرأة من التعليم وبين القيم المتصلة بمكانتها ودورها الاجتماعيين.

ومن هنا نلاحظ أنّه لابد من وعي النّساء أنفسهنّ أولا بحقهنّ، إلى جانب وعي المجتمع بنفسه لذلك، مع العلم أن تعليم المرأة في المجتمعات النامية قد بدأ تاريخيا بعد تعليم الرجل ذلك لأن الاعتراض الاجتماعي بقدرتها مازال يوصف تحت وطأة التصورات القديمة وهذا التخلف يبدو واضحا فيما يتصل بالمرأة الريفية(الدّين، 1987، صفحة 76)

فقد أدّى التعليم إلى قلب معايير سائدة في المجتمع وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي، وله دور في ظهور قيم جديدة وتراجع بعض القيم التقليدية، ومن هذه القيم تعلّم الفتاة، فالتّعليم أتاح فرصة أمام الفتاة للخروج بدورها لطلب العلم والعمل في آن واحد، فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمام المرأة، فكما أنّ تعليم المرأة في حدّ ذاته قيمة جديدة فتحت من جهاتها المجال لظهور قيم أخرى، تعدّدت آثارها على نطاق الأسرة الريفيّة الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخرى في المجتمعات، إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغيّر الإقبال الواسع للفتيات على المدارس بمختلف أطوارها ومتابعتها للدراسة، فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعدّ عنصرا هاما في سياق تحوّل وضع المرأة، إذ أنجزت عنه جملة واضحة من القيم خاصة منها المتعلّقة بالزواج واختيار الزوج المناسب(غيث، صفحة 38)

وتشير الدّراسات التاريخية أنّ هناك أراء عدّة كانت تقف حائلا أمام تعليم المرأة وقد كان للحركات الإصلاحية دور هام في تنشيط الفكر الديني والاجتماعي.

وقد حظيت المرأة في هذا النشاط الإصلاحي باهتمام بالغ وهذا لدورها الهام في الأسرة والمجتمع، وقد انقسم المصلحون إلى ثلاثة فئات في قضية تعليم المرأة؛ **فالفئة الأولى** تعتبر الفئة الأكثر حرصاً على بقائها رهينة البيت، بدعوى المحافظة على العادات والشرف والأصول التي خلّفها الآباء والأجداد، أما **الفئة الثانية** تدعوا إلى التحرّر من رقابة القيود التي تحرمها من نور العلم والمشاركة العلمية والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات داخل الأسرة وخارجها، و**الفئة الثالثة** هذه الفئة معتدلة إذ تؤكّد على ضرورة تعليم

المرأة ومحو سحابة الجهل على عقلها، حتى تتمكن من مسؤولياتها العظيمة في تربيّة الأجيال الصاعدة(مصطفى، 2003، صفحة 41)

وقد أجمعت هذه الفئة من المصلحين على أن وضع المرأة يمكن أن يكون مؤثر لتقدّم المجتمع أو تخلّفه، ووضع المرأة مرتبط بقدرتها الاجتماعية، وقدرتها الاجتماعية منوطة بتعليمها، لأنّ التعليم هو الوسيلة القادرة على تغيير قدرتها وتأهيلها للحياة الجديدة.

وقد بيّنت الدراسات في العالم أجمع أن العلاقة وثيقة بين مستوى تعليم المرأة ومستوى وفيات الأطفال، حيث أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يترافق مع تدني نسبة وفيات الأطفال.

الترابط بين مستوى تعليم المرأة واستعمالها للخدمات الوقائية والعلاجية التي تتطلبها المحافظة على صحة أطفالها

تأثير مستوى تعليم المرأة في مستوى خصوبتها، فكلّما ارتفع مستوى تعليمها انخفض عدد ولاداتها، وطالت فترة التباعد بين ولادة وأخرى، ممّاله مردود مفيد بالنسبة لصحة الأولاد وصحة الأم وصحة الأسرة، ولهذا يعتبر تعليم المرأة ضرورة لابد منها من أجل تحقيق التقدم والرقي الاجتماعي.

1-2 دور العمل في تحديد مكانة المرأة.

إنّ عمل المرأة من شأنه التأثير على دورها ومركزها الاجتماعي، لما يمنحه لها من استقلالية ذاتية وحريّة لم تكن تتمتع بها في الماضي، أي أنّ الزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة أحيانا للزوجة أو يشاورها أحيانا أخرى، وهذا ما تؤكّده دراسة أقيمت بمدينة عمّان العربية حول علاقة الزوجة العاملة بزوجها (سلطة الزوج).

وفي نفس الإطار توصل الباحث الجزائري "فاروق بن عطيّة" في دراسته حول "عمل المرأة في الجزائر" إلى أن تطوّر مكانة المرأة وبالتالي الزوجة يكون مرهون بخروجها للعمل وحصولها على دخل خاص يجعلها تملك وتكتسب وعيا بذاتها.

إن تحقيق الذات وإثبات الوجود، وشعور الفرد بتقدير واحترم الآخرين له، هو الذّي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة إلى العمل خارج البيت والتفاني فيه، ممّا يجعلها تشعر بالارتياح واكتساب المكانة، فالمرأة تعمل من أجل تقديم خدمة للمجتمع وإرضاء حاجة البقاء بصحبة الآخرين، كما أن العمل يعطيهنّ الفرصة لتحقيق ذواتهنّ... وأنّ التحاق المرأة بالعمل هو لسبب عدم الشعور بالتعطيل الوظيفي الذي يفصلها عن المجتمع(أسماء، 2013، الصفحات 10-11)

إنّ التطوّر الذي حدث لوضع المرأة قد أحدث تغيرات في القيم السائدة وفي البناء الأسري وفي أدوار أعضائها، فأصبح للمرأة العاملة مركز ودور مهمّين في إطار جديد، لدرجة تستطيع معها القول بأنها تشارك ببطئ في مسؤولية رعاية وتخطيط مستقبلها.

ترى كاميليا عبد الفتاح "أن العلاقة بين الزوجين قد تغيرت بحيث ارتفعت الزوجة المشتغلة من التبعية إلى مستوى الزمالة والمشاركة، أي إلى مستوى مكانة الرجل" في الجزائر ساهمت ظروف تعليم المرأة وظهور الشكل المعاصر للأسرة الجزائرية الذي يميل للاستقلال السّكني، أدّى إلى تقلّص سلطة العائلة الممتدة، وأفرز ذلك شكلا جديدا للمرأة بدخولها ميادين العمل خصوصا في القطاعين التربوي والصحّي اللذان يشهدان أكثر قبولا لدى الأزواج عن بقية القطاعات، ممّا أدى إلى مساهمة الزوجة في الأسرة الجزائرية وذلك في اتّخاذ القرارات في مجالات عدّة وأساسيّة، خصوصا في طرق الإنفاق وتسيير الميزانية، طرق تربية ورعاية الأبناء، أشكال ومواطن قضاء أوقات الفراغ وغيرها(محمود، 2003، صفحة 223)

1-4 دور العامل الديمغرافي في تحديد مكانة المرأة

يتمثل أساسا في التحوّل من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النواة، ولعل أهم العوامل التي أثّرت على الأسرة بشكل واضح هو التحضّر والتصنيع، ولاشكّ أن التصنيع يتطلب مثل هذا النّوع من أشكال الأسرة، وذلك لصغر حجمها الذي يتناسب مع الحراك المهني، فالأسرة قبل التصنيع كانت تتميز بالامتداد في الحجم وسيادة النزعة الجمعية، وسيطرة العامل القرابي والتسلّط الأبوي والاكتفاء الذاتي، ومع انتشار الصناعة كان هذا إيذانا بتغيّر هذه الخصائص التقليدية، وأصبح من التناقض أن تبقى الأسرة كما هي دون تغيير يتناسب مع متطلبات العمل في المراكز الحضرية، وبدأ في ظهور نمط أسري جديد أكثر تكيفا لما له من خصائص بنائية ووظائفية تتناسب مع المتطلبات الجديدة، فالتنقل المكاني والمهني قد أطاح بالعلاقات القرابية، وفرض نوعا من العزلة على الأسرة الحديثة(الضبع، 1981، صفحة 76)

كل هذا أثر من سلطة الأب (الزوج) على المرأة داخل الأسرة، وهذا ما تؤكده الباحثة " بن خليل" بقولها " إن الأسرة الجزائرية الحضرية ذات النمط النووي (المقلص) قد أكسبت أفرادها نوعا من التحررية والاستقلالية الذاتية وذلك نتيجة تناقص حجمها من حيث عدد الأفراد فيها(الأقارب) وكل هذا أدّى إلى تناقص اتجاه سلطة الأب داخل الأسرة (Rachida, 1982, p. 48)

فالمرأة باستقلالها السكني عن الأسرة الممتدة تصبح أكثر حرية في مختلف تصرفاتها داخل الأسرة، وفي علاقتها بزوجها وأبنائها، حيث يصبح هناك حوارا مباشرا بين أفراد الأسرة وتشاور دائم في مختلف القضايا التي تهم الأسرة، وهذا لأنّ الرقابة الجماعية لأفراد القرابة هي التي تشجّع وتجسّد سلطة الزوج، وهي التي تعتبر معيارا لإثبات وجوده أمام قرابته وأفراد عائلته وبالتالي تحدّ من حرية المرأة ومن سيادة القيم الديمقراطية في الوسط الأسري.

2- تعليم المرأة الجزائرية بعد الإستقلال:

بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي سنة 1962 كان وضع التعليم عموما وتعليم المرأة خصوصا متدهورا للغاية، حيث أدّت سياسة التجهيل التي مارسها المستعمر طيلة فترة الاحتلال إلى تفشي الأميّة بين كافة شرائح المجتمع، إلّا أن وعي النخبة السياسية الحاكمة التي قادت البلاد مع بداية الاستقلال ساهم إلى حد بعيد في توسيع التعليم في كافة أنحاء البلاد، وكان من ضمن الأولويات تعليم البنات وخاصة في المناطق النائية.

بالنسبة لمحو الأمية فقد بذلت الدولة الجزائرية جهودا معتبرة قصد التقليص من نسبة الأميّة التي كانت غداة الاستقلال تمسّ نسبة 90% من السكّان وقد أدّى ذلك إلى تراجعها لتصل سنة 2003 إلى 26.5%.

وفيما يتعلّق بأميّة النساء فقد انخفضت من 40.33% سنة 1998 لتصل إلى 34.6% عام 2003 من مجموع النساء اللاتي يبلغن من العمر أكثر من 40 سنة(مليكة، صفحة 22)

وفي هذا السياق كشفت نتائج أول إحصاء سنة 1966 أن نسبة الأمية بلغت 74.6%(62.3% ذكور و 85.4% إناث) فيما سجل الإحصاء الثاني في سنة 1977 نسبة أمية قدرت ب 59.9% (46.4% ذكور و72.6%) إناث وشهد الإحصاء الرابع سنة 1998 انخفاض الأمية إلى نسبة 31.9% (23.6% ذكور و40.3% إناث) واستمر هذا الانخفاض في الإحصاء الخامس سنة 2008 حيث وصل إلى 22.1% (15.5% ذكور و 28.9% إناث)

الشكل01: تطور معدل الأمية للسكان في السن 10 سنوات فأكثر من 1966 إلى 2008 حسب الجنس

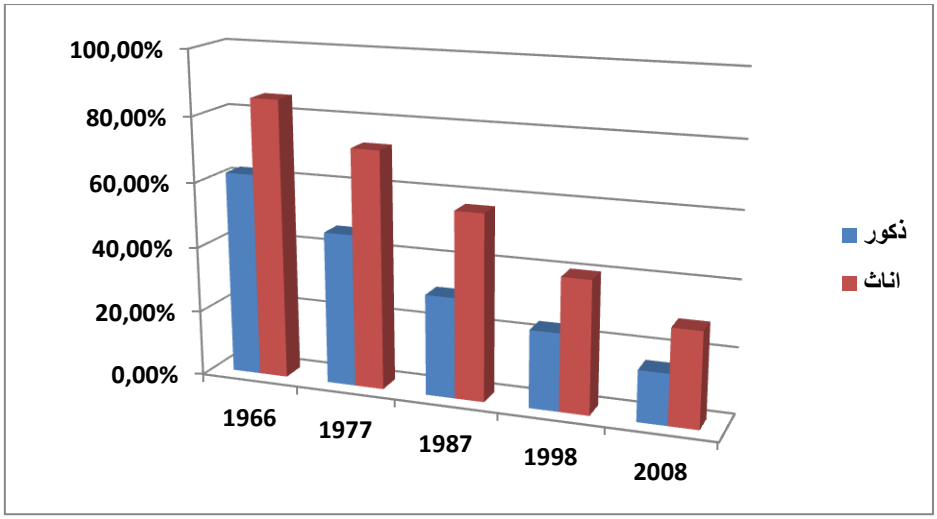

المصدر: الجدول 01 من الملحق

إذا نظرنا إلى ظاهرة الأمية من زاوية منطقة الإقامة فإنّنا نسجل فوارق كبيرة بين الريف والحضر فقد كانت نسبة الأميّة في إحصاء 1998 في الريف 55.21%44.78 % في المدينة، ومن منظور مقياس السن نلاحظ أنّ في سنة 1998 قدّرت نسبة الأميّة عند النساء في الفئة العمرية(15-45 سنة) 35.95% ومع الملاحظ أن نسبة الأميّة في انخفاض مستمر بوتيرة بطيئة عند الفئات العمرية الشابة ولكنها لا تزال مرتفعة عند الفئات العمرية الأكبر سنا (30 سنة وأكثر).

ويعود السبب إلى تراجع الأميّة عند الأجيال الشابة وارتفاعها عند الأكبر سنّا، إلى مجهودات التمدرس التي مسّت خاصة الأجيال الشابة، في حين الأكبر منهم سنا لم يكن بإمكانهم الاستفادة من برامج محو الأمية، وهناك عامل آخر يفسر استمرارا الفارق بين معدل الأمية لدى الرجال ونظيره لدى النساء ويتعلق بالفوارق في التمدرس.

الجدول01: معدل الأمية للسكان في السن 10 سنوات وأكثر حسب الفئة العمرية، الجنس ومنطقة الإقامة (%)

منطقة السكن	حضر			ريف			المجموع		
الفئة العمرية	**ذكور**	**اناث**	**المجموع**	**ذكور**	**اناث**	**المجموع**	**ذكور**	**اناث**	**المجموع**
14-10	1.7	1.7	1.7	4.9	6.8	5.8	2.8	3.5	3.1
19-15	1.8	2.3	2	6.4	11.5	8.9	3.5	5.6	4.5
24-20	2.6	5.1	3.9	9	20.6	14.7	5	10.7	7.9
29-25	3.4	8.6	6	10.7	29.4	19.8	6	16	11
34-30	4.6	13.4	9	13.9	39.9	26.7	7.8	22.4	15.1
39-35	7.5	20	13.8	21.5	52.2	36.9	12	30	21
44-40	11.4	28.7	20	30.4	65.5	47.9	17.1	39.6	28.4
49-45	17.9	41	29.4	44.9	78.4	61.8	26	52.6	39.3
54-50	23.4	50.2	36.5	54.1	84	69.1	32.7	60.9	46.6
59-55	28.7	59.3	43.8	59.6	88.7	73.8	38.6	69.2	53.4
64-60	40.9	73.8	57.5	70.4	94	82	50.7	80.2	65.5
69-65	53.6	83.2	68.6	78.9	96	87.3	62.2	87.4	74.8
74-70	62.1	87.7	75.2	83.7	96.5	90.1	69.4	90.6	80.1
79-75	68.5	90	79.4	86.3	96.6	91.4	74.7	92.9	83.5
84-80	72.2	91.1	81.9	87.5	96.5	91.8	7.8	92.9	85.3
+85	76.2	91.7	84.7	88.2	96.9	92	80.6	93.1	87.2
غير مصرح	16.6	34.1	26.4	31.7	54	44.4	20.5	39.4	31.1
المجموع	11.7	22.8	17.2	23.1	41.2	32	15.6	29	22.3

المصدر RGPH 2008

لقد قامت الدولة الجزائرية بمجموعة من الجهود تحت لواء الحركة الإصلاحية التي نشأت نتيجة تأثرها بالحركات الإصلاحية حيث قام عبد الحميد ابن باديس ببعث النهضة العلمية والذّي كان له الفضل الكبير في طرحه لمشكلة المرأة والتعليم في الجزائر، في بيئة يطغى عليها التخلّف والركود، فالاستعمار والفقر والبطالة، الأمية المتفشية، إضافة إلى

الجمود الفكري السائد، ساهم في إغلاق دائرة الحياة على المرأة التي تعتبر محور الشرف والسمعة في حياة المجتمع(مصطفى، 2003، صفحة 89)

يعتبر التعليم بمفهومه الواسع الدعامة والعنصر الأساسي في تكوين الفرد لبناء المجتمع، والقاعدة الأساسية لتحقيق نهضة شاملة مبنيّة على العلم والتكنولوجيا، فالعلم هو العامل الأساسي في تحرير الإنسان من مختلف القيود الثقافية، فرقيّ الشعوب ونموّها يقاس بنوعية ومضامين تعليمها.

فقد عرفت الجزائر العديد من التحولات التي مسّت وبشكل كبير وملحوظ مختلف مجالات الحياة بعد حصولها على الاستقلال، ومع توافد المتعلمين الجزائريين والنقص الكبير في الإطارات، دليل على طبيعة هدف التنظيم التربوي الاستعماري، الذي كان لا يخدم الشعب الجزائري وطبقاته المحرومة في الأرياف والمدن، لذا كان لابد من إيجاد حلّ يتماشى مع متطلبات الظروف الجديدة الملائمة لتكوين وتعليم آلاف من الأطفال المتعطّشين إلى العلم والمعرفة في ظلّ الظروف السياسيّة الجديدة، لذلك وجّه المسؤولون الجزائريون عناية فائقة لقضايا التربية والتعليم وعناية أكبر لتعليم المرأة، إيمانا منهم بأنّه لن تكون هناك تنمية مستديمة دون تنمية المرأة، على أساس أنّها الدعامة الأساسية للمجتمع.

ونظرا لأهمية التعلّم، فقد أولى قطاع التربية والتعليم في الجزائر غداة الاستقلال اهتماما كبيرا من خلال تطبيق مبدأ مجانية التعليم، وفتح فرص التعلّم للجميع دون استثناء، حين باءت القوانين تحمل في طياتها حقوق المساواة بين الرجل والمرأة، وبالتالي أصبحت فرص التعليم والتكوين متكافئة بينهما، وتمّ الإعلان على أنّ التعلّم يكون لجميع الأطفال الراغبين فيه ذكور وإناثا، دون أي تفضيل أو تمييز بين الجنسين سواء في المدن أو الأرياف، فدخلت الفتاة الجزائرية كغيرها من الجزائريين المدارس بكلّ شغف، ولكن بدرجة أقل مقارنة بالذكور، ويعود ذلك إلى وضعية الأسرة الجزائريّة، وظروف المجتمع الجزائري وكذا الاعتقادات السائدة والأفكار التي تعود إلى الأفكار العادات والتقاليد.

مع التغيّر في مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، بدأ الوعي ينتشر بأهمية التعلّم، وبدأت الأسرة الجزائرية تعطي أهمية وقيمة للعلم وكذا زوال الأحكام السلبيّة اتجاه المرأة فأخذت مراكز التعليم عاملا إيجابيا وأحدثت تحوّلا عميقا في وضع المرأة الجزائرية(اسيا، 2014، صفحة 125)

الشكل02: تطور نسبة التمدرس للفئة (6 -14 سنة) من 1966 إلى 2008

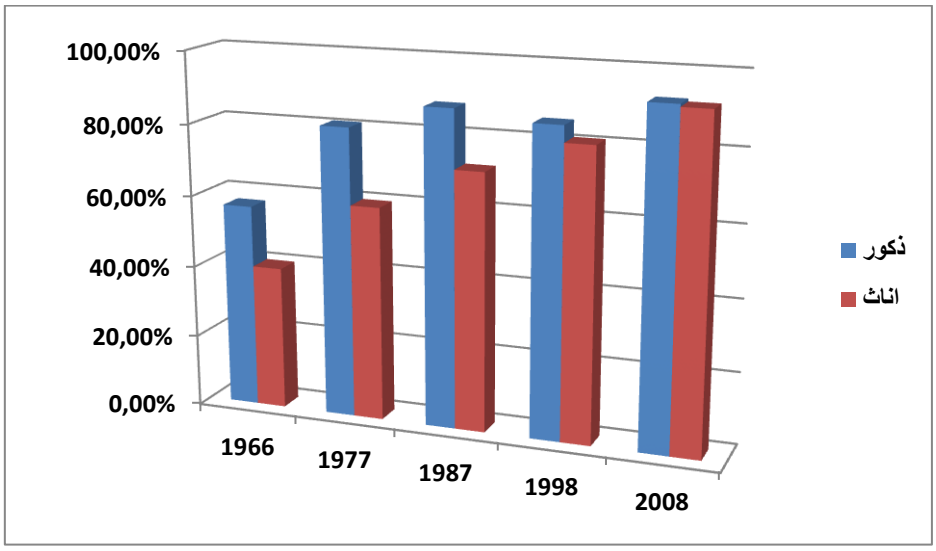

المصدر:الجدول 02 من الملحق

ونظرا لأهمية التعليم على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع، أصبحت المرأة من خلال مساعدات أسرتها والمجتمع تسعى إلى الاجتهاد في الدراسة والتحصيل العلمي والتدريب والتأهيل، ودخولها إلى المؤسسات التربوية والتعليمية على اختلاف مستوياتها، وتستطيع الدراسة وحتى التفوق في كثير من الأحيان على الذكور واكتساب الخبرات العلمية والمعارف الأدبية، والمعلومات التقنية لتتحصّل على مؤهّلات علمية في مختلف الميادين وبمختلف الدرجات والتي تمكّنها من الدخول مختلف الأعمال والمهن، وبالتالي الوصول إلى درجة لا بأس لها من الاستقلالية والفردية التي تمكّنها من تحسين أوضاعها الاجتماعية ورفع منزلتها الحضارية في الأسرة والمجتمع، فتقدّم المرأة ليس أمرا نظريا إنّما هو أمر حاصل

ومتكرّر على المستوى التاريخي وأثبتته الأزمنة المتعاقبة، فبإمكان المرأة أن تقطع شوطا أبعد في السعي نحو العلم، فأنوثتها لا تمنعها من التفوق ولا تعوق حركة تقدّمها، ولا تفرض عليها أن تكون في المرتبة الثانية أو في موقع التبعية والانقياد.

أصبحت بعض العلوم بالنسبة للمرأة واجب واختصاص لها كالطب والتمريض والتعليم، وذلك امتدادا لدورها الأسري والعائلي، وهو ما جعلها تشارك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدّي إلى إحداث التغيّر الاجتماعي وتسهم في تحقيق درجة من التقدم(اسيا، 2014، الصفحات 190-191)

3- التساوي بين الجنسين في التعليم

3-1 مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الجزائر Gpi

هو مقياس يستخدم لتقييم الفوارق بين الجنسيين في المؤشرات التعليمية(للتربيّة، 2012، صفحة 15)

مؤشر المساواة بين الجنسين Gender parity Index والذي يحسب كما يلي

$$\frac{\text{عدد الإناث الملتحقين بمستوى تعليمي معين}}{\text{عدد الذكور الملتحقين بنفس المستوى التعليمي}}$$

يستخدم هذا المؤشر لقياس اللامساواة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم بمختلف أطواره (الإبتدئي، الثانوي، ما بعد الثانوي، المهني والجامعي) وذلك بالاعتماد على القيمة التي يأخذها من خلال العلاقة السّابقة(محمد، 2017، صفحة 10)

- قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسيين 1 وتعني أن لا فارق في المؤشرين بين الفتيات والفتيان فهما متساويان تماما.

فالمؤشر الذي يقل عن 1 يشير إلى أن قيمة المؤشر هي أعلى عند الفتيان منه عند الفتيات ويكون العكس صحيحا عند ما يزيد مؤشر التكافؤ عن 1(للتربيّة، 2012، صفحة 15)

الجدول 02: تطور مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الجزائر

مؤشر التكافؤ بين الجنسين							
التعليم الابتدائي				التعلم الثانوي			
1999	2004	2009	2012	1999	2004	2009	2012
0.91	0.98	0.94	0.94	1.01	1.05	1.02	1.04

المصدر: 1999، 2012: منظمة الأمم لمتحدة، 2015، ص13

2004، تقرير التنمية البشرية، 2006، ص 372

2009، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ص 24

نلاحظ ارتفاع طفيف لمؤشر التكافؤ بين الجنسين من 0.91 سنة 1999 إلى 0.94 سنة 2012 ممّا يدلّ على أنّ فجوة النوع الاجتماعي في التعليم الابتدائي لصالح الذكور ومع ذلك فهو قريب من الواحد ما يفسّر باقتراب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي، أمّا في التعليم الثانوي فمؤشر التكافؤ بين الجنسين أكبر من الواحد حيث ارتفع من 1.01 سنة 1999 إلى 1.04 سنة 2012 مما يدل على ارتفاع نسب التحاق الفتيات بالتعليم الثانوي مقارنة بالفتيان هذا راجع إلى التسرّب المدرسي لدى الذّكور.

أمّا على مستوى التعليم العالي وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2006 فنسب التحاق الفتيات بالجامعة أكبر من نسب التحاق الفتيان حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين سنة 2004 1.09

الشكل 03: مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم لسنة 2016

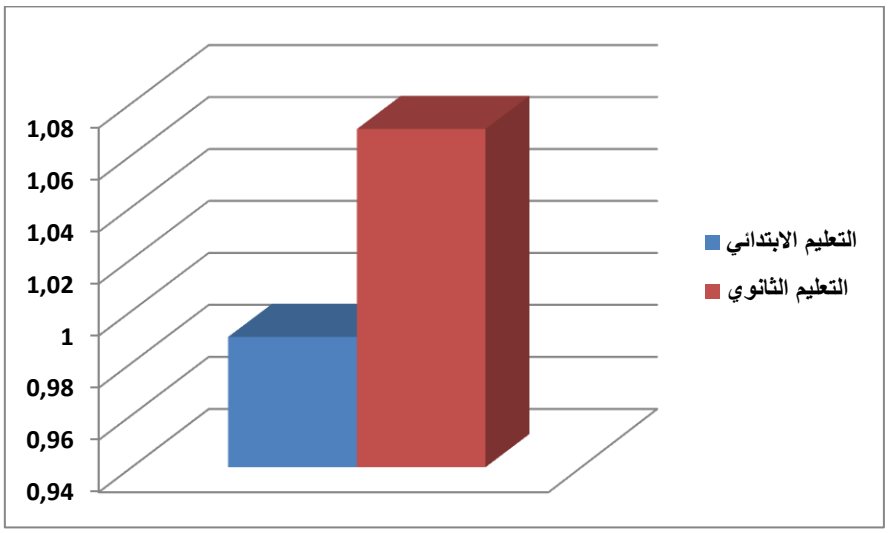

المصدر: The global gender gap raport 2016

يمكن تلخيص بعض الأسباب التي تؤدّي إلى عدم المساواة بين الجنسين في التعليم في النقط التالية

انخفاض العائد من تعليم الإناث: يعتبر انخفاض العائد من تعليم الإناث مقارنة بتعليم الذكور، السبب الرئيسي لتدني الاستثمار في تعليم الإناث، ويكون هذا ممكنا فقط في حالة ما إذا كان عمل الإناث وعمل الذكور بديلان تماما (يمكن إحلال أحدهما بشكل تام محل الثاني) في بعض الوظائف أو الأنشطة، في هذه الحالة يمكن أن يكون تدنّي الاستثمار في تعليم الإناث خيارا اقتصاديا فعّالا.

انخفاض الفوائد المباشرة من الاستثمار في تعليم الإناث: العائد الاجتماعي من تعليم الإناث هو نفسه العائد من تعليم الذكور، ولكن الآباء يتوقعون بشكل مسبق أن الفوائد من تعليم الذكور أعلى من الفوائد من تعليم الإناث، من منطلق أن الذكور يواصلون العيش إلى جانب أبائهم حتى سنّ متأخرة بينما الإناث يغادرون(يتزوجون) ليصبحوا جزئا من وحدات اقتصادية أخرى.

الخيارات الاجتماعية: أحيانا يفضلون الآباء بفضل مجموعة من العوامل (العادات، التقاليد، الأعراف، التقاليد...) يختارون تعليم الذكور بدل تعليم الإناث(محمد، 2017، الصفحات 8-10)

3-2- المساواة بين الجنسين في التعليم أساسية للتحوّل الاجتماعي والاقتصادي

يعتبر التعليم جوهريا لتطوير قدرات الفتيات وتمكينهنّ وتعزيز الوعي والتفكير النقدي، مما يمكنهنّ من المطالبة بجميع حقوق الإنسان الأخرى واتّخاذ قرارات أكثر وعيا.

ويتيح التعليم للفتيات والنساء المطالبة بحقهنّ في الصحة لأنفسهنّ ولأسرهنّ ويعزّز صياغة الأطر القانونية والسياسية، التي تنسجم مع التكافؤ بين الجنسين، ويمكن أيضا أن يزيد من الوعي بالآليات القانونية والقضائية لحماية المرأة من انتهاكات الحقوق، بما فيذلك الاستغلال والعنف المنزلي، إضافة إلى ذلك يعزّز التعليم مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية للدّول، مما يزيد مشاركتها في مجالات صنع القرار وهياكل السلطة الرسمية، كما يغير علاقات القوة غير المتكافئة السائدة دائما في المنزل، والجوّ العام للتجربة الحيّة لاضطهاد المرأة، من خلال تقليل احتمالية إرسال الفتيات للقيام بالأعمال المنزلية، ومن خلال توفير المعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لاتخاذ خيارات مدروسة وحماية أنفسهنّ والدفاع عنها من سوء المعاملة والاستغلال، وتحقيق تقرير المصير الاقتصادي والاجتماعي، فإنّ التعليم هو العامل الحاسم المهم لتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

وعندما تحصل الفتاة على فرصة للتعلّم من خلال الحصول على تعليم مدرسي جيد والاستمرار فيه فإن لهذا تأثيرا تحويليّا ليس فقط على فرص حياتها الخاصة وتحقيق حقوقها الإنسانية، بل وعلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا.

إن تعليم الفتاة هو المفتاح لضمان الصحّة المحسّنة للأم والطفل ولتنمية المجتمع والنموّ الاقتصادي.

أ- **الصحة:** بالنسبة للفتاة في إفريقيا، فإن إكمال تعليمها الأساسي يقلل ثلاث مرات من فرصة إصابتها بالإيدز، وتملك الفتاة التي ارتادت المدرسة سيطرة أكثر على حياتها الإنجابية ومن الأرجح أن تستخدم وسائل منع الحمل للمباعدة بين فترات حملها بطرق صحيّة، ومن المحتمل أيضا أن يكون لها أسرة أصغر حجما، فالنساء اللواتي ارتدن المدارس لسبع سنوات أو أكثر لديهن ما بين 2-4 أطفال أقل من اللواتي لم يرتدن إلى المدرسة، فكلّما كان المستوى التعليمي للمرأة الأم مرتفعا كلّما جاءت تربيتها مثمرة وتعاملها مع أولادها أكثر إقناعا وأفضل توجيها وزادت نسبة التحاقهم بالمدارس، وتشجعهم على المثابرة وبذل المزيد من الجهد للنجاح والتوصل إلى نتائج مقبولة.

إن العمل على رفع المستوى التعليمي للمرأة الأم، ضروري لتمكينها من ممارسة مهامها العائلية وتحسين قدراتها على التعامل مع أبنائها وتربيتهم وإعدادهم منذ مرحلة الطفولة المبكرة إلى غاية التحاقهم بالمدرسة، وبما أن المرأة تشكل نصف المجتمع وتؤثر بدرجات متفاوتة في نصفه الآخر، فهي إذن قبل أن تشارك في التنمية خارج بيتها فإنّها تقوم بإعداد الجيل الذي يؤثر على التنمية في المجتمع.

ب- **بقاء الطفل:** كلّما زاد تعليم الأمهات زادت صحتهن وعلى الأرجح صحة أطفالهن، فمنذ 1970 يعزّى انخفاض معدل وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات إلى النصف في 165 دولة إلى التحسينات في تعليم النساء في سن الإنجاب.

وتقل احتمالية وفاة الأطفال في طفولتهم ممّن أكملت أمهاتهم تعليمهنّ الأساسي بنسبة 40% مقارنة مع الأطفال الذين لم ترتاد أمهاتهنّ المدارس، وتقلّ احتماليّة معاناتهم من سوء التغذية إلى النصف، فتأثير المرأة أكبر من تأثير الرجل من حيث تحسين المستوى الصحّي والغذائي للأطفال، وأنه كلّما زاد المستوى التعليمي للمرأة زاد المستوى الصحي عند الأطفال، وهذا يؤكّد على أهمية تعليم المرأة تعليما جيدا، ومن المؤكد أنه في أي بلد المرأة التي تلقت

تعليما أساسيا كاملا يرجح أن تكون أقدر تسيير لحياتها في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متغيرة بصورة أفضل من التي ظلت من دون تعليم.

ج. التمكين الاقتصادي: يمكّن التعليم للفتيات والنساء من الحصول على عمل أفضل وأكثر أمنا ويستفدن من المال الذي يكسبنه بإعادة استثمار ما نسبته 90% من دخلهنّ في أسرهنّ مقارنة بنسبة 30-40% فقط للرجال.

ويعتبر التأثير الاقتصادي ملموسا أيضا على نطاق كليّ، حيث تؤدي زيادة تعليم المرأة إلى نمو اقتصادي متزايد، فزيادة نسبتها 1 % فقط في عدد الحاصلات على تعليم ثانوي، يمكن أن تزيد نمو دخل الفرد السنوي في الدولة بنسبة 0.3%

وعلى المستوى العالمي تقدّم جمعية **بلان** الدولية لرعاية الأطفال (2008) تقديرا مذهلا فقد تمّت خسارة عائدات سنوية بقيمة 92 مليا دولار من قبل 65 دولة من الدول ذات الدّخل المنخفض والمتوسط والدول التي تمر بمرحلة انتقالية، نتيجة فشلها في تعليم الفتيات بنفس مستوى الذكور وهذه الخسارة السنوية ليست أقل بكثير من مبلغ 128.7 مليار دولار المقدمة سنويا من الجهات المانحة مثل المساعدات التنموية الرسميّة، ممّا يشير إلى أن المكاسب التي تستثمر في تعليم الفتيات موازية للاستثمار في المساعدات التنموية الرسمية من قبل الجهات المانحة(التعليمي، الصفحات 10-11)

4- خصائص النظام التعليمي في الجزائر

يتميز النظام التعليمي في الجزائر بعدة خصائص تبيّن اتجاهاته ومعالمه العامة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- مجانية التعليم

لقد أصبح التعليم ملمح أساسي في أي سياسة تعليمية، خاصة بعد حصولها على الاستقلال، فقد أنجزت تقدم ملحوظ في مجال تعميم ونشر التعليم ومع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي ينصّ على أن التعلّم حق أساسي لكل إنسان توفره الدولة له دون عوائق مادية وجغرافية أو عرقية أو جنسية أو طبقية.

وفي جميع الأحوال فالدّولة الجزائرية كانت سباقة لأن يكون التعليم في الجزائر تعليم مجاني لجميع أفراد الشعب الجزائري، ابتداء من مدارس الحضانة حتى نهاية الدراسات الجامعية وهو ما يحدث فعلا وإلى غاية يومنا هذا، وتبقى الجزائر بعيدة عن كل الدول العربية في مجانية التعليم، وذلك لأن التعليم يضمن للفرد الحد الأدنى من المواطنة ويؤدّي إلى خلق التماسك الاجتماعي، فالدّولة الجزائرية بالإضافة إلى تعميم التعليم ومجانيته فهي توفر مطاعم مدرسية في معظم المراحل التعليمية خصوصا في الريف والأحياء الفقيرة والبعيدة، ويستفيد منها حوالي أكثر من مليوني تلميذ، كما أنها تصرف منحة للطلبة الفقراء في مراحل التعليم المختلفة وكذا لجميع الطلبة الجامعيين بالإضافة إلى مجانية للكتب المدرسية للأغلبيّة السّاحقة

وقد نصّت المادّة العاشرة من مرسوم ميثاق التربية الوطنية على أن النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة، ولا يسمح بأي مبادرة فرديّة أو جماعية خارج الإطار المحدّد بهذا الأمر حتى لا يكون حكرا على فئة معينة من أفراد المجتمع، كما عملت الدولة على تعميمه وزيادة الفرص المتاحة لأفراد المجتمع جميعا للاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

فالتعليم عندما يكون تابع لدولة فإن كل الفئات الاجتماعية تستطيع أن تتلقى التعليم دون عناء أو تفكير في كيفية الالتحاق، وهذا لا يعني أنه لا توجد المدارس الخاصة، بل في

الآونة الأخيرة ظهرت مدارس مختلفة التكوين، كالإعلام الآلي، واللغات الأجنبية بالإضافة إلى مدارس بمختلف مراحلها لكن بنسبة ضئيلة جدّا لا تكاد تذكر.

ونتيجة لاحتكار الدولة الجزائرية للتعليم، هذا ساعد على تحقيق ديمقراطية التعليم ووحدة التكوين والتوجيه لأبناء الجزائر وبنائها على حدّ المساواة سواء كانوا في الريف أو الحضر.

2- تعليم مختلط بين البنين والبنات

إن المدارس الجزائرية بمختلف مراحلها وبتنوع مستوياتها ومواقعها الجغرافية مفتوحة أمام جميع الجزائريين من إناث وذكور، فالتعليم موحد لجميع أبناء الأمة، بنات وبنين ومن هنا فهو يعمّق فكرة الديمقراطية، فلا يقتصر على فئة من الأفراد دون فئة أخرى، أو يقتصر على بيئة دون الأخرى، بل هو حق مكتسب لكل أبناء المجتمع الجزائري والتعليم هو لكل فرد بهدف الوصول إلى أقصى ما تسمح له لهم قدراتهم واستعداداتهم، فمراكز ومعاهد ومدارس التعليم في الجزائر يجري فيها التعليم مختلطا بين البنات والبنين في سائر مراحل التعليم وكذلك مع سلك المعلمين.

3- تعليم إجباري للبنين والبنات

من بين الخصائص التي يتميز بها التعليم في الجزائر أنه إجباري لجميع الأطفال ابتداء من ست سنوات إلى السادسة عشرة وهي نهاية المرحلة الأساسية، وأنّ لكل مواطن جزائري الحق في التربية والتكوين ويكفل هذا الحق بتحقيقه المدرسة الأساسية.

من خلال هذه الخاصية التي يتميز بها النظام التربوي الجزائري يلاحظ أنّ هناك حظوظا متساوية للبنات سواء في التعليم أو في قطاعات أخرى.

إنّ إلزامية التعليم حتى سن السادسة عشرة يعني إعداد المواطن حتى يتمكّن من الانخراط في حياة العمل والنشاط في مجتمعه، فالدولة الجزائرية تحاول من خلال هذا الإلزام توفير الحد الأدنى الضروري من المعلومات والمفاهيم والمهارات اللازمة للمواطن، والتي يحتاج إليها كل فرد في مجتمعه قبل أن يتحمل مسؤوليّاته الكاملة، كما تزوّد الفرد بالمهارات التي تمكّنه من أن يكون مواطنا منتجا في مجتمعه مشاركا في ميادين التنمية حتى إذ لم يستطع أن يستكمل تعليمه إلى مراحل أعلى(اسيا، 2014، الصفحات 180-181)

الجدول03: معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم في الجزائر (1985-2005)

معدلالإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق)		معدلالإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (% 15-24 عاما)		صافينسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية %		صافينسب الالتحاق بالمدارس الثانوية%		الأطفال الذين يصلون إلى الصدق الخامس%	طلابالمدارس الثانوية الذين يدرسون مواضيع علومالهندسة والتصنيع والبناء% من طلاب بالمدارس الثانوية	
-1985	-1995	-1985	-1995	1991	2005	1991	2005	1991	2004	-1999
1994	2005	1994	2005							2005
49.6	**69.6**	**74.3**	**90.1**	**89**	**97**	**53**	**66**	**95**	**96**	**18**

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2007-2008

وقد تحسن معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين من عمر 15 سنة فما فوق وقدرت نسبته ب 49.6% في الفترة من 1985 إلى 1994 ليرتفع إلى 69.6% في الفترة من 1995 إلى 2005.

كذلك الأمر بالنسبة لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب قدرت نسبته ب 74.3% في الفترة من 1985 إلى 1994 ليرتفع إلى 90.1% في الفترة من 1995 إلى 2005 وبذلك نرى تحسن ملحوظ في مستوى التعليم في الجزائر خلال العشرية (1985-1994) إلى العشرية (1995-2005)

كذلك بالنسبة للصافي من الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتي قدرت ب 89% سنة 1991 لترتفع إلى 97% سنة 2005، وقدرت نسبة صافي الالتحاق بالتعليم الثانوي ب 53% سنة 1991 ليرتفع سنة 2005 إلى 66%وهذا ما يبرز الدور الكبير الذي تلعبه الدولة الجزائريّة في النهوض بتعليم جيّد من أجل خلق شريحة متعلمة بإمكانها مواجهة التحديات الراهنة والمضيّ قدما بالجزائر.

5- الإناث ومعدلات التحاقهنّ بالتعليم

5-1 المرحلة الأساسية: إن التعليم الأساسي يجمع بين الدراسة الابتدائية والمتوسطة في مرحلة واحدة، يتدرج فيها التعليم من السنة الأولى إلى السنة الرابعة متوسط فالمدرسة الأساسية تهدف في البداية إلى تزويد التلاميذ بأساليب التعبير باللغة العربية، كما تزودهم بمعارف علمية مختلفة، وكذلك استيعاب بعض المواد التي تنمّي لديهم القدرات الفنية والجمالية والإحساس بقيمتها في الحياة الثقافية، وكذا تعليم اللغات الأجنبية وغيرها من المواد المختلفة التي تساعد على تكوين أجيال المستقبل، وتعزيز هويتهم بما يتماشى مع القيّم والتقاليد الاجتماعية والأخلاقية، التشبع بقيم المواطنة ومقتضيات الحياة في المجتمع ومواصلة الدراسة بطريقة جيّدة تمكنه من الوصول إلى مراتب أعلى

الشكل 04: معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إناث (%)من 1987 إلى 2008

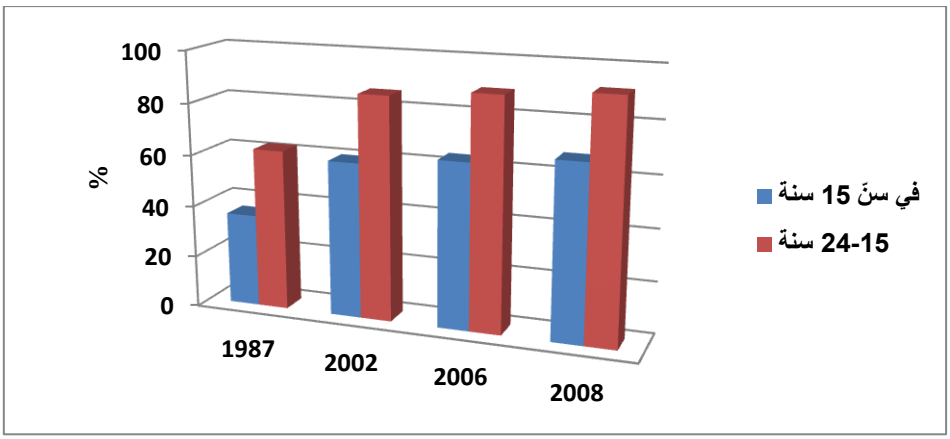

المصدر: الجدول 03 من الملحق

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو عدد الإناث في الشريحة العمرية في سن 15 سنة أو الشريحة 15-24 عاما اللّائي يستطعن (مع الفهم) قراءة وكتابة كلام موجز وبسيط عن حياتهن اليومية مقسوما على عدد الإناث في هذه الشريحة العمرية ويتضمن " الإلمام بالقراءة والكتابة" بشكل عام "مبادئ الحساب" أي القدرة على القيام بعمليات حسابية بسيطة(www.albankaldawli.org)

معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة في تزايد مستمر سنة بعد سنة خاصة في الشريحة العمرية(15-24 عاما) فقد ارتفع من 61.21% سنة 1989 إلى 91.73% سنة 2008.

الشكل 05: معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي إناث (%) من 1972 إلى 2016

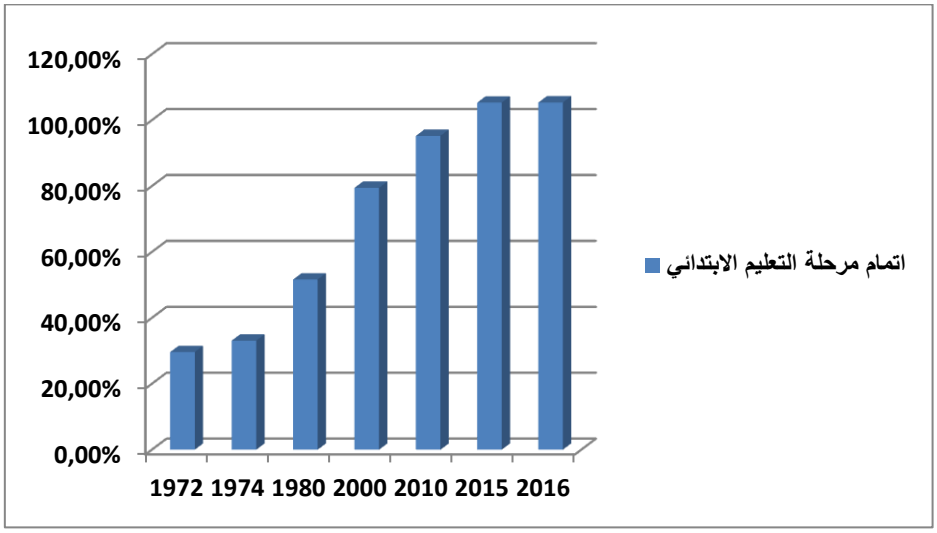

المصدر:الجدول 04 من الملحق

الشكل 06: معدّل الرسوب للمرحلة الابتدائية إناث % من إجمالي الإناث الملتحقات من 1995 إلى 2016

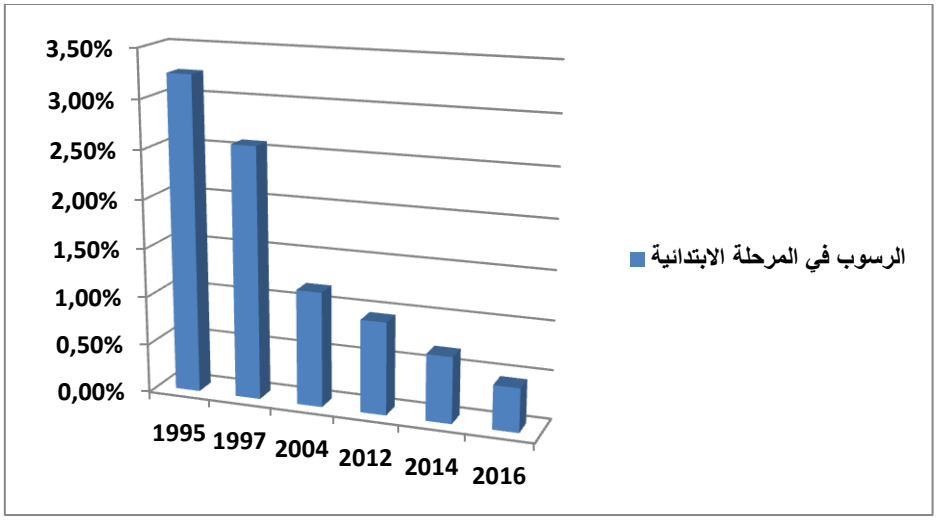

المصدر: الجدول 05 من الملحق

من خلال الشكلين يلاحظ الارتفاع المستمر لإتمام المرحلة الابتدائية فبعد أن كانت النسبة 29.63%سنة 1972 لترتفع إلى غاية 105.37% سنة 2016[1].

والانخفاض الملاحظ في معدل الرسوب في المرحلة الابتدائية، فبعد أن كان المعدل 3.24% سنة 1995 انخفض إلى غاية 0.45% سنة 2016.

ونظرا لأهمية التعليم على مستوى الفرد والمجتمع أصبحت المرأة، تسعى إلى الاجتهاد في الدراسة والتحصيل العلمي والتدريب والتأهيل ودخولها إلى المؤسسات التربوية والتعليمية على اختلاف مستوياتها، تستطيع الدراسة وحتى التفوّق في كثير من الأحيان على الذكور.

[1] يمكن أن تتجاوز هذه النّسبة 100% بسبب التحاق الأطفال الذّين تخطّو العمر المدرسي المقرّر، والأطفال الذّين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرّر بمدارس التّعليم الابتدائي في سنّ متأخّرة أو مبكّرة/ أو بسبب إعادتهم الصّفوف

الجدول 04: تطور نسبة مشاركة الفتيات حسب المستوى التعليمي لسنوات دراسية مختارة

الفترة		1963-	1973-	1983-	1993-	2003-	2013-
الطور		1964	1974	1984	1994	2004	2014
الطور 1 و 2 أساسي	**الفتيات**	398871	928143	1422855	2061359	2119454	3730460
	النسبة%	38.01	39.06	42.64	45.65	47.02	47.68
الطور 3 أساسي	**الفتيات**	22358	98698	458126	706997	1083046	2605540
	النسبة%	30.06	32.91	40.67	43.68	48.75	47.62

المصدر: ONS : Annuaire Statistique de l'Algérie, 2014

من خلال الجدول نلاحظ التطور المستمر في نسب التحاق الفتيات بالتعليم، فقد ارتفعت نسبة التحاق الإناث من 38.01% في العام 1964/1963 إلى 47.68 في العام 2014/2013 للطور1 و2 أساسي ومن 30.06% في العام 1963/ 1964 إلى 47.62 في العام 2014/2013 للطور 3 أساسي.

هذا ما يدلّ على أنّ التعليم أصبح له الأثر الكبير في الحياة الفكرية والثقافية والمهنية والتي غيّرت من مفاهيم الأفراد واتّجاهاتهم وعلاقتهم بأبنائهم، وجعلت التعليم من أولوية الأسرة الجزائرية فأصبحت الأخيرة تتخلى عن العادات والتقاليد القديمة وبالتالي أعطت أهمية لتعليم الفتاة

5-2 المرحلة الثانوية: المرحلة الثانوية في النظام التربوي الجزائري تمثل النقطة المركزية للمرحلة التعليمية، تهدف هاته المرحلة إلى دعم المعارف المكتسبة، والتخصّص التدريجي في مختلف الميادين وفقا لمؤهّلات التلاميذ وحاجات المجتمع.

والتطوّر الملحوظ في تعليم البنات شكّل تحوّلا كبيرا في تعليم المرأة في الجزائر وهو ما يؤهلها للمشاركة أكثر في الحياة الاجتماعية ويزيد من فرص تقلدها مناصب المسؤولية،

الأمر الذي ينعكس إيجابا على مكانتها داخل الأسرة وخارجها، حيث يؤكد " زايد مصطفى" في هذا الإطار " أن مبدأ ديمقراطية التعليم والإلزامية في التعليم الابتدائي أفل للمرأة الظروف الموضوعية للترقية الاجتماعية(مصطفى ز.، 1986، صفحة 258).

كما أنّ لتفوّق الإناث على الذكور في التعليم في تصاعد مستمر عام بعد عام وهو ما يعكس التفوق النسائي الكبير في البكالوريا وكذا حجم العزوف الذكوري عن الدراسة.

وقد توصل الباحث " عبد القادر لقجع" في دراسة ميدانية حول القيم وطرق التفكير لدى الشباب الجزائري إلى أن البنات أصبحوا أكثر حرصا على دراستهن من الذكور وذلك من أجل تحقيق غاية مزدوجة وهي التحرر من الرقابة العائلية وتجاوز الحدود المجتمعية التي تكرس السيطرة الذكورية(lakjaa, 2007, p. 09).

جدول05: نسبة الفتيات من عدد التلاميذ المسجلين بين 2002 إلى 2016 بالتعليم الثانوي(%)

السنوات	2002-2003	2003-2004	2004-2005	2012-2013	2013-2014	2014-2015	2015-2016
عدد التلاميذ المسجلين							
التلاميذ المسجلين	1095730	1122395	1123123	1497875	1499740	1526779	1378860
النسبة المئوية للإناث	56.73	57.54	57.72	57.57	58.22	57.63	56.72

المصدر ONS : L'Algerie en quelque chiffres n 35-46

نلاحظ أن العدد الإجمال للتلاميذ في تزايد مستمر مع تزايد نسبة الإناث أيضا، وذلك بسبب تراجع نسبة الذكور الناجحين، فالنّسبة تتخطى النصف مما يجعلنا نقول أن تعليم الإناث في تحسن داخل منظوماتنا التربوية وفي تزايد كبير حتى في نسبة النجاح.

الشكل 07: نسبة النجاح في شهادة البكالوريا من 2008 إلى 2017.

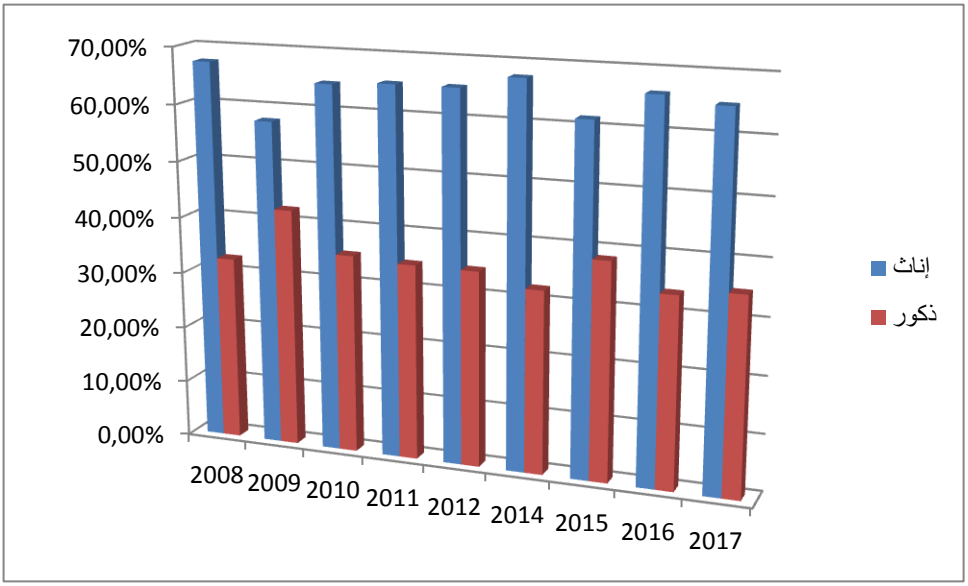

المصدر: الجدول 06 من الملحق

من خلال الشكل نلاحظ التفوق المستمر للإناث على الذكور في شهادة البكالوريا بشكل واضح حيث نسبة تفوق الإناث تخطت النصف، ففي بكالوريا 2008 وصلت نسبة نجاح الإناث 67.36% بينما نسبة نجاح الذكور قدرت ب 32.64%.

ونفس الشيء بالنسبة لبكالوريا 2017 نسبة نجاح الإناث قدّرت ب 65.03% بينما نسبة نجاح الذكور 34.97%.

أمّا عن سرّ تفوّق أداء الإناث مقابل أداء الذكور في الدراسة، فقد دلّت المؤشرات حسب آراء المختصين بالمجال التربوي أن الإناث يتميّزن في المواد العلميّة على أقرانهم الذكور، فيما ذهب البعض إلى أبعد من ذلك وقدّر أن التفوّق الدراسي للإناث يكاد يكون في كافة المواد التعليمية.

وتستحق هذه الظاهرة الإيجابية مزيدا من الدراسة المعمّقة والتحرّي الدقيق عن دلالاتها ومؤشّراتها، التي بدت بوادرها تلوح في الأفق القريب وتثبت حقائق على أرض

الواقع، وهذا ما تم تسليط الضوء عليه في التقرير الذي أصدرته منظمة **اليونسيف** في الآونة الأخيرة تحت عنوان " **التقدم من أجل الأطفال**" والذي ركّز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين في التعليم، والقضاء على التباين بينهما في كافة مراحل التعليم بحلول عام 2005، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام 2015، مع التركيز على ضمان الوصول الكامل والعادل للفتيات إلى التعليم الأساسي الجيد والإبداع فيه.

وكشفت البيانات الخاصة بالعالم العربي أن الإناث تفوّقن على الذكور خلال العقد الماضي في جميع الميادين الأكاديمية تقريبا، وأن نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية للأولاد والفتيات تتقارب مع المعدّلات العالمية، فعند التحاق الفتيات العربيات بالمدارس الابتدائية، فإنهن عادة يضاهين أو يتفوقن على الأولاد، وفي الأغلبية السّاحقة في الدول العربية تقل أعداد الطالبات اللواتي يرسبن الصفوف عن عدد الأولاد، وحوالي ثلثي الفتيات اللواتي يقعن في الفئة العمرية الملائمة في المنطقة ملتحقات بالمدارس الابتدائية، وأكثر من 90% من الأولاد والفتيات في العالم العربي يصلون الصف الخامس ابتدائي.

أوضح الأخصائي التربوي أحمد الهبيل أن تفوّق الإناث عل الذكور تشكل ظاهرة إيجابية لها دلالاتها على كافة الأصعدة والمستويات، فعندما تتفوق الطالبات في المواد العلمية بفارق ملحوظ يعني هذا اقتحامهنّ مجالات الهندسة والطب والعلوم والتقنيات الأخرى بقوة كبيرة، طالما شريحة واسعة من الذكور غير مبالية بمراحل التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي ويلتفتون إلى أمور وانشغالات أخرى بعيدة عن التعليم، فيما الإناث يقبلن على التعليم بدافعية منقطعة النظير، ويحاولون إثبات وجودهنّ وجدارتهنّ بالمشاركة أثناء الحصص المدرسية والمراجعة، مشيرا إلى أنّ الإناث لديهنّ قدرة على التعبير والتفاعل أكثر من الذكور في النشاط المدرسي.

وأضاف الهبيل أن تفوق الإناث على الذكور له دلالات ومؤشرات هامة في المستقبل على صعيد رفع مكانة المرأة في المجتمع، ودخولها بقوة سوق العمل لتقاسم الرجل الأعباء

والمسؤوليات، وتؤكّد جدارتها في تبوأ المراكز القيادية العليا، وهي قادرة على الإبداع والتمايز طالما أثبتت تفوقها في كل المجالات وعلى رأسها التعليم الذي يعتبر رأس مالها وسندها في الحياة.

وتضيف الباحثة **رغدة غانم** أن الإناث يسجّلن التزاما وانضباطا أكثر من الذكور في التعليم وبالتالي كان تفوقهنّ مستحقا وجديرا وباهرا، وذلك لعدة عوامل منها

العامل الاجتماعي: الذي يدفعهن للدراسة والتفوق لاسيّما في ظل الاعتبارات والموازين المجتمعية، فالإناث كما هو معلوم تفرض عليهنّ قيود اجتماعية كثيرة منها عدم السماح لها بالاشتراك في النوادي وممارسة الألعاب الرياضية أو الخروج للأسواق والمحلات، وهنا لا يوجد أمامهنّ سوى الانغماس في الدراسة والاجتهاد والسعي للحصول على أعلى الدرجات في المواد التعليمية، مشيرة إلى أنّ التنافس بين الطالبات يكون واضحا وجليّا وقويّا بين الإناث بخلاف الذكور، معزية ذلك إلى التكوين الفسيولوجي للأنثى، وهنا الغيرة والطموح تلعب دورا مهما في المثابرة والنجاح.

الأوضاع الاقتصادية: كما أنّ للأوضاع الاقتصاديّة الصعبة التي تمرّ بها الأسرة تكون أحيانا عاملا مهما في تفوق الإناث في التعليم كونهنّ يشعرن منذ صغرهنّ بالمسؤولية، ما يخلق لديهنّ دافعا قويّا لمواجهة تلك المشاكل بالإنكباب على التعليم أكثر فأكثر من أجل إنقاذ عائلاتهنّ، منوّهة في السياق نفسه إلى أن تفوق الإناث في التعليم ليس مرده إلى ذكائهن لكّنه تفوق ناتج عن الاجتهاد والمثابرة.

كما أن تفوّق الإناث على الذكور راجع لعوامل اجتماعية، سياسية، اقتصادية ونفسية فالعامل الاجتماعي يتمثل بالبيئة الاجتماعية التي تعيشها الإناث بحيث يقضين معظم أوقاتهنّ في المنزل وبالتالي لا يجدن أنفسهن سوى أمام الدراسة والتمعّن بمنهاجها، إضافة إلى أن البنات طرأ على ثقافتهن وتفكيرهن تطور كبير فلم تعد تقبل أن تكون رهينة المنزل

بل أصبحت تضاهي الذكور وتطلب المساواة وحق التعليم، مع إدراكهنّ أن التعليم هو مستقبلهنّ وخروجهنّ من هذا المأزق الاجتماعي، وبالتالي عندما يتفوقنّ ويتعاظمن في التعليم فإنهن يوجّهن رسالة إلى المجتمع أنّهن ليس طرف متكافئ بل طرف متميّز، يستحق كافة حقوقه دون انتقاص، فالفتيات يشعرن منذ صغرهن أنهن لن يتمكنّ من العيش والتكيّف في الحياة الزوجية دون الحصول على شهادة الثانوية العامّة أو الجامعة ومن ثمّ السعي للحصول على وظيفة تشارك زوجها أعباء الحياة(كريزم، 2005)

3-5 التعليم الجامعي: يمثل التعليم العالي قمّة السلم التعليمي، سواء في عصرنا الحاضر أو في العصور السابقة، فلقد أصبحت الجامعة مجالا للتخصصات المتنوّعة لإعداد القوى البشرية العالية المستوى، وأصبح ينظر إلى العلم بقدر فائدته للمجتمع في حياة الناس

1- التحاق النساء بالجامعات على المستوى العالمي: الوضع الجزائري.

تمكّنت الجزائر من تحقيق مواءمة ناجحة على صعيد تهيئة فرص تعليميّة واسعة تراعي المساواة وتكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، وذلك من خلال سياسة تعليميّة طموحةّ ،تعتمد على إجراء عديد من الإصلاحات لسدّ الفجوة.

وقد تمكّنت الجزائر من قطع شوط كبير في هذا المجال تحقّقت فيه المساواة وتكافؤ الفرص التعليميّة أمام الجنسين.

حيث ترجمت هذه الإنجازات في التقرير العالمي لسدّ الفجوة بين الجنسين لعام 2016 من خلال النسبة بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، فحصلت الجزائر على 1.61 كقيمة لمؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الجامعي متقدّمة بذلك على بعض الدّول منها: المغرب(0.96)،مصر(0.9)، اليابان (0.91)، تركيا (0.86)،اليمن(0.44).

الشكل 08: نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم الجامعي لسنة 2016.

المصدر:الجدول07 من الملحق

2- مرحلة التدرج

الجدول 06: نسبة المسجلات في التعليم العالي حسب أفواج التخصص في مرحلة التدرج للسّنة الجامعيّة 1993-1994 و2003-2004

التخصص	الفترة 1993-1994	2003-2004
ج.م علوم دقيقة	53	50.4
علوم دقيقة	55	57.4
علوم تطبيقية	16.9	29.2
ج.م تكنولوجيا	18	31.5
تكنولوجيا	30.6	33.4
طب	49.3	57.8
جراحة الأسنان	61.7	54
صيدلة	58.2	58.1
علوم بيطرية	37.6	42
ج.م علوم طبيعية	70.9	72.6
ج.م علوم الطبيعة والحياة	-	-
ج.م علوم الطبيعة	62.3	74.7
ج.م علوم الأرض	-	38.1
علوم الأرض	45.1	47.5
علوم اقتصادية	39.1	51.5
علوم قانونية	47.9	61
علوم سياسية وعلوم الإتصال	44.6	59.5
علوم اجتماعية	55.5	65.2
لغات وأداب	69.1	82.7
لغات أجنبية	72.1	73.7
المجموع	**42.5**	**55.8**

المصدر: طفياني مليكة: واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية

من الملاحظ ارتفاع نسبة الفتيات المسجلات في مرحلة التدرج من 42.5% في الموسم الجامعي 1993-1994 إلى 55.8% في الموسم الجامعي 2003-2004.

الطالبات تدرس جميع التخصصات وفي فروع التكنولوجيا، حتى وإن كانت حصة الطالبات ضعيفة بنسبة 18%تضاعف عددهنّ بالضعفين خلال 10 سنوات الأخيرة.

في فرع العلوم التطبيقية بلغت حصة الطالبات 16.9% في الموسم الجامعي

- 1993-1994 لترتفع إلى 29.2% في الموسم الجامعي 2003-2004 أي بزيادة 12.3 نقطة، من جهة أخرى انتقلت نسبة الطالبات في فرع العلوم الدقيقة من 55% إلى 57.4 % خلال نفس الفترة.

من الملاحظ إقبال الطالبات على الفروع التكنولوجية التي كانت حكرا على فئة الذكور سابقا، ويمكن تفسير هذا الإقبال بالحركية الجديدة للمهن كالإعلام الآلي ولإلكترونيك، ممّا يؤدي اقتحام الفتاة جميع الميادين في مناصب العمل التي كانت في الماضي للذكور فقط.

ويعتبر الطب من الفروع المفضلة لدى الطالبات للموسم 2003-2004 حيث تمثل نسبتها 57.8% مقارنة بالموسم الجامعي 1993-1994 فقد عرفت زيادة قدرها 8.5 نقطة بنسبة 49.3.%، وتعتبر الفتات أكثر عدد في هذا التخصص نظرا للنتائج المحصل عليها في شهادة البكالوريا، واعتبرت العلوم الطبية دوما قطاعا مغريا لأسباب اجتماعية وعمليّة، ونظرة أفضل للأسرة والمجتمع حيث تسمح هذه المهنة بالتّوفيق بين الحياة المهنية والعائلية.

من جهة أخرى نلاحظ مشاركة كبيرة للفتيات في العلوم الاجتماعية والإنسانية والآداب واللغات الأجنبية حيث النسبة تجاوزت 60% في الموسم الجامعي 2003-2004.

ويمكن تفسير زيادة عدد الطالبات في فرع ما، كاختبار شخصي أو تغيير حقيقي للذهنيات بدافع اجتماعي.

ويبقى توزيع الطلبة حسب الفروع والتخصصات يدلّ على أنّ الأفكار المسّبقة هي التي توجّه الفتيات نحو فروع أكثر تكيفا للخصائص السنوية(الفروع الثقافية والأدبية)التي عادة ما تتيح فرصا للعمل الّنسوي ذات الأجر الزهيد كالتعليم وأشغال الأمانات.

الجدول 07:عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج من 2008-2009 إلى 2012-2013

	2008-2009	2009-2010	2010-2011	2011-2012	2012-2013
عدد الطلبة المسجلين	1048899	1034313	1077945	1090592	1124434
منهم بنات	619649	613565	641530	654323	680953
نسبة البنات%	59.1	59.3	59.5	60	60.6

Source : ONS Annuaire Statistique de l'algerie n 30. 2014

على غرار باقي مراحل التعليم تطور التعليم العالي في مختلف جوانبه ومناحيه البشرية، وهذا ما نلاحظه في تطور نسبة الفتيات في مرحلة التدرج فهي فاقت 50 % في كل المواسم الجامعية.

فبعدما كان العدد الإجمالي 2725 طالب فقط في الموسم 1962-1963 تجاوز العدد سقف المليون طالب خلال الموسم الجامعي 2012-2013 وبعدما كان عدد الطالبات 576 طالبة في الموسم الجامعي 1962-1963 أصبح العدد 680953 طالبة في الموسم الجامعي 2012-2013 بنسبة مئوية 60.6% طالبة، حيث هناك تطور مستمر لطالبات مرحلة التدرج موسم بعد موسم.

الجدول 08: تطور المتحصلات على شهادات التعليم العالي من 1999-2000 إلى 2011-2012

الموسم الجامعي	مجموع المتخرجن	عدد المتخرجات	نسبة المتخرجات%
1999-2000	52804	29318	55.5
2000-2001	65192	37195	57.1
2001-2002	72737	41154	56.6
2002-2003	77972	44345	56.9
2009-2010	199767	129878	65.0
2010-2011	246743	159678	64.7
2011-2012	233879	147409	63.0

المصدر: من 1999-2000 إلى 2002-2003: طفياني مليكة، واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية

a2009-2010 de 2011-2012 annuaire statistique de l'algerie n30, 2014.

لقد أدّى التطور في تعداد الطلبة عموما والطالبات خصوصا إلى تضاعف عدد المتخرجين الحاملين لمختلف الشهادات الجامعية فعلى سبيل المثال كان العدد 759 متخرجا سنة 1970 ليصبح 121905 متخرجا سنة 2007 منهم 74431 متخرجة.

تأتي الفتيات في المرتبة الأولى من حيث نيل الشهادات الجامعية فهي في تطور مستمر حيث بلغت 55.5% في الموسم الجامعي 1999-2000 لترتفع إلى 63.0% في الموسم الجامعي 2011-2012

3- مرحلة ما بعد التدرج

الجدول 09: تطوّر المسجلات في التعليم العالي لما بعد التدرج

الموسم الجامعي	مجموع المسجلين	عدد المسجلات	نسبة المسجلات%
2009-2008	54924	26366	48.0
2010-2009	58945	28342	48.1
2011-2010	60617	29129	48.1
2012-2011	64212	31434	49.0
2013-2012	67671	33890	50.1

Source : ONS Annuaire Statistique de l'algerie, N 30 2014

انتقل العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج من 54924 طالب في الموسم الجامعي 2008-2009 إلى 67671 طالب في الموسم الجامعي 2012-2013

ونفس الشيء بالنسبة للفتيات فقد ارتفع عددهنّ من 26366 طالبة في الموسم الجامعي 2008-2009 إلى 33890 طالبة خلال الموسم الجامعي 2012-2013

ومقارنة بإجمالي المسجّلين تتوزّع الطالبات بنسبة 48% في الموسم الجامعي 2008-2009، 48.1% في الموسم الجامعي 2010-2011 لترتفع إلى 50.1% في الموسم الجامعي 2012-2013.

وفي ختام تقييمنا للوضعية التعليمية للإناث نصل إلى أن المعطيات السابقة تبين أن الفتيات تنجحن أكثر من الذكور في جميع مستويات وتخصصات التكوين مما يؤكّد على اختفاء الاختصاصات الموجهة للذكور أو الإناث حيث اقتحمت النّساء جميع الميادين في مناصب العمل، فيا ترى هل هذه الوضعية المتطورة على المستوى الكمي والكيفي، تعكس مكانتها ووضعيتها في سوق العمل.

خلاصة

ارتبط تغيّر مكانة وأدوار المرأة الجزائريّة التّي كانت تتّسم بالدّونيّة والإخضاع، إلى التغيّرات الكبيرة والجذريّة التّي تعرّض إليها المجتمع ككلّ، حيث احتلّت المرأة الجزائريّة اليوم مراكز عديدة ومرموقة داخل الأسرة والمجتمع، فأصبحت رائدة في أكثر من موقع من مواقع الحياة، وهذا ما فرض نفسه إحصائيا، حيث يعود هذا التقدّم كلّه إلى عامل التعليم، فقد وصل هدف تحقيق المساواة وتمكين المرأة فيما تعلّق بالتّعليم إلى مرحلة متقدّمة، فتطوّر الأرقام من بعد الاستقلال إلى غاية اليوم يثبت التحسّن الكبير في معدّلات التعليم والنّجاح، ممّا أدّى إلى القضاء على فجوة النّوع الاجتماعي ولصالح الإناث.

الفصل الثاني

واقع المشاركة الاقتصاديّة للمرأة في الجزائر

تمهيد

واكب التغير الذي شهده القرن الماضي تغيرات جذريّة إيديولوجية وتكنولوجية، ارتسمت معالمه في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدّينية، وكانت المرأة أشدّ تأثرا وأعمق استجابة لهذه التغيرات ربّما لحساسيتها بكل تعيّر يطرأ على الحياة، أو لخروجها من منزلها للعمل، وممّا لا شكّ فيه أن مساهمة المرأة في العمل يؤدّي بالضرورة إلى دفع التحويلية التنموية ويسرّع من التنمية الشاملة، لذا وجدت المرأة نفسها مدفوعة بعوامل أخرى اجتماعية، اقتصادية وحضارية وثقافية لتجد نفسها في معترك العمل بعد أن أتيح لها نصيب من العلم والتعلّم حصلت عليه يجهدها وجهاده، فإذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائريّة ومشاركتها في الحياة العامّة ضئيلة غداة الاستقلال، فإنّ واقعها المهني عرف تطوّرا ملموسا وذلك بزيادة معدّلات مشاركتها الاقتصاديّة وتركّزها في نشاط اقتصادي يتلاءم مع ظروفها وقطاع قانوني ووضعيّة مهنيّة تساعدها على إثبات ذاتها اجتماعيّا واقتصاديّا باختلاف حالتهاالمدنيّة، وهذا ما سنحاول التطرّق إليه في هذا الفصل.

1- دوافع خروج المرأة للعمل

1-1 الدافع الاقتصادي: يتمثل في الحاجة الضرورية والأساسية لتغطية الحاجات المادية للأسرة، ذلك لعدم قدرة الزّوج على تغطية كافيّة وشاملة لحاجيات الأسرة المتزايدة باستمرار، بحكم الزيادة في عدد أفرادها وغلاء المعيشة، هذا ما دفع المرأة للعمل لدعم زوجها وسدّ الاحتياجات والمتطلبات الأساسية للأسرة.

1-2 الدّافع الشخصي (تحقيق الذات): ترى الكثير من النساء أن خروج المرأة للعمل يمكّنها من تحقيق ذاتها وبالتالي يسهم في تغيير الوضع التقليدي الذي يضعها فيه المجتمع، كما أن الارتباطات الاجتماعية في مكان العمل، إضافة إلى الدّعم الاجتماعي جعل معظم النساء يفضّلن الاشتراك في المجتمع فهذا الدّافع يتضمن رغبة المرأة في خروجها من البيت باتّجاه ميدان العمل، فهذا التغيير من واقعها كونها ربّة بيت وأمّ لأطفال فهي أكثر الطرفين مسؤوليّة في تقديم الرّعاية والتوجيه لهم، والذي يزيد من تعميق هذا الدّافع هو شخصية المرأة بحدّ ذاتها بحيث أنّها تقرّر عملها وتعتبره مساهمة إيجابية نحو أسرتها والمجتمع ككل وقد أشارت دراسة إبراهيم الجوبر (1995) بعنوان **عمل المرأة في المنزل وخارجه** في المملكة العربية السعودية والتي طبقت على عينة عشوائية بلغت 80 امرأة عاملة من المتزوجات وغير متزوجات، حيث توصّلت الدّراسة إلى عدّة نتائج ومن أهمها أن أكبر دافع لخروج المرأة إلى العمل هي بلوغ طموحها من خلال استثمار مؤهّلاتها الدّراسية ورغبتها في تأكيد ذاتها بنسبة 50%(سمير، 2015، صفحة 159)

1-3 الدّافع الاجتماعي: للثورة الصناعية دور بارز في خروج معظم النساء للعمل خارج بيوتهنّ فالمرأة تعمل في مختلف المجتمعات، لكن السبب الجوهري وراء خروج المرأة للعمل هو التّصنيع لأنه أتاح الكثير من فرص العمل، كما أن التّصنيع يترك آثاره الواضحة على مكانة وقيمة المرأة، إذ يغيّر أحوالها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية نحو الأحسن ويضاعف من الفعاليات والأنشطة المجتمعية التي تقوم بها وإحراز التقدّم المادّي والاجتماعي الذي

ينبغي للمجتمع الوصول إليه، ومن الواضح أنّ التّصنيع يضاعف الأدوار الاجتماعية التي تحتلّها المرأة، فالمرأة في المجتمع التقليدي تشغل دورًا اجتماعيًا واحدًا وهو ربّة البيت، أما في المجتمع الصناعي فتشغل دورين اجتماعيين متكاملين هما دور ربّة البيت ودور العاملة أو الموظفة خارج البيت، واشتغال هذين الدّورين الاجتماعيين المتكاملين قد أدّى دوره الفاعل في رفع منزلة المرأة في المجتمع وزيادة الاحترام والتقدير اللّذين تحصل عليهما في المجتمع(الحسن، 2005، الصفحات 209-210)

1-4 الدّافع النفسي: أصبحت المرأة تشارك بالعمل في جميع مجالات الحياة العمليّة والنظرية، حيث أن العمل يحقق إشباعًا نفسيًا واجتماعيا وشعورًا بالقيمة والمكانة والأمن، كما يساهم في تحقيق التكامل الأسري وارتفاع مستوى النضج الاجتماعي، كما أنّه من دوافع خروج المرأة للعمل القيادي هو تأكيد الذات والرّغبة في المشاركة في الحياة العامة وشغل وقت الفراغ والرغبة في إحساس المجتمع بها وبذاتها ككيان له وجود مستقل ونيل الإعجاب من طرف المجتمع، وإثبات قدرتها على الإنتاج والمشاركة في بناء المجتمع، والقيام بالعمل يشعر المرأة بالرضا والسرور والنجاح وفي ذلك مكافأة هامّة وتدعيم لثقتها بنفسها من النواحي النفسية.

توجد الرغبة عند بعض النساء للكسب المادّي من أجل الشعور باستقلال الشخصية أو الشعور بمتعة العمل ولذّته أو التحرّر من الإحساس بأنها مضطرة للحياة مع زوج قد تكثر سلبياته فتحاول بواسطة العمل أن تنسى حديث النفس وهموم الدّنيا(أسماء ا.، 2015، الصفحات 199-200)

ومن هنا يمكن التطرق إلى بعض الدّراسات الجزائرية حول أسباب ودوافع خروج المرأة الجزائريّة للعمل

I- قامت أسبوعية "أحداث الجزائر"سنة 1980 بتحقيق حول النساء العاملات بمصنع الإلكترونيك بمدينة سيدي بلعباس،أثار خروج1320 امرأة للعمل بمصنع الإلكترونيك وضعية اجتماعية ونفسية لا مثيل لها في حياة سكان مدينة بلعباس، وخلق وضعيات جديدة، وجدت العائلة التقليدية نفسها في متطلبات التصنيع والمدينة، هذه الوضعية التي تتطلب إعادة النظر في سلّم القيّم الاجتماعية السائدة، وظهر ذلك جليًا من خلال ردود الفعل الساخطة سواء من طرف العائلة أو الرأي العام أو حتى العمّال داخل المصنع.

في البداية عرض المحقق الظروف التي صاحبت خروج المرأة للعمل، وموقف العائلة من ذلك من خلال استجوابات أجريت مع بعض العاملات وعائلاتهنّ وبعض العمّال وبعض سكّان مدينة بلعبّاس.

وتوصّل هذا التحقيق الميداني إلى النتائج التالية:

1- تعتبر العائلة عمل المرأة ظاهرة جديدة من شأنها أن تحدث اضطرابات في التوازن العائلي وتفرض إعادة النظر في دور المرأة ووظيفتها في العائلة، كما أنّها تهدّد بنية العائلة التقليدية المستوحاة من التعاليم الدّينية ومن أجل هذا تقوم العائلة بإجراءات، كالتّحقيق من الجوّ السائد في المؤسسة مصاحبة الفتاة إلى مقر عملها، وقد تقوم بزيارة المصنع لتختار بنفسها المكان الذي تراه مناسبًا أخلاقيًا لعمل ابنتها.

2- تنتمي معظم النّساء العاملات في هذه المؤسّسة إلى طبقة فقيرة ممّا يعني أن العائلة في حاجة ماسّة إلى عملهنّ، لكن بالرغم من ذلك يقابل عملهنّ بالرفض ويظهر ذلك من خلال المشاكل التي يتعرّض لها داخل البيت.

في النهاية أكد المحقق على العوامل التي تدفع المرأة للعمل وهي

- حالة الفقر التي تعيشها عائلات العاملات

– وفاة الوالد أو الزوج، أي الكفيل المادّي

– الحاجة لتحقيق الذات

2– دراسة عبروس ذهبيّة 1989: اعتبرت الباحثة أن ظاهرة عمل المرأة خارج بيتها جاء بالخصوص نتيجة للتغيرات التي تحصل في التنظيم الأبوي للعائلة الجزائرية، ذلك من خلال تحليل الظروف التي أدّت إلى بروز هذا الواقع الجديد والنتائج الاجتماعية التي أحدثت تصدّعًا في البناء العائلي وبتعبير أدق، هل يمكن أن يحدث عمل المرأة خارج بيتها تغيير في العلاقة غير المتوازنة التي تحكم المرأة والرجل.

أمّا نتائج البحث، فقد بينت المقابلات الشبه موجهة بوضوح الحافز الذي يكمن وراء خروج المرأة للعمل وهي

– حوافز ذات طابع اقتصادي وهي خاصّة بالمطلقات والأرامل وفتيات ينتمين إلى عائلات ممتدّة

– العمل كنتيجة طبيعية لفتيات بلغن مراحل دراسية ثانوية وجامعية، حالة الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين 20 و30 سنة متزوجات يمارسن عمومًا مهنة التدريس وأحيانا إطارات في الإدارة يبحثن من خلال ما أسمته الباحثة التحرّر الاقتصادي كوسيلة لتحقيق واقعهنّ.

– كما توصلت الباحثة أيضا إلى أنه من خلال اجتياز المرأة لعتبة المنزل العائلي أحدثت هزة في النظام الاجتماعي، ولمواجهة هاته الوضعية الجديدة لقد أوجدت العائلة إستراتيجيات دفاعية جديدة، إما عن طريق زيادة مراقبة الرجل لتصرّفات المرأة العاملة، أو أخذ أجرة العاملة باستثناء النساء الأرامل والمطلقات(عمومن، 2013، الصفحات 6–7)

2- الاتجاهات نحو عمل المرأة

برزت ثلاث اتجاهات لعمل المرأة متمثلة فيما يلي

2-1 الاتجاه المعارض لعمل المرأة

إن العجز لإيجاد صيغة ملائمة لحلّ مشاكل المرأة خصوصا ما يتعلق بالعمل والولادة ومشاكل الرضاعة وتأثيره على الإنتاج، برزت فكرة بقاء المرأة في المنزل، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، وتكمن وظيفتها في تربية الأجيال التي خلقت من أجلها، ولا يجوز أن يشغلها في أداء هذه الرسالة شغل آخر وأن دورها يتمثل في الإنجاب والأمومة وخدمة الزوج، فهم بهذا يدعون إلى التقسيم التقليدي في العمل بين الجنسين.

ووجود المرأة لهذا الواجب يغنيها عن سائر الواجبات العامّة اجتماعيًا وسياسيا، فالإسلام يذهب بعيدا في عملية الفصل بين وظيفة المرأة والرجل معتبرا أن كلّ من المرأة والرجل ما يناسب طبيعته ويلائم تكوينه وتركيب شخصيته(البار، صفحة 215)

إنّ نظرة المجتمع السلبية أو بعض رجاله لعمل المرأة من الأسباب التي تدفع بعضهن للتحدّي، إذ يرى الرجال أنّ مهمّة المرأة محصورة بالتنظيف والطبخ والغسل، فحرمتها هذه النظرة من ممارسة حقوقها وهواياتها الشخصية داخل البيت أو خارجه.

2-2- الاتجاه المؤيّد لعمل المرأة

ويمثل فكرة الغالبية من الرّجال ويتسم بنظرة متحرّرة نسبيا من دون أن يكون ذلك معارضا للتقاليد المستقرّة، مع إبقاء المرأة منسوبة إلى الرجل ومحتاجة إلى رعايته سواء أكان أبا أو زوجا أو أخا، فمدينة الإسلام وحضارته لا ترضى للمرأة غير الانسجام الكامل مع

قوانين الفطرة، فهو بذلك يفتح لها الباب للتّخصّص الملائم على مصراعيه لتكون الطبيبة السوية والخبيرة الاجتماعية والمربية المدرسية(السباعي، 2003، صفحة 13)

بهذا تستطيع أن تحقّق استقلالها وترفع مكانتها داخل الأسرة والمجتمع وإعطائها المساواة الكاملة مع الرجل في العمل، التفكير والإنتاج فنادى المفكّرون بضرورة تحرير المرأة من قيود المجتمع(الطهطاوي، 1983، صفحة 47)

2-3 الاتجاه المسامح لعمل للمرأة

فيجوز للمرأة انطلاقا من ظرف خاص أو تلبية مصلحة عامّة أن تخرج لممارسة بعض الوظائف التي تمكنها أو تمكّن المجتمع من التغلّب على هذه الظروف(حمدان، صفحة 165)

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تخلّف المجتمع العربي يعود لانعدام حرية المرأة، وجهلها وعدم اطمئنانها على مستقبلها لكونها عضوا غير فعّال في المجتمع وهؤلاء يطالبون فتح الأبواب أمام المرأة في التعليم والتدريب بمختلف أنواعه.

وأخذت الدعوات إلى تحرير المرأة تتزايد في مطلع القرن العشرين، مؤكّدة على تحرير المرأة معتمدة على محاور عديدة وليس فقط على تعليم المرأة، حيث ظهر في هذا الموضوع كتابات قاسم أمين يقول فيها« لا نهضة لمجتمع نساؤه قاعدات متحجبات»، وكان يدعو لتحرير المرأة والتصدّي لهيمنة المتخلّفين الذين لا يرون في المرأة إلا العورة واللذة(أمين، 1990، صفحة 13)

3- المرأة الجزائرية وصراع الحداثة والتقاليد في الحقل المهني

إن منظومة المعايير الاجتماعية في وجود مستمر بين ثنائيتين متناقضتين هما، التحديث والتقليد، لذلك فإن الفرد في أي مجتمع، وعند امتثاله وتشرّبه لمعايير مجتمعه يجد

نفسه في تناقض بين ما يريد الاحتفاظ به، وبين ما يدخل عليه من تغيّرات جديدة وفق التحديث المتواصل(إسعد، 2012، صفحة 183)

3-1 المرأة العاملة والحداثة

إذا سلمنا بصحّة أطروحة الحداثة فإن ظاهرة خروج المرأة الجزائرية للعمل، هو في حدّ ذاته مؤشر على الطابع الحداثي في العلاقة بين المرأة والمجال المهني، حيث أكسبها هذا الأخير نوع من الاستقلالية من خلال زيادة مستوى وعيهنّ بحقوقهنّ، الشيء الذي مكّنها فيما بعد من الانخراط في العمل النقابي، وكذلك في مستوى الذهنيات التي تغيّرت لصالح التقليد في إنجاب عدد قليل من الأطفال حتى لا يؤثر على حياتها المهنية، هذا بالإضافة إلى الاستقلالية المادية من حيث الأجر ومختلف العلاوات المحصّل عليها من مزاولتها لمهامها المرتبطة بمنصب عملها، ظاهرة خروج المرأة للعمل أكسبها نوع من التحرّر من قيود التبعيّة لفضاء المنزل وللرجل بصفة عامّة، يظهر هذا من خلال قضاء أوقات معتبرة في الوسط المهني حسب ما تفرضه تشريعات العمل، بالإضافة إلى أن ممارسة العمل مكّنها من توسيع رقعتها الجغرافية أي محيطها الذي تتحرّك فيه بعدما كانت منحصرة بين جدران المنزل، من هذا فإن الواقع يشير إلى أن هذه الظاهرة مكّنت المرأة الجزائرية من الترقية المجتمعية، فمن خياطة في المنزل إلى امرأة أو مقاولة اليوم، ومن ربّة بيت بالأمس تقوم بالأدوار الممنوحة لها في التربية والأشغال المنزلية إلى رئيس مصلحة في المؤسسات، مفتشة، ومعلمة ومديرة في القطاع التربوي ثم طبيبة وممرضة في القطاع الصحي...الخ.

إنّها نقلة نوعية في نظرة المجتمع لمكانة المرأة وتغيرا في اتجاهات الرجل لها، أصبح هذا الأخير لا يمانع في ذلك بل أكثر من هذا أصبح يقبل بأن تكون المرأة العاملة زوجة له، بل يشجّعها على ذلك وفي بعض الأحيان أكبر منه سنّا بفعل عوامل جديدة كأزمة السكن والبطالة...الخ.

كما أنّ أطروحة الحداثة تنظر إلى التغيّر الذي مسّ حتى عملها المنزلي حيث أصبحت النشاطات التقليدية التي تقوم بها بغطاء عصري عندما دخلت تكنولوجيا الاتصال والإعلام في فضاء البيت ووظفتها في عمليّة إنتاج السلع وتسويقها في الفضاء العمومي على طريقتها الخاصة، ولو كانت تصنّف في السوق غير الرسمي.

3-2 المرأة العاملة والتقاليد

ترى أطروحة التقاليد أنّ الفضاء العمومي لازال عدائيا اتجاه العمل النّسوي، وتتجلّى هذه العدوانية في عدّة أشكال منها خروجها للعمل، حيث كان دائما ولازال مرهونا بجملة من القواعد الاجتماعية والتبريرات الموضوعيّة التي تقرّها العائلة الجزائرية المعروفة بطابعها المحافظ، فهي تشترط أن تكون في خدمة زوجها بالدرجة الأولى، عندما تقبل حتى على الاكراهات المجتمعيّة، فهي بطريقة أو بأخرى لا زالت في تبعية لم تتحرّر من قيودها بعد، في هذا الصدد تشير الدّراسة التي قام بها المرحوم **جمال غرّيد** "أنّ العمل النسوي ليس قرارًا خاص بالمرأة وإنما هو مشروع جماعي ونتيجة لمفاوضات المجتمع المحلي وبناته المرشحات للعمل، كما أن هذا الأخير ليس مرادفا للتحرّر"

بعبارة أخرى فإذا كان فضاء المصنع هو فضاء للحريّة والانفتاح ضدّ الانغلاق العائلي، وهو كذلك فضاء للكدح والشقاء والعوائق التنظيمية المرتبطة بالعمل النسوي، كتدنّي الأجور وصعوبة الترقية المهنية، والمناصب ذات المسؤولية المتدنية في الهيكل التنظيمي، من جهة أخرى فإن المجتمع الجزائري لم تتغيّر نظرته للمرأة العاملة كثيرًا بحيث نجد أنه في بعض الأحيان يمارس الازدواجية في التعامل مع هذه الظاهرة، فحتى وإن كان يقبل بعملها في القطاع التربوي والصحي فإنه لازال يعارضها في الأعمال الذكورية التي كانت ولا زالت حكرًا على الرّجال كالأشغال في سلك الدّرك والجيش.

تتغذّى هذه النظرة بالبعد الدّيني والتقاليد الأخرى السائدة التي لا زال وزنها معتبرا في تقييد المرأة وتقليص حريتها في الفضاء العمومي، خاصّة في الوسط الرّيفي المتميز بضبط اجتماعي قوي نسبيا، حيث تؤكد الباحثة كلودين شولي أن مكننة الزراعة ودخول التقنيات الحديثة جعل المرأة الريفية أقل نفعا ممّا كانت عليه في السابق، وأعيدت إلى وضع المولدة المستهلكة وأن أفقها انحصر ووضعها الاجتماعي تدنّى دون أن تشعر بذلك(سعود، الصفحات 79-89)

4- العوامل المؤثرة في عمل المرأة

من أبرز العوامل المؤثرة لتطوير أوضاع المرأة العربية ودفعها إلى ميادين العمل ما يلي:

4-1 التعليم والتأهيل: يزيد التعليم والتدريب من مكانة المرأة على العمل، ويرفع مستوى توقعاتها في الحياة ويساهم في تحسين فرص التوظيف للمرأة.

وهذا ما تبرزه الإحصائيات إذ تبيّن أن نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي ترتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه، وهذا طبيعي، فالمرأة عند حصولها على مؤهل علمي، تصبح غير راغبة في التفرغ للأعمال المنزليّة الروتينية المملّة وتسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها(عزّام، 1982، صفحة 282) فتوفير التعليم للفتاة في التخصّصات المختلفة، وبخاصة تلك التي تقبلها الفتاة ويحتاجها سوق العمل في تعزيز مشاركة المرأة في عالم العمل(حبيب، 2011، صفحة 203) حيث أن برامج التدريب بشكل عام في الوطن العربي ومن بينهم الجزائر، تهدف إلى إبراز الدّور الاقتصادي التقليدي للنساء، بحيث تحدّد تحضيرهنّ من أجل مهن معيّنة في قطاع الخدمات مثل التمريض، النسيج والتعليم وأعمال السكريتارية(القادر، 1983، صفحة 129)

4-2 ارتفاع سنّ زواج الفتيات: يتجه سن الزواج في معظم الدّول العربية إلى التصاعد وذلك نظرًا لأن غالبية الفتيات يفضلن الزواج بعد الانتهاء من الدّراسة الجامعية، وبالتالي فإن ذلك يسهم في توجه المرأة نحو العمل خارج البيت(سهام، 2015، صفحة 9)

4-3 التشريعات: تعدّ التشريعات والأطر القانونية إحدى الجوانب الأساسيّة التي تسهم في رسم معالم الطريق أمام تطوير أوضاع المرأة وتدعيم مكانة المرأة وتحريرها ضمن العملية الشاملة لتحرير المجتمع، والعمل على مساواتها في الحقوق والواجبات من أجل تطوير أوضاعها، وإقرار حقّها في التمتّع بالامتيازات والحقوق الممنوحة لها.

4-4- الخدمات المساعدة: تمثل المرأة العنصر الأساسي في بناء الأسرة بحكم دورها التربوي والاجتماعي والاقتصادي، فإن ذلك يتطلب توفير الخدمات المساعدة لها من أجل تيسير الجمع بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها في العمل ومنها إبلاء عناية للتوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال...)

4-5- التنظيم المهني والجماهيري: رفع نسبة عضوية المرأة، والمرأة العاملة على وجه الخصوص، في المنظمات الجماهيرية والنقابات والجمعيات والنوادي، وتشجيعها على الصعود إلى مواقع اتخاذ القرار.

4-6- التثقيف العمالي والتدريب النقابي: لابد من تحفيز المرأة على المشاركة في برامج التثقيف العمالي والعمل على إعداد برامج تثقيفية وتدريبيّة تسهم في تنمية القدرات الذاتية

4-7- التوعية والإعلام: لمّا كان حجم التخّلف الذّي وطأت تحته المرأة العربية كبيرًا ومتشابك الأطراف فقد يحتاج -بالضرورة- إلى جهود وعمل مضاعفين يتركّزان بالدرجة الأولى على تحرير المرأة وإعادة تركيب بنائها النفسي والذاتي، وإنّ الدّور الذي تقوم به وسائل التوعيّة والإعلام في تنمية المرأة وإعادة بنائها النفسي والفكري كبير ومؤثر(الخالق، 2018، صفحة 50)

5- الواقع العملي للمرأة في الجزائر

5-1- تطور عمل المرأة في الجزائر

مرّ المجتمع الجزائري بسلسلة من التغيرات نتيجة عوامل تاريخية، سياسية واقتصادية، ولعلّ أهم مراحل التغيير هي المرحلة الاستعمارية، بحيث غادر كل الرجال بيوتهم للمشاركة في الثورة التحريرية وألقيت مسؤولية إدارة وتسيير شؤون الأسرة على عاتق المرأة(ضرباني، 1983، صفحة 33)

وبعد الاستقلال حظي ملف المرأة في الجزائر كلّ اهتمام ممّا أدّى إلى أخذ المرأة الجزائرية مكانتها في حركيّة المجتمع، مشاركة في كافة مسارات التنمية والتطورات على المستوى الاجتماعي، الثقافي، السياسي والاقتصادي(الجزائريّة، صفحة 2)

وتتمتع المرأة الجزائرية بمستوى تعليمي كان له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل الخارجي ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث ارتفعت نسبة الفتيات المتعلمات من 8% سنة 1944 إلى 20% من نسبة المتعلمات وهذا بعد الاستقلال (françois, 1962, p. 29)

ولقد أرادت الجزائر أن تنمّي مجتمعًا متطورًا معتمدة في ذلك على السياسة الاقتصادية للتنمية حيث اعترفت أنه لا يوجد اقتصاد، مهما بلغت درجته من التطور يستطيع الاستغناء على اليد العاملة النسوية(mustafa, 1980, p. 19)

الشكل 09: توزيع معدّلات النشاط النسوي حسب الفئات العمرية

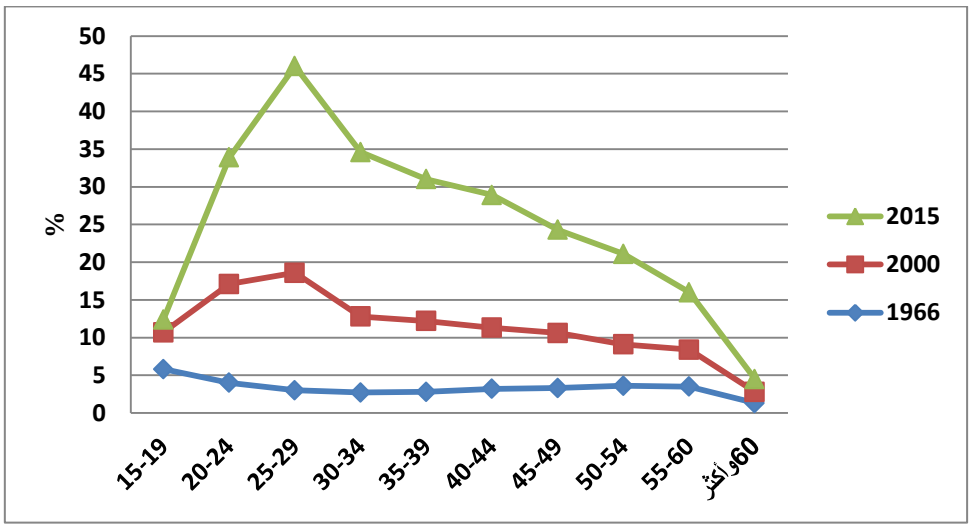

المصدر:الجدول 10

الملاحظ تراجع في العمر لدخول ميدان العمل ففي الفئة العمرية 15-19 سنة معدّل النشاط النسوي انخفض من 5.8% سنة 1966 إلى 1.7 سنة 2015 هذا راجع إلى توجّه هاته الفئة إلى التعليم العالي.

الارتفاع الهائل لمعدّل النشاط النسوي في الفئة العمرية 25-29 سنة حيث ارتفع من3% سنة 1966 إلى 15.6% سنة 2000 ثم إلى 27.4% سنة 2015 هذا مردّه إلى سعي الدولة إلى برنامج خلق مناصب عمل مؤقتة (عقود ما قبل التشغيل)،أمّا باقي الفئات العمرية فالملاحظ الارتفاع المستمر لمعدّل النشاط النسوي مردّه انفجار إطار الحياة المنزلية وتحوّله إلى إطار حياة خارجية عن البيت بواسطة العمل المأجور (عمل المرأة) وتغيّر دور المرأة ووظيفتها عمّا كانت عليه في الأسرة التقليدية.

الجدول 10: توزيع معدّل النشاط النسوي حسب الفئات العمرية

	1966	1977	1987	2000	2004	2005	2009	2010	2011	2015
19-15	5.8	4.2	4	4.9	5.4	2.6	2.6	2.5	1.7	2.8
24-20	4	7.2	13.1	13.1	15.7	11.7	14.2	15.5	16.8	14
29-25	3	6	13.1	15.6	23.1	22.3	25.1	26.5	27.4	32.9
34-30	2.7	4.4	9	10.1	21	19.3	20.3	21	21.8	27.4
39-35	2.8	3.8	8	9.4	21.8	18.8	19	19.4	18.8	23
44-40	3.2	5.5	6.8	8.1	20.7	17.3	19.1	17.4	17.6	19.7
49-45	3.3	6.2	6.9	7.3	18.2	13.3	16	16.4	13.7	16.8
54-50	3.6	4.4	5.7	5.5	12.4	10.6	12.2	12.1	12	12.8
59-55	3.5	4.2	5.2	4.9	9.7	7.5	8.1	2.1	7.6	6.4
60 سنة وأكثر	1.3	1.7	1.6	1.5	3	1.9	2.1	2	1.7	2.1

المصدر: بلعجال فوزية العوامل الديمواقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائرية أطروحة دكتوراه في الديمغرافيا، جامعة وهران 2013، ص 263.

(ONS) Activité, Emploi et chomage N 726, 2015

مع بداية التسعينات ومع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري وانخفاض القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية، وإضافة إلى الدّخول الواسع للفتيات إلى الجامعة وحصولهنّ على الشهادات العليا، تغيّرت نظرة المجتمع إلى العمل النّسوي، كل هذا ساهم في تشجيع ودفع المرأة إلى الخروج إلى ميادين العمل وبنسب متفاوتة، فالمرأة الجزائرية اليوم تعمل من أجل غايتين من أجل تحسين معيشة الأسرة ومن أجل التحرّر الاجتماعي، حيث تمكّنت من ممارسة حريتها الشخصية بفضل عملها، فاقتحمت ميادين جديدة كانت من قبل محتكرة من طرف الرّجل فقط، ففي إحصاء 1966 بلغت نسبة اليدّ العاملة النّسوية 18% وفي سنة 1989 بلغت نسبة النساء المتزوجات اللاتي يعملن 33.31% وتجاوزت 54.2% عام 1996 وفي سنة 2008 بلغت 16.26% دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51%(بيجن+15، صفحة 16)

الشكل 10: القوى العاملة اناث (% من اجمالي القوى العاملة)

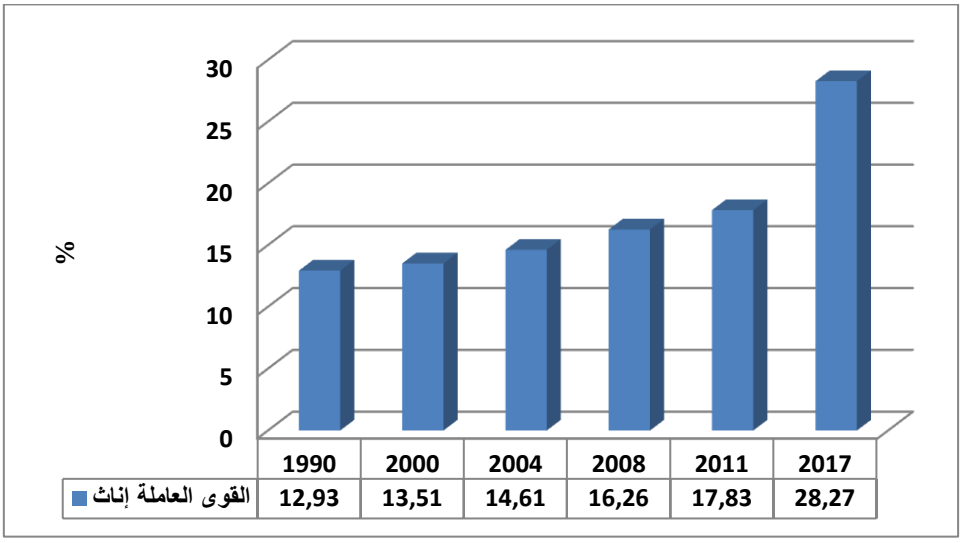

المصدر:الجدول08 من الملحق

وعليه يمكن القول أن مكانة المرأة تعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت للتطورات الأسرية، فهناك اتجاه عالمي يتزايد يومًا بعد يوم نحو إعطاء المرأة حرية أكثر وذلك بعد أن ثبت أنّه ليس هناك فروقا بين الرّجال والنساء فيما يتعلق بالذكاء والقدرات، وفي حالة وجود فروق كثيرة بينهما فيما يتعلق بهذه العوامل فإنها عندئذ تكون نتيجة الثقافة لا الفطرة.

ويعتبر المجتمع الصناعي الحديث، الأوّل الذي أعطى للمرأة حقها في أن تعمل مستقلّة عن زوجها وفتح لها مجالات شتّى عن العمل في مختلف المجالات، وقد أدّى التعليم والنمو الاقتصادي إلى اختفاء النظرة التقليدية لعمل المرأة تدريجيا وأصبحت المرأة بعدها واعية ولها حق التصرف، كما اختفت النظرة التقليدية على أنها النصف العاطل في المجتمع وأصبحت تشارك الرجل في كسب العيش وأصبح زيادة دخل الأسرة عن طريق عملها ضرورة اقتصاديّة(مصطفى، 2003، صفحة 141)

6-الخصائص السوسيوديموغرافيّة والاقتصاديّة للمرأة العاملة في الجزائر

6-1-الخصائص السوسيولوجيّة

6-1-1-هيكل قوّة العمل حسب معيار الجنس

بالرغم من التطوّر الكبير الذي عرفته الجزائر من حيث تضاعف الطبقة الشغيلة وانتقالها من 3884000 عامل سنة 1985 لتبلغ سنة 2018، 11048000 عامل، إلّا أن الأغلبية الساحقة من العمّال تبقى حكرًا على الرجال بالمقارنة مع العنصر النسوي حيث لم تتعدّى نسبة العاملات النساء 19%من مجموع العمّال.

الشكل 11: توزيع القوّة العاملة حسب الجنس من 1985 إلى 2018

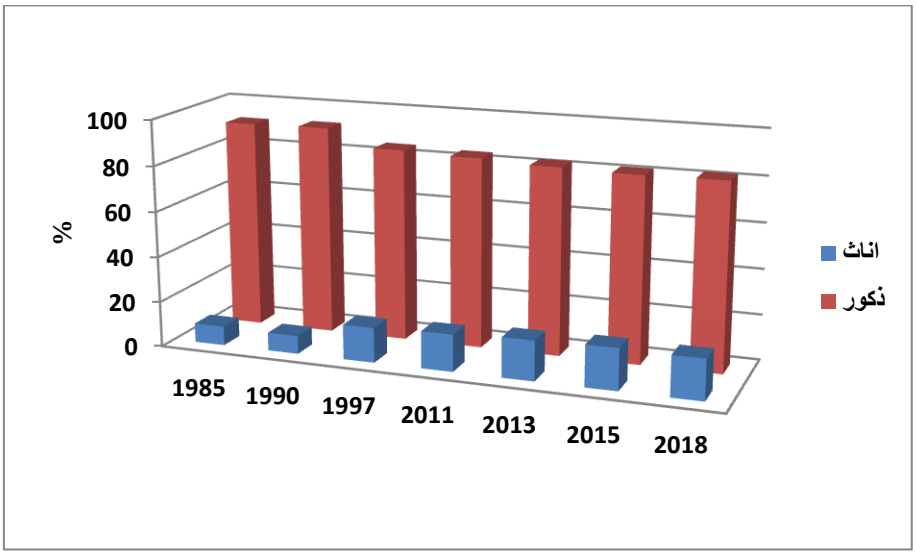

المصدر:الجدول 09 من الملحق

كما يظهر بصورة جلية للمتتبع تزايد تواجد المرأة في سوق العمل في العشريتين الأخيرتين، حيث يمكن تفسير ذلك بما يلي

1- تزايد الفقر وانخفاض المستوى المعيشي، حيث يفضّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES) هذا التفسير، فتمّ إنشاء علاقة بين التغيرات في سنوات الفقر ومعدّلات المشاركة المتزايدة.

2- ارتفاع معدّلات التمدرس، حيث ارتفع متوسّط عدد سنوات الدّراسة، ويظهر هذا التزايد أكثر وضوحًا بالنسبة للإناث حيث سجّلت على سبيل المثال مشاركة الإناث في امتحان البكالوريا بنسبة 65.03% مقابل 34.97% للذكور سنة2017.

هناك بعض العوامل الديموغرافية التي لها تأثيرات مميّزة في القوّة العاملة النسوية، خصوصا تأخر سنّ الزّواج وانخفاض عدد الأطفال لكل امرأة، الذي انعكس أو كان له تأثير على سلوك المرأة اتجاه العمل(محمد ف.، 2014، صفحة 131)

6-1-2-الهيكل التعليمي للنّساء العاملات

لقد كان للمرأة في الفترات الماضية النصيب الأكبر من الجهل والأمية، ولكن مع بروز الدّور التنموي للمرأة، اتّجهت جميع الدّول إلى الاهتمام بتعليم الفتيات في جميع الأطوار، الابتدائي، المتوسط، الثانوي وحتى الجامعي، ممّا انعكس إيجابا على اتّساع المجال أمام المرأة للعمل خارج المنزل، حيث ساهم تعليم المرأة وتأهيلها إلى فسح المجال أمامها للعمل، كما زاد من فرص وصول المرأة للعمل باختلاف مستواها التعليمي وذلك على اعتبار أنّ معظم المهن تتطلب مستويات معيّنة من التعليم الأكاديمي أو الفني، فما التطور الذي نلمسه في نوعية ومستوى ممارسة المرأة للعمل والنشاط الاقتصادي إلّا انعكاسًا للتطور الحاصل في مستواها التعليمي.

إلى جانب ذلك التعليم يلعب دورًا أساسيًا في توجيه المرأة إلى العمل في قطاع دون الأخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جذب المرأة المتعلمة للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة يرتبط بأسلوب الإنتاج الاقتصادي للمجتمع، وبمستوى تطوّر القطاع نفسه، وأيضا بمستوى تطوّر المجتمع ودرجة ثقافته وتقبّله لعمل المرأة في قطاع دون الآخر.

إلى جانب أن التعليم والتدريب يزيد مكانة المرأة ويرفع من مستوى توقعاتها في الحياة، فلقد أثبتت العديد من الدّراسات إلى أن مساهمة المرأة في القطاع الاقتصادي يرتفع بارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه(سهام، 2015، صفحة 8)

الشكل 12: توزيع النّساء العاملات حسب المستوى التعليمي

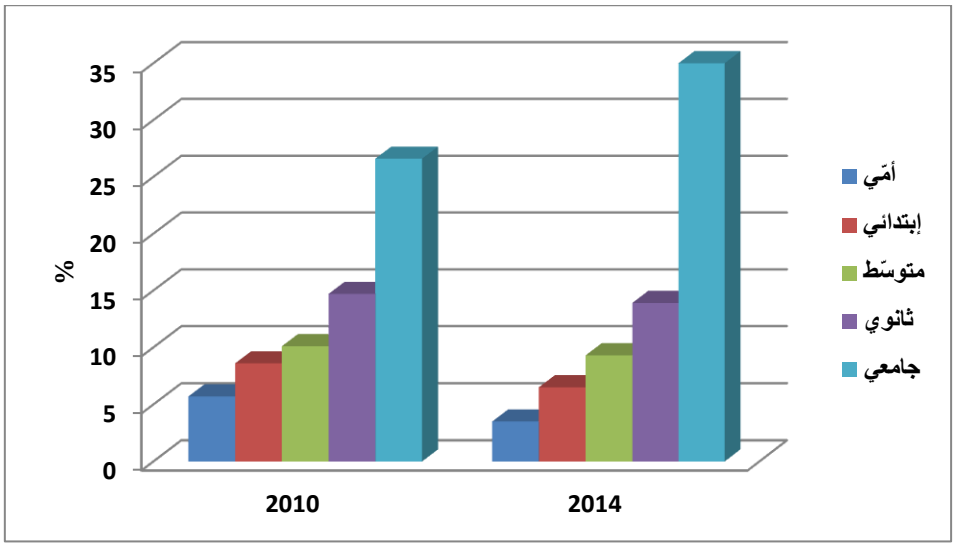

المصدر:الجدول 10 من الملحق

نسبة المشتغلات تزداد بازدياد مستواهنّ التعليمي خلال كل السنوات، حيث قدّرت نسبة المشتغلات دون مستوى 4.6% سنة 2013 لترتفع إلى 15.6% للمستوى الثانوي و39.2% للمستوى الجامعي.

إن المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية له الفضل في خروجها إلى ميدان العمل ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلاد، والتزايد المستمر في نسبة الفتيات المتعلمات في الجزائر سمح لهن بإيجاد فرص العمل الوظيفي.

والجدير بالذكر أنّ ارتفاع معدّلات تشغيل النساء الحضريات لمختلف مستوياتهن التعليمية بالمقارنة مع نظيرتها الريفية يعود إلى اعتقادنا إلى الظروف التي تعيشها المرأة الريفية، فبعد مكان الإقامة عن مكان الدّراسة بالإضافة إلى محدودية وسائل النقل في

المناطق الريفية من العوامل التي تؤثر على مستوى ما تحصل عليه الفتيات من تعليم، ممّا ينعكس سلبا على حظوظهنّ في العمل، على عكس المرأة في المدينة التي تتوفّر لها وسائل النقل والمواصلات وهذا ما يزيد من فرصها في التحصيل العلمي في مختلف أطواره مما ينعكس إيجابا على فرصها في العمل، فحسب الدّيوان الوطني للإحصاء بلغت نسبة النّساء العاملات سنة 2014 17.8% في الوسط الحضري و11.9% في الوسط الرّيفي للمستوى الثانوي و1.66% في الوسط الحضري و40.7% في الوسط الريفي للمستوى الجامعي

الشكل 13: توزيع النساء العاملات حسب متغير السن والحالة التعليمية لسنة 2010

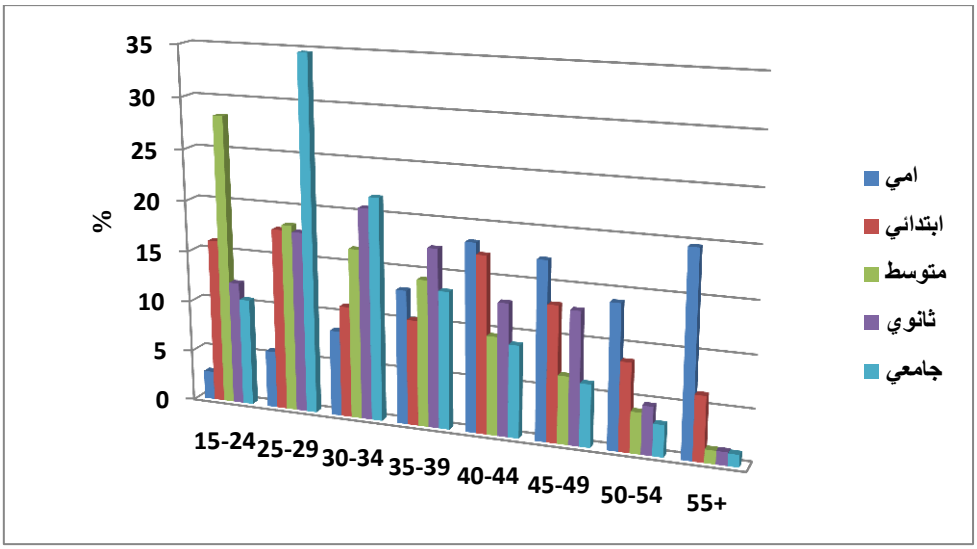

المصدر:الجدول 11 من الملحق

الشكل 14: توزيع النساء العاملات حسب متغير السن والحالة التعليمية لسنة 2011

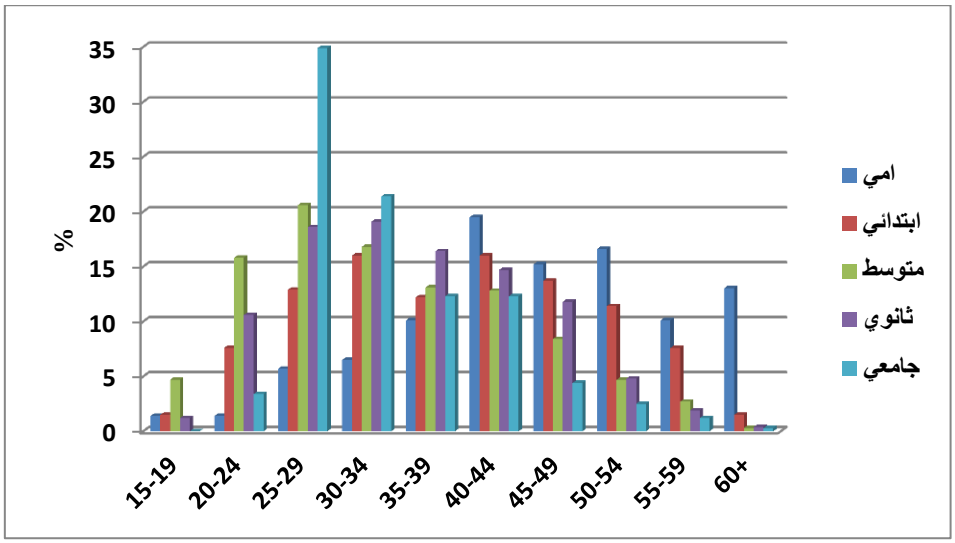

المصدر: الجدول 11 من الملحق

الشكل 15: توزيع النساء العاملات حسب متغير السن والحالة التعليمية لسنة 2014

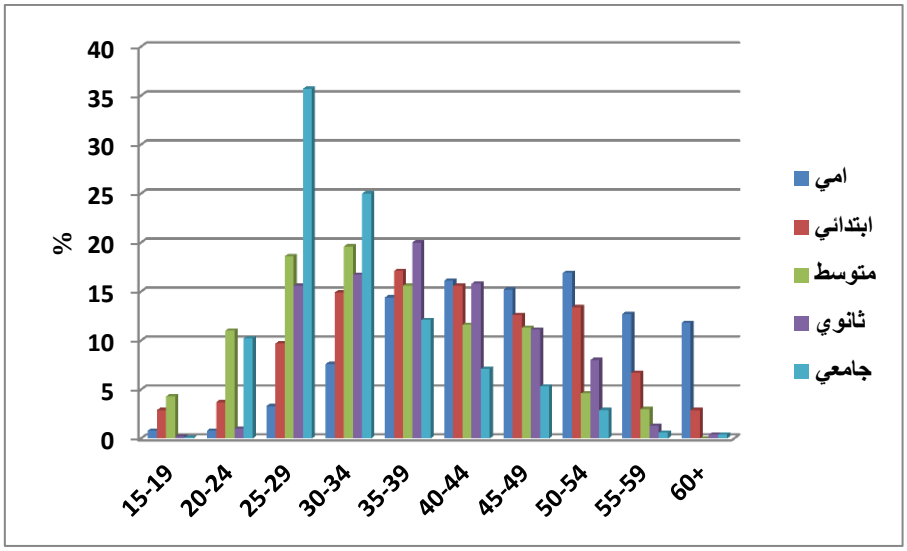

المصدر: الجدول 11 من الملحق

إن أغلبية النّساء العاملات ينتمين إلى المستوى الجامعي فقد شكلت نسبة 27.7%، 37.3% لسنتي 2010، 2011 لترتفع إلى 42% سنة 2014 وهذا من مجموع النساء العاملات، حيث في نفس المستوى مثلت الفئة العمرية 25-29 سنة أكبر نسبة من النساء

العاملات ب34.7 سنة 2010، 34.9% سنة 2011 و35.7% سنة 2014 مما يدل على أن أغلب العاملات ينتمين إلى الفئات المتعلمة وينتسبون إلى الشرائح الشابة، وهذا لما شهده قطاع التعليم من انتشار وتطوّر في مراتبه الثلاث، بالإضافة إلى أن هاته الفئة ملائمة إلى الدخول إلى سوق العمل بعد الانتهاء من التعليم الجامعي، هذا راجع إلى تطوّر سوق الشغل وحاجته إل ذوي الكفاءات العالية المتخصصة من جهة وزيادة فرص التعليم الذي تحظى به الإناث وخاصّة الأجيال الجديدة من جهة أخرى، وهذا ما يؤكده انخفاض نسبة القوى العاملة النسوية في درجة الأمية فقد انخفضت من 14.4% إلى 8.8% و6.8% للسنوات 2010، 2011، 2014 على التوالي.

ومن أهم أسباب حرص المرأة العاملة على رفع مستواها التعليمي

1- تحسين نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال دعم قدرتها التنافسية

2- يظلّ التعليم والعمل أهم عنصرين غيّرا وضع المرأة

3- التعليم يظل قوّة دينامية في تحرّر المرأة والأخذ بيدها نحو المشاركة الفاعلة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4- التغلب على التمييز المهني ضدّ المرأة وتقلّص الفجوة بينها وبين الذكور، فكلّما كانت النساء أكثر تعليما قل احتمال أن يعتقدن أن فرصهنّ أفضل من فرص الرّجال في سوق

العمل عند التساوي في المؤهلات.

5- تحسّن قدرة المرأة على الحصول على عمل بأجر ونوعية جيدة في القطاع الرسمي (المولى، 2009، صفحة 21)

6-2-الخصائص الدّيموغرافيّة

6-2-1-حسب السنّ والحالة المدنيّة

منذ منتصف القرن العشرين بدأت المرأة الجزائرية تحتل مكانة اجتماعية وحضارية مرموقة في المجتمع الجزائري، نظرا للأدوار الفاعلة والمتميزة التي أصبحت تحتلها في الدولة، المجتمع والأسرة فقد أخذت تحتل أكثر من دور اجتماعي في آن واحد فهي الأم، الأخت، الزوجة، ربة البيت، العاملة والمهنية.

ومن خلال هذه الأدوار الأسريّة الوظيفية والمجتمعية، تخدم المجتمع وتساهم في عمليّة إعادة بنائه وتدعم الدولة وتشارك في تنفيذ مشاريعها الخدميّة والتنموية وتضحّي من أجل استقرار ورفاهية الأسرة وتعزيز مواقفها التربوية والإنمائية في المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع مكانة المرأة وتشعب مسؤولياتها وتنامي أدوارها الاجتماعية كانت ترجع إلى عدّة عوامل موضوعية في مقدمتها شيوع أجواء الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، وارتفاع المستويات الثقافية والعملية للمرأة وزيادة الطلب الفعال على خدماتها، إضافة إلى ارتفاع مكانتها في الأسرة ومشاركتها في اتخاذ القرارات مع زوجها، تلك القرارات التي تحدّد مسائل الإنجاب وتربية الأطفال وإدارة شؤون الأسرة وتقييم العمل الاجتماعي.

ولعل من أهم مهام المرأة الجزائرية المعاصرة هي مهمة إنجاب الأطفال وتربيتهم وفق أسس التربية الحديثة ومبادئ المجتمع ومهمة ممارسة العمل الوظيفي خارج المنزل جنبا إلى جنب مع الرجل، بمعنى آخر أن المرأة الجزائرية مطالبة بأن تؤدّي دورين في آن واحد، لابدّ أن يسهما في رفع مكانتها في المجتمع، ويعطيها مجالاً أوسع في عملية إعادة بناء المجتمع(البهي، 1983، الصفحات 300-302)

وعليه فقد أصبحت المرأة العاملة متزوّجة كانت أم غير متزوجة، منجبة أم غير منجبة تحمل عبئًا آخر، ذلك العبئ المنحصر في الاهتمام بالدّور الثاني أي العمل خارج البيت والنّظر إليه نظرة جدّ واهتمام رسمي، يطالبها بالتزامات محدّدة لا يمكن التهاون فيها(الساعاتي، 1999، صفحة 57).

الشكل 16: توزيع النساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنية لسنة2004

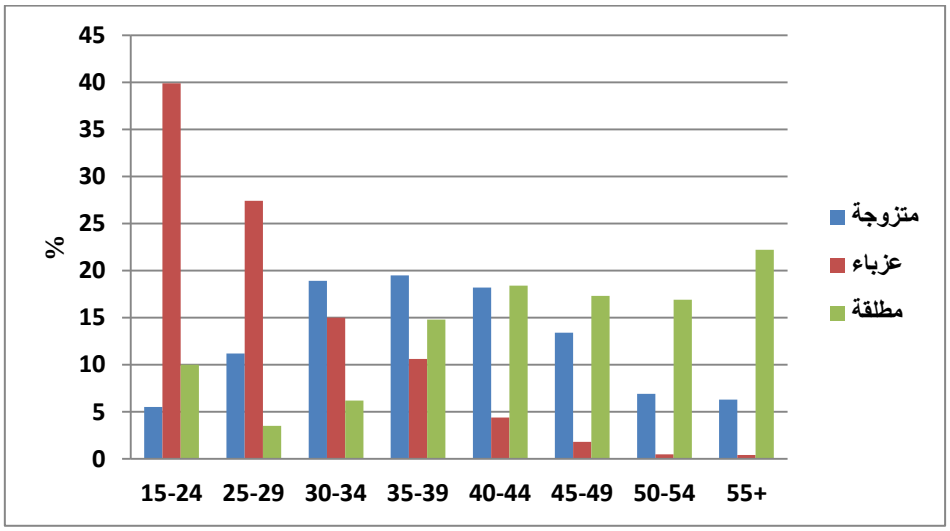

المصدر:الجدول 12 من الملحق

الشكل 17: توزيع النساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنية لسنة 2007

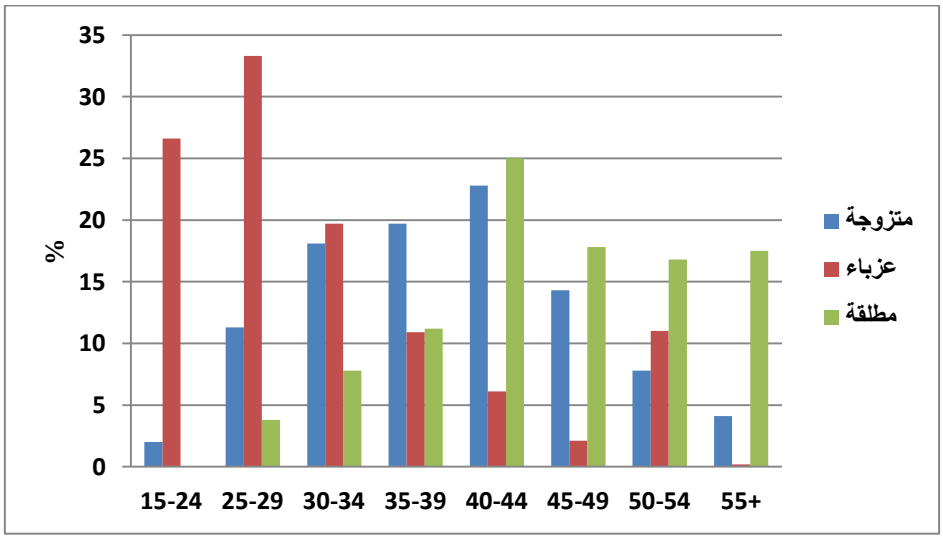

المصدر:الجدول 12 من الملحق

الشكل 18:توزيع النساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنية لسنة 2014

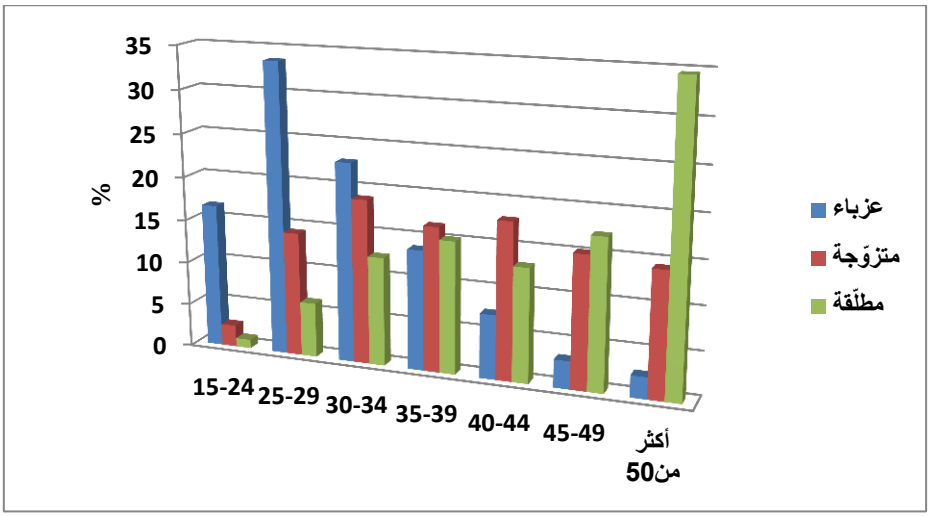

المصدر:الجدول 12 من الملحق

من الملاحظ أن العاملات العازبات شكّلت أكبر نسبة لسنة 2014بنسبة 52.2% و47.5% لسنة 2007 و41.4% لسنة 2004 وهذا من مجموع النساء العاملات حيث مثلت الفئة العمرية 25-29 سنة أكبر نسبة ب33.6% سنة 2014، سبب هذا الارتفاع قد يرجع إلى تفرّغ هاته الفئة من الدراسة إلى العمل، كما شكلت نسبة العاملات المتزوجات ثباتا بنسبة 41% سنة 2007 و40% سنة 2014من مجموع النّساء العاملات.

أما نسبة العاملات المطلقات فقد سجلت ثباتا خلال سنتي 2004 و2007 بنسبة 11% و11.06% على التوالي وهذا ما يدلّ على أن عمل المرأة لا يؤدي بالضرورة إلى التفكك الأسري وهذا ما يلاحظ بارتفاع نسبة العاملات المتزوجات وانخفاض العاملات المطلقات.

- هناك علاقة عكسية بين تزايد الفئات العمرية وتناقص عدد العاملات المتزوجات والعازبات

- العلاقة طردية بين تزايد الفئات العمرية والارتفاع في عدد العاملات المطلّقات

-إجمالا فإن أعلى نسبة من العاملات المتزوجات تقع في الفئة العمرية 35-39 سنة و40-44 سنة و30-34 سنة للسنوات 2004-2007- 2014 على التوالي، بالنسبة للعازبات فأعلى نسبة من العاملات العازبات تقع في الفئة العمرية 25-34 سنة لكل السنوات.

أعلى نسبة للعاملات المطلقات تقع في الفئات العمرية +55 سنة و40-44 سنة لسنتي 2004 و2007 على التوالي.

نستنتج من المعطيات السابقة وفي ضوء معايير المجتمع وتقاليده وبنيته الفكرية أن النظرة لعمل المرأة تغيرت لتشمل كل الشرائح العمرية والحالة العائلية حيث كانت بدايات عمل المرأة الجزائرية مقتصرًا في الغالبية على النساء غير المتزوجات وكذا المطلّقات والأرامل (ما يسمى بنساء وبنات الشهداء) وذلك للحاجة الاقتصادية وأهمية كل يدّ عاملة في تنمية الوطن اقتصاديا واجتماعيا، ليكون بعد ذلك للتصنيع والتنمية الدّور في توسيع دائرة هذه المجالات المهنية لمختلف الحالة العائلية.

أول عمر لدخول المرأة ميدان العمل

الشكل 19: توزيع النساء العاملات حسب أول عمر للدخول ميدان العمل في القطاع الريفي من 2010 إلى 2014

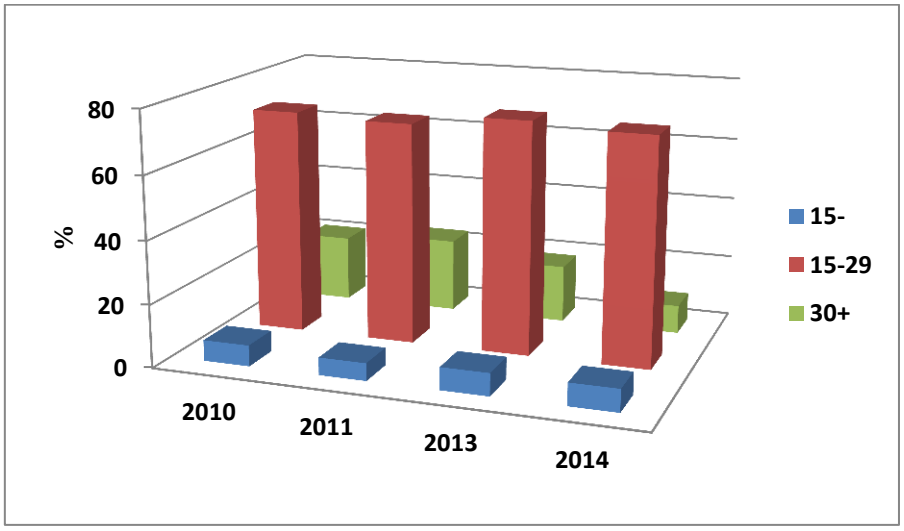

المصدر: الجدول 13 من الملحق

الشكل 20: توزيع النساء العاملات حسب أول عمر للدخول ميدان العمل في القطاع الحضري من 2010 إلى 2014

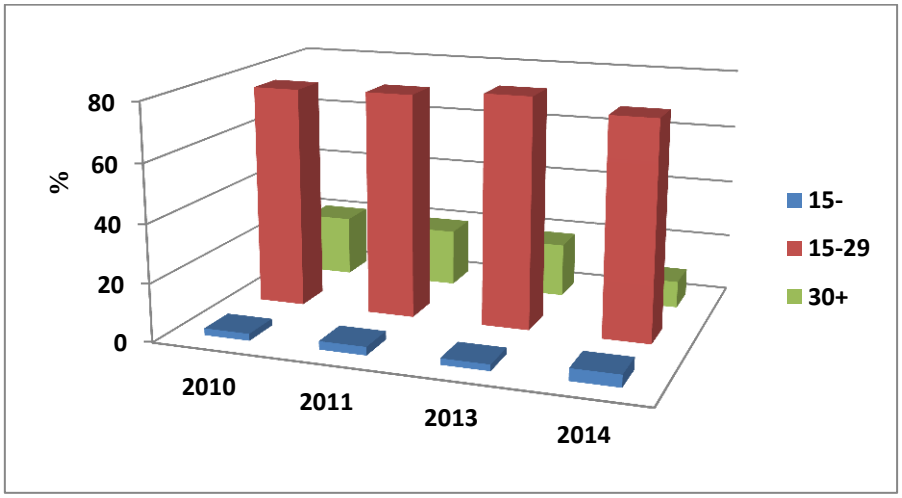

المصدر:الجدول 13 من الملحق

من خلال القراءة الإحصائية نجد أن أكبر نسبة لأوّل عمر للدّخول إلى ميدان العمل تبقى في الفئة العمرية 15–29 سنة في كلا القطاعين الريفي والحضري، فقد بلغت هاته الفئة العمرية 72.6 %في القطاع الريفي و74.9% في القطاع الحضري لسنة 2013.

أما الفئة العمرية 15 سنة فنسبة مشاركة هاته الفئة ضئيلة وهذا راجع إلى أن هاته الفئة تنتمي إلى فئة سنّ التعليم الإجباري.

كما يمكن إرجاع انخفاض نسبة العاملات في الفئة العمرية +30 سنة إلى ازدواجية دور المرأة بين تربية الأولاد (الإنجاب) والعمل بدخولها سوق الزواج ممّا يؤدي بهنّ إلى ترك الوظيفة.

6-3-الخصائص الاقتصاديّة

6-3-1-حسب النّشاط الاقتصادي والقطاع القانوني

الشكل 21: توزيع النساء العاملات حسب النشاط الاقتصادي والقطاع القانوني لسنة2010

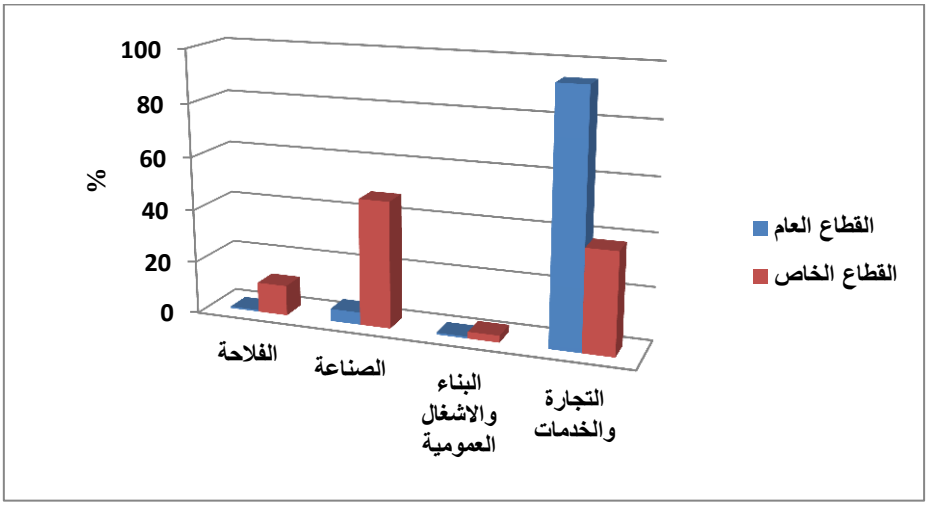

المصدر:الجدول 14 من الملحق

الشكل 22: توزيع النساء العاملات حسب النشاط الاقتصادي والقطاع القانوني لسنة2014

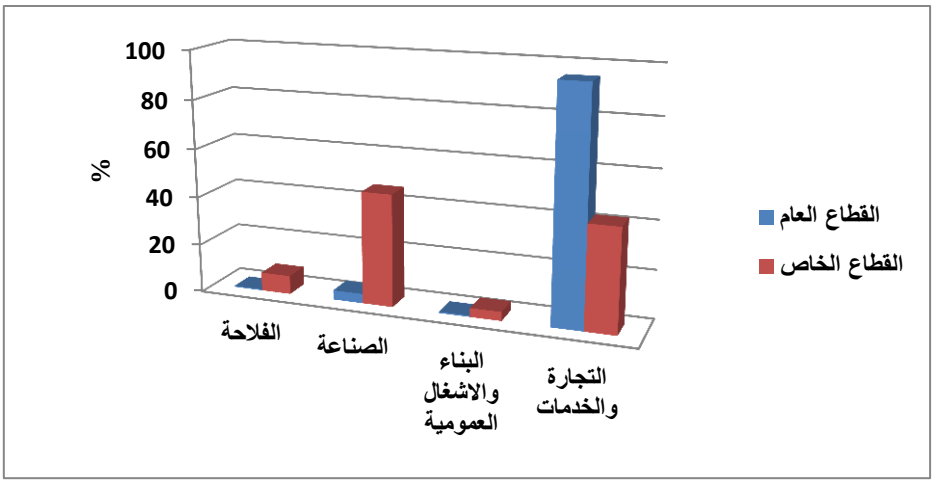

المصدر:الجدول 14 من الملحق

سجّل قطاع التجارة والخدمات أكبر نسبة للمشاركة النسوية بارتفاع طفيف من 94.1% سنة 2010 إلى 95.2% سنة 2014، حيث يبقى هذا القطاع الأكثر استخداما للنّساء، مع العلم أن هاته النسبة موجودة في الإدارات الصحية والتربية والتعليم وغيرها من

القطاعات الخدماتية، ويرجع هذا الارتفاع في قطاع الخدمات إلى ملائمة هذا القطاع للمرأة من حيث ظروف العمل، الأجر والفرص الحسنة وهذا في القطاع العام، هذا ما يؤكد الدّور الذي يلعبه القطاع القانوني في تحديد اختيار العاملات لنوعية النشاط الاقتصادي، فللقطاع العام الأثر المباشر في إقبال العاملات على هذا القطاع، حيث انخفضت النسبة إلى 0.6% سنة 2010 و0.4% سنة 2014 بالقطاع الخاص، مقابل تمركزهن في الصناعة بالقطاع الخاص، حيث بلغت نسبتهن 47.8% و46.3% سنة 2010 و2014 على التوالي، و4.7%، 3.9% سنة 2010 و2014 على التوالي في القطاع العام، هذا التفاوت الكبير بين القطاع العام والقطاع الخاص مردّه إلى ضعف القطاع العمومي الصناعي من جهة، وإلى سيطرة القطاع الخاص الأجنبي.

إنّ المسار تصاعدي لتولّي المرأة المناصب واحتلالها مكانة معتبرة جدًا في مختلف مجالات الحياة بل وتتفوّق في بعض المجالات على الرّجل، يمكن القول أن الواقع يتغيّر بسرعة لمصلحة تمكين المرأة في العديد من القطاعات وهو الاتجاه الآخذ في الانتشار.

ويبقى تواجد النساء ضعيفًا في البناء والأشغال العمومية للقطاع العام والخاص، بينما يلاحظ تفاوت في القطاع الفلاحي حيث بلغت نسبة مساهمة المرأة فيه 7.7% في القطاع الخاص لتنخفض إلى غاية 0.4% في القطاع العام سنة 2014، إن التفاوت في ترتيب النّساء العاملات في مختلف الأنشطة الاقتصادية بقطاعاتها القانونية راجع إلى المعتقدات الاجتماعية للمجتمع الجزائري وتقاليده ومعاييره، والتي تعتبر تواجد المرأة الجزائرية في أماكن مغلقة كالمكاتب الإدارية وحجر التعليم آمن لها إضافة إلى سهولة مراقبة محيطها على عكس المهن التي تتطلب تنقلات(سهام، 2015، صفحة 22)

6-3-2-حسب القطاع القانوني والوضعيّة المهنيّة

يرتبط واقع الحالة العمليّة لقوّة العمل النسائية بدراسة الفئات الأساسية المشكّلة له، ويتضمن قطاع الأعمال، العاملات، صاحبات الأعمال، العاملات بأجر نقدي دائم، العاملات بأجر مؤقت، والعاملات المعتمدات على المساعدات العائلية، وتفيد دراسة هاته الفئات في رصد انكماش أو توسّع فئة دون أخرى، ومعرفة فيما إذا كانت هاته الفئات تميل نحو الاندثار، كما توضّح مدى إقبال الإناث أو ابتعادهنّ عن العمل المأجور الذي يرتبط في أحد محاوره بواقع الخدمات والشروط المتوفرة في المؤسسات والمنشآت التي تعمل المرأة فيها.

الشكل 23: توزيع النساء العاملات حسب القطاع القانوني والوضعية المهنية لسنة 2010

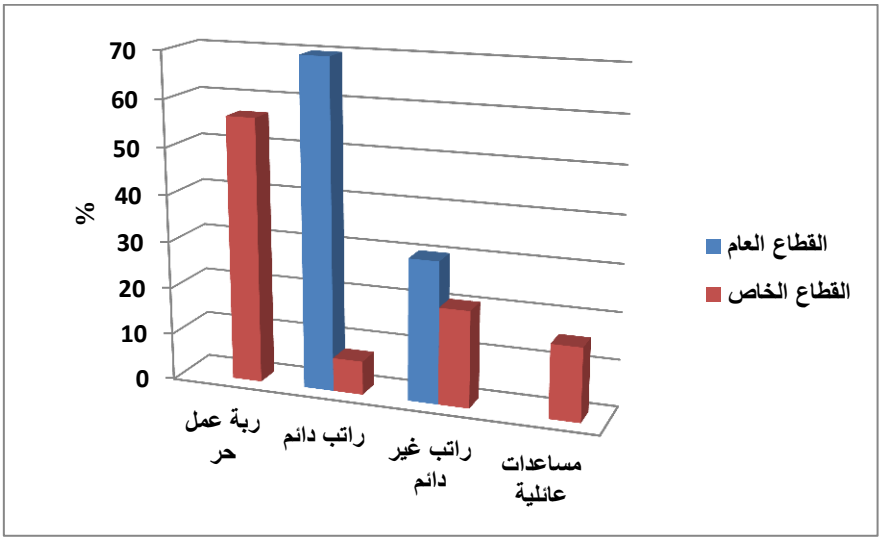

المصدر:الجدول رقم15 من الملحق

الشكل 24: توزيع النساء العاملات حسب القطاع القانوني والوضعية المهنية لسنة 2014

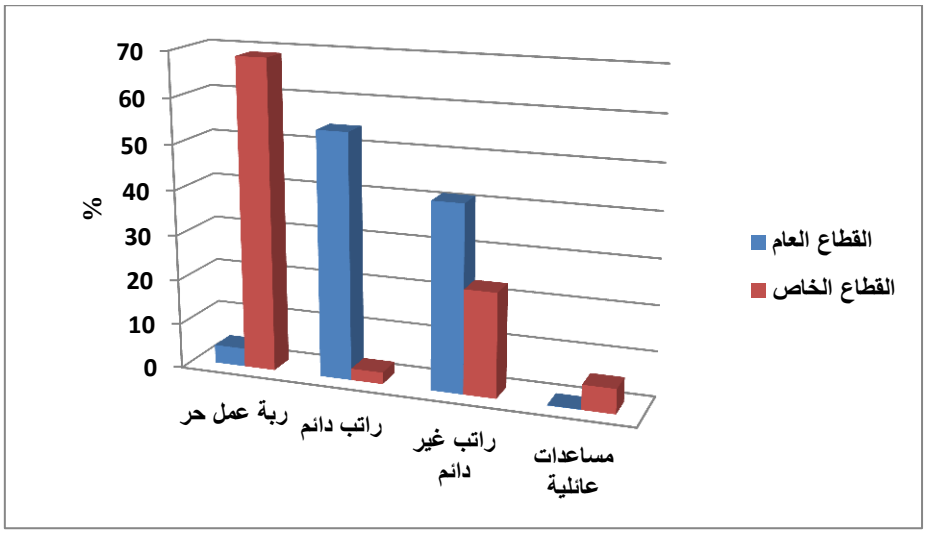

المصدر:الجدول رقم 15من الملحق

من خلال القراءة الإحصائية للشكل وفي القطاع العام يتضح أن أكثر من 60% من قوة العمل النسوية تعمل بأجر دائم، بمعنى الإناث اللواتي يعملن لدى الدّولة بأجور يومية أو شهرية حيث قدرت نسبتها 69.8% لتنخفض إلى 54.3% سنة 2014.

تليها قوّة العمل النسوية العاملة بأجر غير دائم لتبلغ 30.2% سنة 2010 لترتفع إلى 41.3 سنة 2014.

أمّا في القطاع الخاص، تتمركز قوّة العمل النسوية في العمل الاقتصادي الحرّ بنسبة 62.6% حيث ارتفعت من 65.5% سنة 2010 إلى 68.8% سنة 2014 هاته النسب تمثل الإناث اللواتي يدرن أعمالهن بمفردهنّ (محلاّت تجارية صغيرة وغيرها) دون تشغيل أي فرد بأجر.

تليها قوّة العمل النسويّة اللواتي يعملن بأجر غير دائم لدى الخواص حيث بلغت نسبتهن 20.6% سنة 2010 و23.1% سنة 2012.

أما نسبة العاملات المعتمدات على المساعدات العائلية أي يعملن لدى ذويهم دون أجر عرفت انخفاضا من 15.7 سنة 2010 إلى5.5% سنة 2014.

وبالمقارنة بين القطاعين نجد

1- ارتفاع نسبة النساء اللواتي يمارسن أعمالا حرّة في القطاع الخاص وانخفاضه إلى انعدامه في القطاع العام.

2- ارتفاع نسبة النساء اللواتي يعملن بأجر دائم في القطاع العام وانخفاضه في القطاع الخاص.

3- ارتفاع نسبة النساء العاملات براتب غير دائم في القطاع العام وانخفاضه في القطاع الخاص.

4- تمركز النساء اللواتي يعتمدن على المساعدات العائلية في القطاع الخاص وانخفاضه إلى انعدامه في القطاع العام.

إنّ العمل الدائم هو المتغيّر الأساسي حسب ما تشير إليه معظم التحليلات، بتبدّل أنماط عمل النساء في إطار دخولهن إلى سوق العمل فالتحوّل الاقتصادي دفع النساء إلى العمل على قاعدة دائمة بعدما كان توظيف النساء يتركّز في الإنتاج الرّيفي والزراعي وفي التجارة الصغيرة والحرّة، وكانت النساء يعملن في غالب الأحيان في المنزل أو أشكال من الصّعب التمييز فيها بين الإنتاج الاقتصادي والاقتصاد المنزلي، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي حصل تغيير أساسي مع دخول النساء في التوظيف المدفوع الأجر الدّائم خارج المنزل، قبل ذلك كان عدد قليل من النساء قد عملن خارج المنزل بعد الزواج وإنجاب الأطفال أي بطريقة مستدامة، وهي القلة التي كانت أشدّ احتياجا إلى العمل. (https//qafilah.com/ar)

7- المرأة والبطالة في الجزائر

مشكلة البطالة من أخطر التحدّيات التي تواجه الدّول العربية وأكبرها، حيث تتراوح ما بين 2% و15% من حجم السكان لعام 2002، وتزداد بمعدّل 3% سنويا، والجزائر كغيرها من الدّول العربية التي تعاني كذلك من ظاهرة البطالة، على الرغم من التطوّر في مشاركة المرأة في سوق العمل، إلّا أنّ هذه الظاهرة تهدّد النساء أيضا، فقد قدّرت نسبة البطالة بـ 2.5% سنة 1993 وعددها في سنة 1977 هو 23000

يمكن حصر العوامل التي يمكنها أن تفسّر انخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل في العشريتين اللتين تلتا الاستقلال في ثلاثة عوامل رئيسية

- **العامل الديمغرافي:** والمتمثل في السن المبكّر عند الزواج، وعدد الأطفال لكلّ امرأة الذي كان مرتفعا، الشيء الذي أدّى إلى ارتفاع معدّلات المواليد ومعدّلات الخصوبة، هذا ما يفسّر انخفاض مشاركة الإناث في الدخول إلى سوق العمل في تلك الفترة.

- **المستوى التعليمي:** حيث لوحظت تغيرات في معدّلات الالتحاق بالتعليم من 6-14 سنة فكان هناك فرق كبير بين معدّلات الذكور والإناث المسجّلة سنة 1966 والتي قدّرت بـ36.9% للإناث و56.8% للذكور لتعرف تغيرا سنة 1988 حيث أصبحت تقدّر بـ73.8% و85.28% للذكور ومع ذلك وعلى الرّغم من تقليص الفجوة، تلقت الفتيات تعليما أقل من الفتيان خلال هاته الفترة، والذي يترجم في معدّلات الأمية الذّي هو أعلى بين النساء بكثير منه بين الرجال.

- **العامل التقليدي:** وهو التفسير الأكثر شيوعا لتدني مشاركة المرأة في سوق العمل المأجور، الذّي يبرز العوامل الاجتماعية والثقافية، ولاسيما نقل العادات والتقاليد التي كانت سائدة، والتي كان من شأنها معاداة عمل المرأة عند جزء كبير من أفراد المجتمع(محمد ف.، 2014، صفحة 130)

أمّا البنك الدولي فيشير إلى أنّ أرقام مشاركة المرأة في القوى العاملة تعكس تفاعلا بين القواعد الرسمية لسوق العمل (كالقوانين والتنظيمات)، والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تستحسن عمل المرأة خارج المنزل، وتخلق عائقا أمام انضمامها لسوق العمل، ويرجع ذلك أساسا إلى شيوع النموذج التقليدي للنوع الاجتماعي، الذي يرتكز على أربع اعتبارات

1- مركز العائلة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الرئيسية عوضا عن الفرد، حيث يلعب الرجل والمرأة في العائلة أدوارًا تتكامل، ولكنها غير متكافئة.

2- الاعتراف بدور الرجل كمعيل وحيد للأسرة.

3- نظرة محافظة تعتبر أنّ كرامة وشرف العائلة مرتبطان بسمعة المرأة، وتفرض قيودا على الاختلاط بين الجنسين.

4- ميزان قوى متكافئ بين الرجل والمرأة ترشحه قوانين العائلة(العجلة، 2012، صفحة 155)

الشكل25: توزيع معدل بطالة الإناث من 1991 إلى 2017

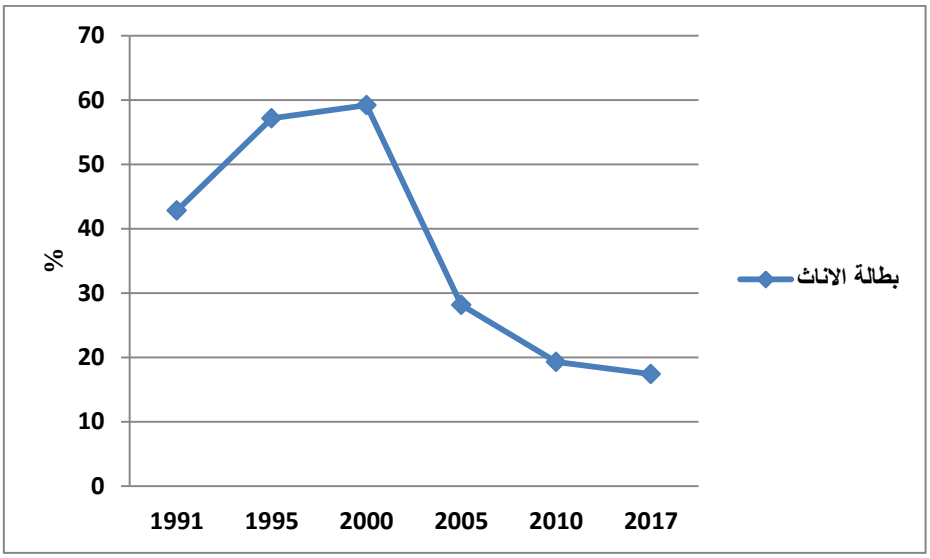

المصدر: الجدول 16 من الملحق

الشكل 26: توزيع بطالة الإناث (% من الإناث في القوى العاملة) في الشريحة العمرية 15-24 سنة من 1991 إلى 2017

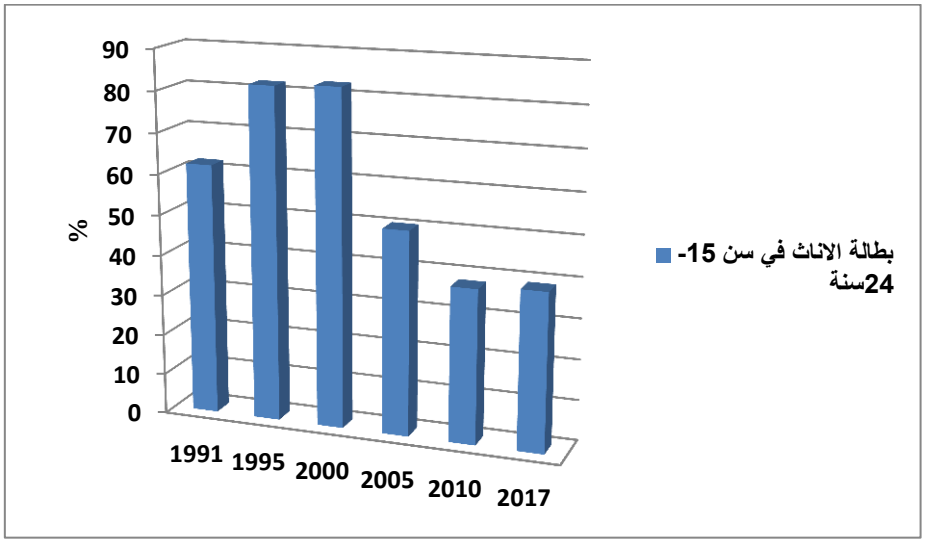

المصدر: الجدول 17 من الملحق

من خلال الشكل البياني رقم (25) يمكن تقسيمه إلى مرحلتين

المرحلة الأولى: من 1991 إلى 2000 حيث أن البطالة النسويّة في ارتفاع مستمر بلغت 42.8%، 57.13% و59.16% سنة 1991، 1995، و2000 على التوالي.

هذا الارتفاع راجع إلى الوضعية السياسية المأساويّة التي شهدتها البلاد خلال هاته الفترة وما خلفته من ركود على كلّ الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المديونية التي أثقلت كاهل الدّولة وإعلان الكثير من المؤسسات الوطنية والمحليّة حالة الإفلاس وبالتالي تسريح العمّال، فارتفاع البطالة في فئة الإناث بالمقارنة مع الذكور نتيجة لارتفاع نسب النشاط عند النساء وزيادة عدد الباحثات عن عمل.

المرحلة الثانية من 2005 إلى 2017 حيث أن البطالة النّسوية انخفضت من 28.13% و19.29% إلى 17.39% في سنة 2005، 2010 و2017 على التوالي، هذا دليل على نوع من الحركيّة التي شهدتها الجزائر وكذا ارتفاع أسعار النفط في السنوات

الأخيرة بالمقارنة بالسنوات الماضية، وانتهاج الجزائر لبرامج تشغيل الشباب في إطار ما يسمّى برنامج عقود ما قبل التشغيل، برنامج القرض المصغّر وبرنامج إنشاء المؤسّسات المصغرة

بصفة عامة ارتفاع نسبة البطالة عند النساء راجع إلى

– بلوغ عدد كبير من النساء سنّ العمل بمستوى تعليمي جيّد وإقبالهن مؤخرا على سوق الشغل لكن هذا الدخول لم يرافقه نمو اقتصادي يسمح باستيعاب العدد المتزايد لطلبات العمل.

– الارتفاع المتواصل لنسب البطالة بصفة عامة يؤدي إلى تراجع مداخيل الأسر مما يدفع بالنساء إلى البحث عن عمل لتعويض هذا النقص.

أما الشكل رقم(26) فيبيّن انخفاض نسبة البطالة لدى النساء في الفئة العمرية 15–24 سنة حيث بلغت 62.05% سنة 1991لتنخفض إلى 39.05% سنة 2017.

يمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى التطورات التي حدثت في المجتمع الجزائري والتي تخصّ المجال التعليمي بإلزامية التعليم حيث سهّلت للفتيات متابعة دراستهنّ وإنهائها بالإضافة إلى التمكّن من الحصول على التكوين والتأهيل اللازم للمشاركة في سوق العمل.

8- مؤشر التكافؤ بين الجنسين في المجال الاقتصادي

الشكل 27: توزيع الدّول العربية العشر الأفضل في سدّ الفجوة بين الجنسين سنة 2016

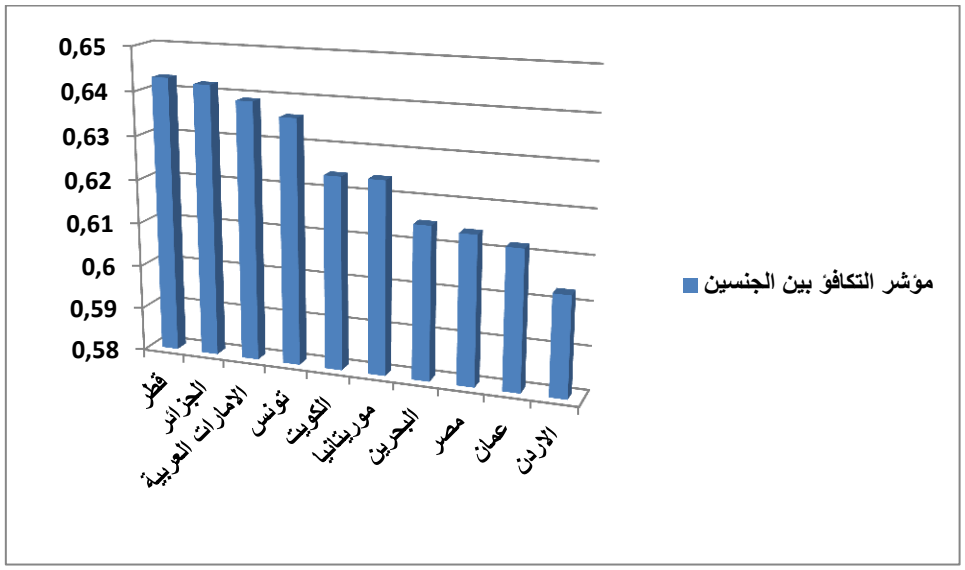

المصدر: الجدول18 من الملحق

احتلت الجزائر المرتبة الثانية عربيا بعد دولة قطر في سدّ الفجوة بين الجنسين حيث تحتل المركز 120 عالميا من بين 144 دولة وهذا وفقا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2016.

وتلت الجزائر مباشرة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 124 من ثمة تونس في المرتبة 126 ثم الكويت في المرتبة 128.

وعلى الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد تمكنت من سدّ 60% من الفجوة بين الجنسين بشكل عام، إلّا أنّه الإقليم الأقل مكافئة بين الجنسين في العالم مقارنة بالمعدّل العالمي البالغ 68%.

وخلص التقرير العالمي إلى أن العالم العربي يواجه سوء استخدام حاد للمواهب، وذلك بسبب بطئه في سدّ فجوة عدم المساواة بين الجنسين التي قد تهدّد النّمو الاقتصادي وتحرم الاقتصاد من فرص التطوير.

ويعتبر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين مقارنة سنويّة تقيس مدى النجاح في تقليص الفجوة وتحقيق التكافؤ بين الذكور والإناث في مختلف الدّول حول العالم في أربعة مجالات هي: التحصيل العلمي، الصحة والبقاء على قيد الحياة، الفرص الاقتصادية والتمكين السياسي.

الشكل 28: مؤشر التكافؤ بين الجنسين في أهمّ المجالات بالجزائر سنة 2016

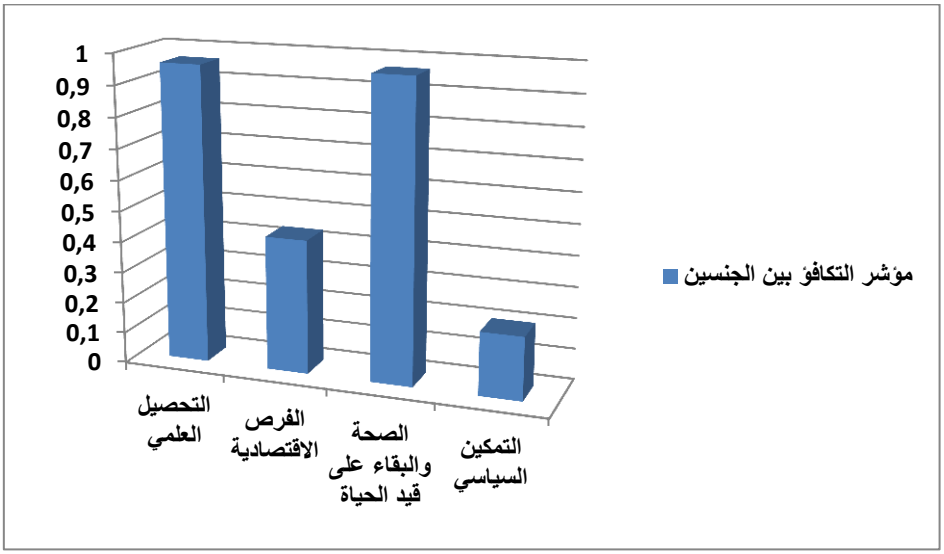

المصدر: الجدول 19 من الملحق

من خلال القراءة الإحصائية للشكل يتبين أن الجزائر بلغت 0.642 كمؤشر للتكافؤ بين الجنسين، ليأتي مؤشر التحصيل العلمي ومؤشّر الصحة والبقاء على قيد الحياة متساويين في المرتبة الأولى بقيمة 0.962 و 0.966 على التوالي وهما قيمتان قريبتان إلى الواحد، بمعنى أنّ الجزائر قريبة من تحقيق التساوي بين الجنسين في المجالين التعليمي والصحّي.

بلغ مؤشر الفرص الاقتصادية 0.435 بقيمة ضعيفة بالمقارنة مع المؤشرين السابقين، ممّا يدلّ على أنّ قيمة المؤشّر أعلى عند الفتيان منه عند الفتيات.

أما مؤشر التمكين السياسي أتى في المرتبة الأخيرة بقيمة 0.205

ويعزّى اتّساع الفجوة الخاصة بالمجال الاقتصادي إلى عدد من العوامل منها

الرّاتب الوظيفي، حيث أن متوسط الرّواتب الوظيفية للنساء في جميع أنحاء العالم لا يكاد يزيد على نصف ما يكسبه الرّجل على الرغم من أن السيدات تعملن متوسطيا لساعات أطول من الرجال آخذين بعين الاعتبار العمل المأجور وغير المأجور.

الشكل 29: مؤشر التكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصادية في الجزائر لسنة 2016.

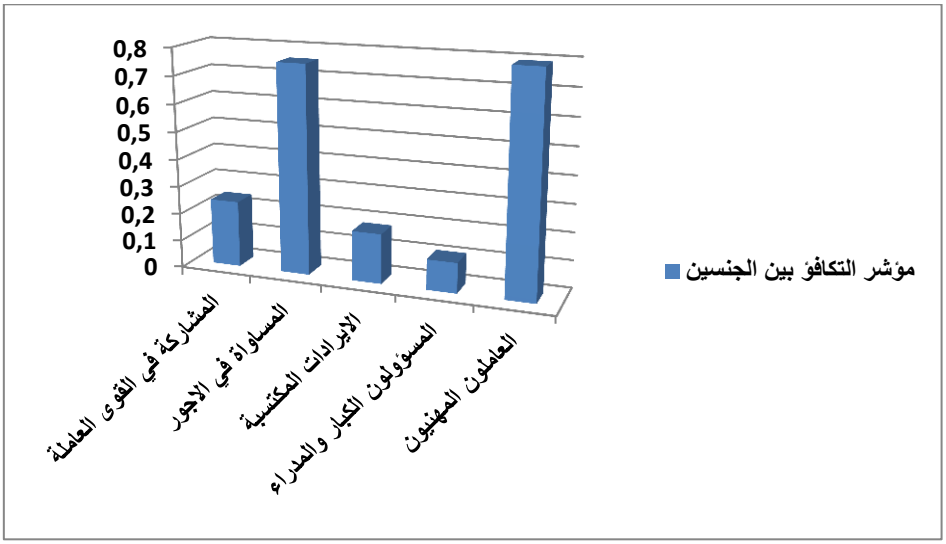

المصدر: الجدول20 من الملحق

مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصادية يقيس مدى تحقيق التكافؤ بين الذكور والإناث في مختلف الدّول حول العالم في المجالات التالية: المشاركة في القوى العاملة، المساواة في الأجور، الإيرادات المكتسبة، المسؤولون الكبار والمدراء وأخيرا العاملون المهنيون والحرفيون.

فمن خلال القراءة الإحصائية للشّكل يتبيّن أن أكبر مؤشر في مجال الفرص الاقتصادية حقّقه كل من المساواة في الأجور، والحرفيون المهنيون بقيمة 0.756 و0.792 على التوالي، محتلّة الجزائر المراتب 141 في المساواة في الأجور والمرتبة 91 في مجال الحرفيون المهنيون وهذا من بين 144 دولة في العالم.

حيث أن كلّ 44 امرأة يقابلها 56 رجل في مجال الحرفيون المهنيون، فالجزائر بعيدة بعض الشيء من تحقيق التساوي بين الجنسين في هذا المجال.

يليها مؤشر المشاركة في القوى العاملة بقيمة 0.241 وهي قيمة بعيدة كل البعد في تحقيق التكافؤ بين الجنسين حيث حققت الجزائر المرتبة 141 من بين 144 دولة حيث أن كلّ 18 امرأة يقابلها 75 رجل

ليأتي في المرتبة الأخيرة مؤشر المسؤولون الكبار والمدراء بقيمة 0.11 محتلة الجزائر المرتبة 116 حيث أن كل 10 نساء يقابلها 90 رجل.

وفي الأخير وإجابة على السؤال المطروح في الفصل الخاص بتعليم المرأة يمكن القول أنّه رغم تزايد مشاركة المرأة الجزائرية في القوى الاقتصاديّة إلاّ أن وضعها التعليمي لا يعكس مشاركتها في سوق العمل.

خلاصة

تكتسب مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل أهميّة بالغة من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي، وتعتبر مشاركتها في القوى وسيلة لمكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكّان، عبر ما تتيحه هذه المشاركة من دعم لميزانيات الأسر، كما تكمن أهميّة عمل المرأة في الفرص التي يتيحها العمل لتوسيع أفاقها وتحقيق ذاتها وصقل مواهبها وقدراتها.

وقد أحرزت الجزائر تقدّما ملحوظا في مجال تعزيز مشاركة الإناث في القوى العاملة، إلا أنّه على الرغم من ذلك ما تزال فجوة النّوع الاجتماعي في القوى العاملة والبطالة كبيرة ولصالح الذكور.

كما تبين أن قطاع الخدمات يستحوذ على غالبية القوى العاملة من الإناث ويعتبر القطاع العام المشغل الرئيسي بالنسبة للإناث الناشطات اقتصاديا في الوقت الذي مازالت فيه نسبة صاحبات الأعمال ضئيلة إلى معدومة في القطاع العام وأن أكبر نسبة النساء العاملات عازبات ينتمين إلى الفئات الشابة.

الفصل الثالث

الزواج كظاهرة

سوسيو دنموغرافيّة

تمهيد

إنّ التّغيرات التي يعرفها الزواج ليس فقط من ناحيّة الأرقام، ولكن من ناحيّة السّلوك، فالزواج كظاهرة اجتماعيّة مرتبط بشكل كبير بالعادات والقيّم الاجتماعيّة السائدة في كلّ مجتمع، حيث سنتطرّق من خلال هذه النّقطة إلىالأسباب المؤديّة إلى تأخّر سنّ الزواج وإلى الآثار المترتّبة عن عمليات التغير الاجتماعي ببروز الاختيار الزواجي الشخصي الذي يتحدد مباشرة من طرف الشريكين ، أمّا كظاهرة ديموغرافيّة فإنّه يقوم على مجموعة من المقاييس الكميّة التّي تسهّل عمليّة تحليل الجوانب والظروف المحيطة بالظاهرة، حيث سنعتمد على مختلف التّعدادات والمسوح الوطنيّة مبرزين الآثار الاجتماعيّة والدّيموغرافيّة المترتّبة عن التغيّرات التي تحدث على مستوى ظاهرة الزّواج من تغيّرات في مستوى الخصوبة، نمط الأسرة والعزوبة النّسوية بنوعيها العمريّة والنّهائيّة.

1-أسباب تأخّر سنّ الزواج

1-1 الأسباب الاقتصاديّة

1-1-1غلاء المهور: لقد عدت قضيّة غلاء المهور من المشاكل العويصة ذات الأبعاد الاجتماعيّة والعرفيّة وهي أيضاً من أعمق العوائق التي تحول دون زواج الكثير من الفتيات، ممّا يساهم في انتشار العنوسة.

إنّ مشكلة غلاء المهور والمبالغة في الصّداق جعلت من الزواج أمراً مستحيلاً، خاصّة وأنّ المهر قد بلغ حدّاً خياليّاً لا يطاق يثقل كاهل الزوج(أسابيع، 2006، صفحة 80)، فهو أحد أهمّ القواسم المشتركة لارتفاع العنوسة، فضلاً عن التشدّد في تحديد مواصفات عشّ الزوجيّة والأثاث، والتي تفوق قدرة ودخل أغلب الشباب، فتجد أنّ معظم أهالي الفتيات مقتنعون بأنّ جميع الأجهزة والأشياء التي كانت تعدّ سابقاً من الكماليات أصبحت اليوم أساسيات، وضرورة من ضروريات الزواج التي لا يمكن الاستغناء عنها، حتّى ولو كان أغلب النّاس غير قادرين على توفيرها(محمد هـ.، 2009، صفحة 19) فمبالغة الأهل في المهور وارتفاع تكاليف الزواج أصبح كنوع من المظهريّة والمباهاة وما يتطلّبه من مستوى اجتماعي (اسماعيل، 2000، صفحة 6)

1-1-2 الفقر وانتشار البطالة: لقد أصبح الفقر مشكلّة من المشاكل الاجتماعيّة التّي مسّت شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري، بل وأصبح من أهمّ وأخطر المشكلات التي تؤثّر على كافّة مناحي الحياة وتزداد خطورتها يوماً بعد يوم على فئة الشباب من الجنسين، ولاشكّ أنّ للفقر تأثير في خلق مشكلات اجتماعيّة متعدّدة، منها التأخّر في الزواج والعزوف عنه، وحسب الدّيوان الوطني للإحصاء فقد أشار إلى أنّ ثلث العائلات الجزائريّة فقيرة و45% من الأجراء يعيشون تحت الحدّ الأدنى للفقر و50% من الفلاحين أرباب أسر فقيرة، و60% من أرباب العائلات أميّون 10% منهم عاطلون عن العمل و30% منهم يقلّ دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار جزائري(الوافي، 1996، صفحة 47)

أمّا عن البطالة فهيّ لا تستثني أيّ فئة عمريّة طالبة للشغل، كما أنّ التشغيل أصبح في غالب الأحيان يطغى عليه الطابع المؤقت حيث أنّ الاستقرار في مناصب الشغل بدأ يتقلّص تدريجيّاً(عباز، 2012، صفحة 2)

فالبطالة تساهم بقدر كبير في تفاقم ظاهرة تأخّر سنّ الزواج، لأنّ الشباب العاطل عن العمل لا يمكن القيام بواجبه نحو أسرته والالتزام بتكاليف الزواج، لذا كان لزاماً عليه السّعي وإيجاد عمل وتحصين نفسه بالزواج(الجريسي، 2000، صفحة 49)، حيث مسّت تقريباً 30% من الفئة النشيطة وهذا حسب أرقام الدّيوان الوطني الإحصائيات وكذلك مسّت نسبة 65% الذينّ يتراوح سنّهم ما بين 15-24سنة، وعليه فالشباب أصبح غير قادر على توفير احتياجاته ومتطلّباته الزوجيّة فكيف يفكّر في إنشاء أسرة مستقلّة أمام عدم وجود الشغل وكذا ارتفاع مصاريف الزواج ومصاريف الزوجة والأولاد وغيرها من متطلّبات الحياة.

1-1-3 ارتفاع تكاليف الزواج: إنّ تكاليف الزواج في واقع المجتمع الجزائري مرتفعة فوق المتوسّط ذلك أنّ مجريات الحياة المعاصرة تتطلّب نمطا من المعيشة لم يكن معروفاً من قبل(الدّين ع.، 1995، صفحة 178) فإنّ المقبل على الزواج يجب عليه مجابهة شروط الزواج المعبّر عنها بواسطة هدايا ذهبيّة والمهر... بالإضافة إلى وسائل السّكن الحضريّة وما يتبعها، فهذه الشروط تعدّ دائما صعبة من أجل إرضاء الأطراف المعنيّة، نظراً للأجرة المتوسّطة التي يتقاضاها الجزائري، والتي تدّل على ردّ فعل حقيقي من طرف الأسرة العصريّة ضدّ التحوّل الاجتماعي العام الذّي يسير في اتّجاه الفرديّة، وكأنّ الإعلان عن وضعيّة الأسرة يتمثّل في منطقيّة الاستثمار المادّي للزواج(كسال، 1986، صفحة 91)

إنّ الملاحظ على هذه التكاليف أنّ هناك إفراط ومبالغة وأنّ هذا السّلوك يكلّف تكاليف ماديّة باهظة يحسب لها كلّ الحسابات لتقديم وإقامة هذا الحفل، الذّي يعتقد الفرد أنّه شهرة مؤثّرة بذلك على الفرد في اتّجاهه نحو الزواج(الوافي، 1996، صفحة 47)

2-1 الأسباب الاجتماعيّة

1-2-1 تزويج الكبرى أوّلا: يصرّ بعض الآباء والأمّهات على زواج الأخت الكبرى قبل الصغرى ويغلقون باب التفاهم أمام كلّ من يتقدّم لطلب يد الصغرى، خصوصاً إذا كانت تتمتّع بميزات تختلف عن الكبرى، ولعلّ مرجع هذا السّلوك يعود إلى الحفاظ على شعور الكبرى ومنعاً لألسنة النّاس عنها أحياناً، وهذا في حدّ ذاته شعور طيّب لكن ما هو ذنب الصغيرات، إذ لم توافق الكبرى، حيث ستكون الشقيقتين بلا زواج بعد أن فاتهما قطار العمر، وهذا ما يلاحظ أكثر في الوسط الرّيفي الذّي يضاعف فيه عامل الضبط الاجتماعي القائم على التقاليد.

2-2-1 جشع بعض الآباء و طمعهم في راتب البنت: بعض الآباء لا يتردّدون في صدّ الخطّاب ومنع بناتهم في الزواج لكونهنّ موظّفات، لهنّ راتب شهري لا يريدون أن يفقدوه، فالابنة العاملة لا يريد بعض الآباء أن يفقدوها، إذ غدت في نظره كنز لا يجب أن يخسره ومنبع ثراء يخشى بعده(أسابيع، 2006، صفحة 85)

3-2-1 اشتراط ابنة القبيلة أو العرش: يشترط الكثير من النّاس في مناطق مختلفة من الجزائر أن يكون الزوج من قبيلة خاصّة، أو من عرش معيّن، والتّدقيق في هذا الجانب دون النظر إلى تقوى الخاطب، ممّا أدّى إلى مالا تحمد عقباه من تراكم الفتيات بعضهنّ على بعض في كثير من الأسر التّي تسلك هذا النهج الذي لا يختلف عمّا كان سائداً في الجاهليّة(أسابيع، 2006، صفحة 89)

جدول 11:تطوّر سنّ الزواج الأوّل في الجزائر من 1977- 2008

السنوات	ذكور		إناث		كامل الجزائر
	حضري	ريفي	حضري	ريفي	
RGPH1977	27,3	24,3	23,1	19,8	20,9
RGPH1987	28,8	26,4	24,8	22,3	23,7
EASME1992	31,2	28,9	26,9	24,6	25,8
RGPH1998	31,9	30,3	27,9	26,9	27,6
EASF2002	33,7	31,9	29.0	27,9	28,7
MICS3 2006	34,2	32,06	30.0	28,9	29,9
RGPH 2008	33.7	32.3	28,9	29,5	29,1

المصدر:CIDDEF,2015,p08

إنّ تطوّر متوسّط عمر البنات عند الزواج الأوّل مثير للانتباه و ذلك لسببين: فمن جهة ارتفاع لمتوسط السنّ عند الزواج الذي انتقل من 20 سنة في تعداد 1977 إلى 29 سنة في تعداد 2008، وفي نفس الوقت سنّ الزواج نفسه تقريباً عند البنات الحضريات والرّيفيات مع سنّ زواج أكثر ارتفاعاً عند البنات الرّيفيات منه عند الحضريات حسب إحصاء 2008، وهذا دليل على تقارب نمط الحياة وطموحات البنات الحضريّات والرّيفيات ونفس الميول إلى متابعة الدّراسة وإثبات الذّات.

1-3-الأسباب الثقافيّة

1-3-1 التعليم: إتمام التعليم أصبح مطلباً أساسيّاً عند أغلب الفتيات رغبة منهنّ في تأمين مستقبلهنّ، لذلك فهنّ يولين جانب التعليم اهتمام أكثر من الزواج، وعندما يكملن الدّراسة، فلا محالة أنّ أغلبهنّ أيضاً يرتبطن بالوظيفة(أسابيع، 2006، صفحة 106)،وعليه يمكن القول أنّ التعليم أصبح يشكّل سبباً إلى جانب الأسباب السّابقة في تأخّر سنّ الزواج في المجتمع الجزائري، بحيث أنّ هناك فئة معيّنة من الشباب والفتيات ينساقون وراء تكوينهم العلمي ويؤجّلون زواجهم إلى سنّ متأخّرة، ذلك أنّهم يرون أنّ تحمّلهم مسؤوليّة الزواج والأسرة وحمل أعباء الزواج وتربيّة الأولاد يعرقل مسيرتهم العلميّة، خاصّة عند فئة الفتيات اللّواتي

أصبحن يرفضن الزواج بحجّة إتمام الدّراسة والحصول على الشهادات العليا(الجريسي، 2000، صفحة 49)

فإنّ أيّ شاب يصلّ إلى سنّ الزواج، عادة ما يبحث عن من تصغره سنّاً فينظر إلى الجامعيّة بأنّها متقدّمة في السّن، لأنّ لديه البدائل، فهل أصبح التعليم العالي للبنات مشكلة؟

الجدول 12: تطوّر معدّلات العزوبة في الجزائر حسب الجنس وفئات الأعمار لسنتي 1966 و2008

	ذكور		إناث	
	1966	**2008**	**1966**	**2008**
19-15	93,9	99,9	44,5	97,3
24-20	54,5	98,1	11,2	77,7
29-25	19,1	82,4	4	51,6
34-30	8,4	50	2,2	34,7
39-35	5	24,3	1,6	23,3
44-40	3,4	10,3	1,3	12,8
49-45	2,6	4,8	1,1	6,7
55-50	2,3	2,3	1,1	4,1

المصدر: 1966, SahraouiTaher, Mariage et fécondité dans les pays Arabes-cas de l'Algérie, thèse de doctorat, Université de lodz, 1993, p94

2008, Hammouda NecerddineAge moyen au premier mariage d'age entre époux, quelles méthodes d'estimation adopter dans le cas algérien, division développement humain et économie sociale, alger.2009,p11

العزوبة شبه معمّمة في الفئة 15-19 سنة بالنّسبة لأوّل وآخر تعداد، ما عدا بالنسبة لإناث في تعداد 1966، فهي لم تتجاوز النصف وذلك لأنّ النّساء في الماضي تتزوّجن قبل بلوغ الخامسة عشر من العمر.

وسبب ارتفاع العزوبة عند الإناث في تعداد 2008 بالمقارنة مع تعداد 1966 في الفئة العمريّة 15-30 سنة يعود بنسبة كبيرة إلى تغيّر مكانة المرأة في المجتمع والرّغبة في

تحقيق طموحاتها والمساهمة في سوق العمل، بالإضافة إلى تمدرسهنّ ووجودهنّ خاصّة في الطورين الثانوي والجامعي، فقد ارتفعت العزوبة من 4% في تعداد 1966 إلى 51,6% في تعداد 2008 وذلك في الفئة العمريّة 25-29 سنة.

إنّ الارتفاع الهائل لنسبة العازبات في الفئة العمريّة 40-44 سنة يمكن تفسيره بأنّهن كنّ ينتمين إلى الفئة العمريّة 25-29 سنة سنوات التسعينات، حيث كان الوضع الأمني والاقتصادي جدّ متدهوراً، انعكس سلباً على هاته الفئة، حيث ارتفعت النسبة من 1,3% في تعداد 1966 إلى 12,8% في تعداد 2008.

الجدول 13: تطوّر متوسّط سنّ زواج النّساء حسب المستوى التعليمي

السّنة المستوى	1992	2002	2006
أمّي	29,9	28,3	28,7
يقرأ-يكتب	29,7	32,2	-
ابتدائي	25,7	29,3	29,6
متوسّط	26,9	30,7	29
ثانوي	30,3	33,2	29,6 ثانوي
			33,2 جامعي

المصدر: MICS 2006 EASF 2002 EASME 1992

1-3-2التفاوت الاجتماعي والثقافي: حيث غالباً يرفض الأهل الزواج بسبب الوضع الطبقي أو الاجتماعي لأحد الطرفين، لأنّه غير مناسب للطرف الآخر بغضّ النظر عن الملائمة الفكريّة أو العلاقة العاطفيّة التي قد تربطهما، ويأتي هنا دور الأهل التقليدي في منع هذا الزواج بحجّة عدم التوافق.

كمّا أنّ التفاوت في المستوى التعليمي بين الشاب والفتاة يؤدّي إلى إحجام الشاب عن الفتاة المتعلّمة خوفاً من عدم التكافؤ، والفتاة هي الأخرى ترفض الاقتران بمن هو أقلّ منها خوفاً من اضطهاده لها والتعامل معها بعنف(الدّين ع.، 1995، صفحة 102)

4-1 الأسباب الدّيموغرافية

1-4-1 سنّ الإنجاب: لقد بات معروفاً لدى الجميع أنّ فرص الفتاة في الزواج بعد سنّ الثلاثين تصبح قليلة، ولاسيّما لدى الرّجال الذّين يرغبون بعدد كثير من المواليد، وفي المقابل قد لا تريد بعض الفتيات رجالاً يكبرونهم بالسّن كثيراً، وأنّ المفاهيم التقليديّة السّائدة قد تؤدّي دورها الفاعل في هذا الصّدد، إذ أنّ الشروط والمطالب الكثيرة لبعض الأسر قد تسهم في تأخّر سنّ الزواج لدى الفتيات، ولاسيّما المطالب ذات العلاقة بعدد المواليد، انطلاقاً من مفهوم التباهي أمام الأسر الأخرى(كويستان، 2016، صفحة 243)

2-التحوّلات الدّيموغرافيّة المترتّبة على الزواج

2-1 التغيّر في مستويات الخصوبة

2-1-1 العوامل المؤثّرة في مستويات الخصوبة

لقد قامت دراسات عديدة ومهمّة حول محدّدات الخصوبة والعوامل المؤثّرة عليها، وخصوبة السكّان تطلق للدّلالة على ظاهرة الإنجاب في أيّ مجتمع سكّاني، والتّي يعبّر عنها بعدد المواليد الأحياء أو الخصوبة الفعليّة التي تختلف عن الخصوبة البيولوجيّة التي تعني التوالد.

إنّ الخصوبة الفعليّة هي التي يجب الاهتمام بها ودراستها نظراً لكونها تختلف في معدّلاتها من زمن لآخر ومن مكان لآخر، بسبب اختلاف العوامل السوسيوديموغرافيّة التي تؤثر فيها(فتحي، 1999، صفحة 103)

أولاً: العوامل الاجتماعيّة

1-المستوى التعليمي المرأة

يتأثّر توقيت الزواج والبدء في إقامة علاقات جنسيّة والإنجاب لأوّل مرّة بكلّ من المعايير الثقافيّة والعوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ففي الحالات التّي يكون فيها مستوى التعليم شرطاً أساسياً للحصول على الوظائف المرغوبة وتحقيق الترقّي الاجتماعي، يتسبّب الزواج المبكّر أو الحمل في إضاعة فرص هامّة، بيد أنّه على الرّغم من أنّ مواصلة التعليم هي من العوامل التّي تثبّط إقبال الشّابات والشّبان على الزواج المبكّر، فإنّ التعليم يمنحهم أيضا مستوى من الاستقلاليّة، قد يقتضي إلى الدّخول في علاقات جنسيّة مبكّرة وإلى الحمل المبكّر، ومن جهة أخرى فإنّ الشابات من الأرجح أن يتزوّجن في سنّ مبكرة نسبيّاً في المجتمعات التّي ليس فيها ما يحفّز على التعليم المطوّل ولا تتوفر فيها سوى بدائل محدودة للزواج(المتّحدة، 2003، صفحة 27) فالمرأة التي تقرأ وتكتب تختلف عن المرأة الأميّة في حجم أسرتها وعدد أفرادها، والمرأة المتعلّمة تعليماً متقدّماً تختلف عن المرأة غير المتعلّمة في سلوكها الإنجابي وحجم أسرتها، حيث تتعرّض لعدّة عوامل من تأخير الزواج، وتزايد فرص العمل وتغيير في الأفكار(مصطفى ا.، 1995، صفحة 96)إنّ متوسّط 75% من النّساء غير المتعلّمات في إفريقيا يكنّ قد تزوّجن قبل تجاوز سنّ العشرين ونسبة 61% من بينهنّ أنجبن لأوّل مرّة، في حين أنّ نسبة من تزوّجن قبل تجاوز سنّ العشرين من بين النّساء اللّواتي تحصلن على تعليم ثانوي أو مستويات تعليم أعلى تبلغ 30%، أمّا نسبة اللّاتي أنجبن لأوّل مرّة فإنّها تمثل 27%(المتّحدة، 2003، صفحة 28) فالتعليم يؤثّر في مستويات الخصوبة، فكلّما زاد المستوى التعليمي ينتج عنه زيادة في وعي الأزواج فيما يتعلّق بتكوين أسرة مثاليّة، سوءاً كان في تعليم الأطفال أو تربيتهم وتوفير جميع الأمور اللّازمة لهم، إذ ستقوم هاته الأسر بالتفكير بشكل جدّي في تحديد حجم الأسرة، بالإضافة إلى أنّ مواصلة المرأة لتعليمها يؤدّي إلى رفع العمر عند الزواج وبالتالي تقليل فترة الخصوبة، ممّا يعمل

على خفض عدد الأطفال المنجبين، إضافة إلى اختلاف وجهة نظر المرأة المتعلّمة عن غير المتعلّمة فيما يتعلّق بحجم الأسرة.

تبيّن من خلال معطيات المسح الجزائري حول صحّة الأسرة سنة 2002 أنّ المرأة التي لم تحظ بنصيب وافر من التعليم تنجب عدداً من المواليد يفوق مثيلاتها اللاّتي حصلن على تعليم ثانوي فأكثر، فتظهر النتائج أنّ متوسّط عدد المواليد للمرأة الأميّة وصل إلى ما يقارب 3 أطفال امرأة ينخفض و يصل إلى 2 طفل امرأة ذات مستوى متوسّط و 1,5طفل امرأة بمستوى ثانوي أو أكثر.

الجدول 14: معدّلات الخصوبة العمريّة ومعدّل الخصوبة الكلّي حسب المستوى التعليمي لسنة 2002

المستوى التعليمي	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	معدّل الخصوبة الكلّي
أميّة	12	8	145	157	118	51	10	**2,9**
تقرأ / تكتب	10	66	128	131	101	35	11	**2,4**
ابتدائي	6	73	112	115	90	30	7	**2,2**
متوسّط	2	50	107	119	87	33	7	**2**
ثانوي+	-	7	61	108	104	15	-	**1,5**

المصدر: المسح الجزائري حول صحّة الأسرة 2002، ص104

فإذا اعتبرنا أنّ فترة الخصوبة عند المرأة تمتد إلى 35 سنة من 15-49 سنة فإنّ التعليم يقلّص من طول هاته الفترة إلى 27 سنة لأنّها تحتاج إلى 16 سنة حتّى تحصل على شهادة اللّيسانس فقط، كما يؤدّي ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي للمرأة إلى أن تكون أكثر استجابة وتعاطي مع وسائل تنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل والمباعدة بين فترات الحمل، بالإضافة إلى زيادة وعيها نتيجة تحسّن مستواها الثقافي، ممّا يوحي لها بتقليل عدد أطفالها كشرط لرفع مستواهم الثقافي.

لقد عرف المؤشر التركيبي للخصوبة (ISF) انخفاضاً محسوساً من الثمانينات، وبالأخصّ خلال عشرية التسعينات، حيث قدّر سنة 1970 بـ 8,4 طفل/امرأة، بينما انخفض إلى 6,9 طفل/امرأة سنة 1980 ليصل إلى 3,1 طفل/امرأة سنة 2015، حيث وصلت نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة سنة 2000 إلى 64% مقابل 8% فقط سنة 1970.

أمّا حسب المستوى التعليمي فإنّ هذا المؤشر (ISF) ينخفض بارتفاع المستوى التعليمي للمرأة حيث انخفض من 3,4 طفل/ امرأة ذوات عديمات المستوى إلى 2,4 طفل/امرأة بمستوى ثانوي فأكثر سنة 2013.

الشكل 30: تطوّر المؤشّر التركيبي للخصوبة حسب المستوى التعليمي لسنتي 2002 و2013

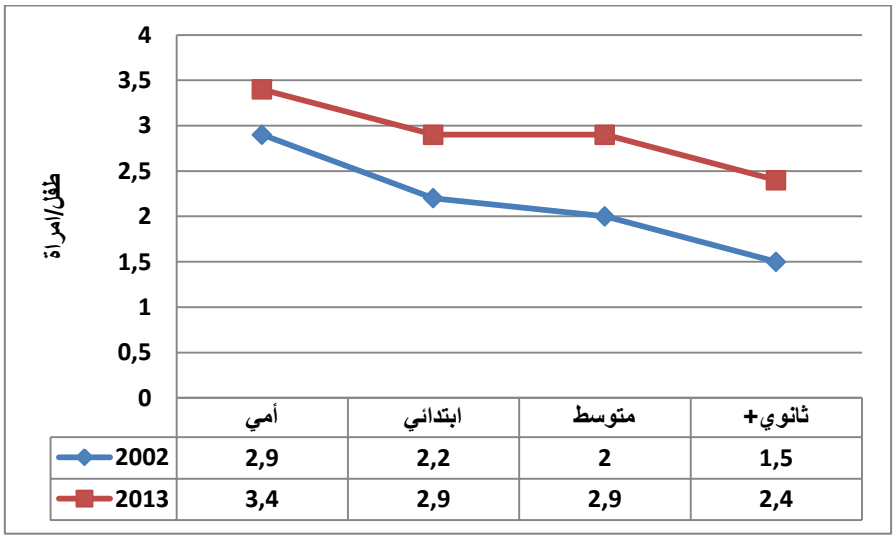

	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي+
2002	2,9	2,2	2	1,5
2013	3,4	2,9	2,9	2,4

المصدر: المسح الجزائري حول صحّة الأسرة 2002

المسح الجزائري المتعدّد المؤشّرات MICS4 2013

1- عمل المرأة

إنّ تعليم المرأة أعطاها المهارات اللاّزمة للدّخول في مستوى العمل والتمتّع بدخل اقتصادي مستقل، وتشير البيانات الإحصائيّة المتوفرة في البلدان العربيّة إلى أنّ أعداد النّساء العاملات خارج البيت في تزايد مستمر في الرّيف والحضر.

كما تشير أغلب الدّراسات التي أجريت في المجتمعات العربيّة إلى أنّ ظاهرة خروج المرأة للعمل تظهر بنسبة أكبر في المدن والمناطق الحضريّة أكثر منها في الرّيف، وهذا لا ينفي أنّ المرأة العربيّة الرّيفيّة ومن بينها المرأة الجزائريّة قد قامت ولازالت تقوم بدور إنتاجي كبير إلى جانب الرّجل في الحقول والمزارع، حيث تهتم بالماشيّة وتصنع بعض السّلع والمنتجات المنزليّة والصناعات التقليديّة سوءاً للاستهلاك الأسري أو التّسويق.

أمّا ما يخصّ التركيز على مهن معيّنة تشبه المهن التقليدية للمرأة كربة بيت، فإنّ أغلب الأبحاث تشير إلى أنّ النّساء العاملات في الوطن العربي يتركّزون في مهن معيّنة محدّدة، تتّفق إلى درجة كبيرة مع الدور التقليدي كربة بيت، وإنّ أهمّ هذه المهن هي التدريس، التمريض و السكرتارية(البيري، 1998، الصفحات 137-138)

إنّ الاتّجاه العام للعلاقة بين خصوبة وعمل المرأة يميل إلى فكرة أنّ عمل المرأة يكون دافعاً إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، وذلك من أجل المحافظة والحصول على مستقبل مهني أفضل أو لتحقيق التوافق المهني لوظائفهنّ الرّاهنة(السيّد، 1999، صفحة 203)فالنّساء في الوظائف مدفوعة الأجر في الجزائر يملن إلى عدد أقل من الأطفال، باعتبار أماكن العمل وسط تداول المعلومات حول وسائل منع الحمل.

فإسهام المرأة في النشاط الاقتصادي يفرض عليها أن تبقى بعيدة عن أطفالها لفترة من الزمن، وبذلك تصبح أقل استعداداً لإنجاب المزيد من الأطفال لما تحتاجه رعايتهم وتنشئتهم من جهد ووقت كبيرين، قد لا يتوفّران لها وهي تمارس العمل خارج المنزل، كما

يفرض العمل على المرأة واجبات وظيفيّة متعدّدة غير إنجاب الأطفال، ممّا يضعف لديها الحافز إلى زيادة أطفالها.

الجدول 15: الخصوبة العمريّة للنساء العاملات و غير العاملات لسنة 1970

	الوضعيّة المهنيّة	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	54-49
1970	**عاملة**	/	1,24	2,33	3,69	3,88	4,92	6,61
	غير عاملة	0,6	2,25	3,99	5,1	6,41	7,12	7,22

المصدر: Chebab Thamany, niveau tendances et déterminants de la fécondité en Algerie de 1972-1992 Alger, CENEAP, P61,1999

إنّ تزايد مشاركة المرأة الجزائريّة في عالم الشغل كان لعوامل عدّة أهمّها التعليم كونه أنجح السبل لدخول المرأة سوق العمل، وفي هذه الحالة لن يكون تخصيص الوقت والجهد للإنجاب، بل سيكون للعمل، ولأنّ رعاية الأولاد تعدّ نشاطا يتطلّب وقتاً كثيفاً لذا تلجأ النّساء من إقلال الإنجاب لتقليص الوقت والجهد وتخصيصها للعمل.

وعليه يمكن القول أنّ السّلوك الإنجابي للمرأة لا يتأثّر بعملها فحسب وإنّما أيضاً بنوع العمل الذّي تمارسه وفي هذا الصدد توصّل هربرت سبنسر إلى أنّ قلّة النّسل بين السيّدات المشتغلات في المهن الفكريّة يكون تناسلهنّ ضعيفاً، بسبب الإجهاد الفكري، وكلّما ازداد ما بذله الإنسان من جهد لتأكيد ذاته ضعفت جهوده في الإنسال، ممّا جعله يتنبّأ بأنّ مشكلة تزايد السكّان ستختفي مع ما يصاحبها من شرور أخرى، ما دام الإنسان ينشر الرقيّ ويبذل جهوداً كبيرة في سبيل ذلك(جلبي، 1987، الصفحات 122-123).

2-التحضّر

يرى ابن خلدون أنّ المجتمع الحضري هو حصيلة التطوّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحاصلة في المجتمع البدوي، المتمثّلة في تجاوز سكّانه مرحلة الاكتفاء بالضروريات في معاشهم، والتطلّع إلى الكماليات نتيجة لتعاونهم الذّي هو نتيجة لاجتماعهم الضروري(محمد ب.، 2001، صفحة 61)

ويلعب التحضّر دوراً كبيراً في التأثير على الأنماط الدّيموغرافيّة وهيكلها الاقتصادي والاجتماعي، ويبرز هذا الدّور بشكل جليّ من خلال تأثيره في خفض معدّل الخصوبة في المجتمع، والواقع أنّ التحضّر يعتبر أحد الشروط الأساسيّة في عمليّة التحديث والتّصنيع، كما يؤثّر في عمليات التغيرات الثقافيّة والاجتماعيّة، والتحوّل من النظم الاقتصاديّة الرّيفيّة إلى النظم الاقتصاديّة الصناعيّة، وكذلك الانتقال من البيئة التقليديّة إلى البيئة الحضريّة.

وقد أظهرت الإحصاءات الجزائريّة العلاقة بين الخصوبة ومنطقة الإقامة وذلك في مختلف الفئات العمريّة، حيث ترتفع في المناطق الرّيفيّة بالمقارنة بالمناطق الحضريّة، ويعود هذا بالدّرجة الأولى إلى درجة الأميّة المتفشيّة بين النّساء الرّيفيات، وبالتالي جهلهنّ بوسائل منع الحمل، بالإضافة إلى الأفكار والقيّم الإنجابيّة السائدة لدى النّساء الرّيفيّات باعتبار أنّ كثرة الأولاد تزيد من مكانتها داخل الأسرة، واعتبار الطفل مصدر رزق وقوّة مستقبلاً، إضافة إلى عدم توفر الخدمات الصحيّة في الرّيف مقارنة بالمدينة.

الشكل 31: تطوّر معدّلات الخصوبة حسب مكان الإقامة1970-2013

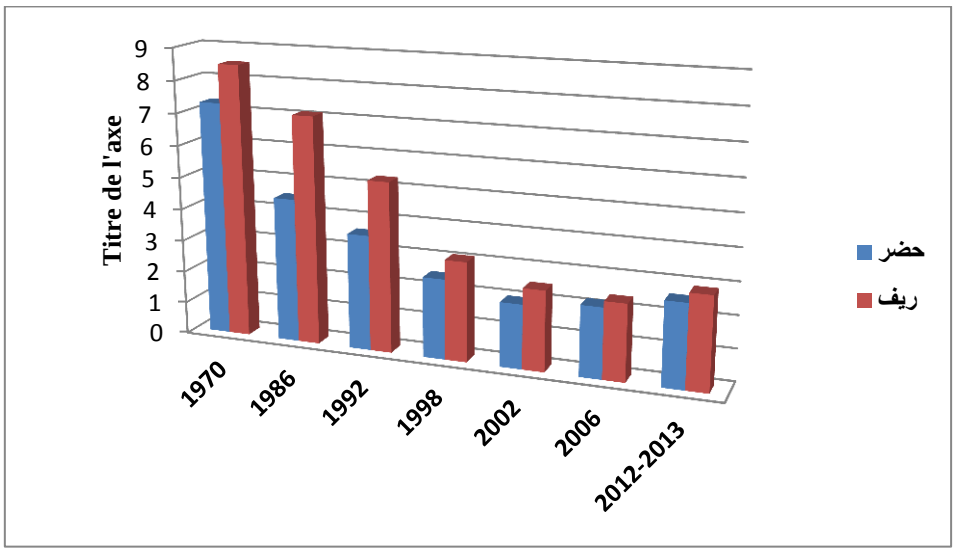

المصدر:الجدول21 من الملحق

ثانياً: العوامل الدّيموغرافيّة

1-السّن عند الزواج الأوّل

يعدّ عمر الفتاة عند زواجها الأوّل في سنّ مبكّرة من المتغيرات الهامّة في تفسير تباينات الخصوبة، على اعتبار أنّ الفتاة التي تتزوّج في سنّ متأخرة تصبح أقل خصوبة، وبالتالي تصبح أقل استعداداً لإنجاب عدد كبير من الأولاد عن زميلاتها اللاتي تزوّجن وهنّ صغيرات السّن.

الجدول 16: متوسّط عدد المواليد الأحياء حسب السّن عند الزواج لسنتي 1992و2002

السن عند الزواج	14-10	17-15	19-18	21-20	24-22	29-25	49-30
1992	8,4	8,1	7,4	6,9	5,2	4,4	2,3
2002	7,6	7,4	6,8	5,9	5,4	9,8	1,8

المصدر: المسح الجزائري حول صحّة الأسرة، 2002، ص107

يلاحظ من الجدول تناقص متوسّط عدد الأطفال المنجبين، مع زيادة العمر عند الزواج الأوّل، وسبب انخفاض عدد الأطفال المنجبين مع زيادة العمر عند الزواج الأوّل هو التقليل من الفترة التي تكون فيها المرأة قادرة على الحمل والولادة بسبب تأخّر زواجها، وهذا التأخّر في الزواج يرجع في الغالب إلى التزام المرأة في التعليم الذّي يكسبها وعي كبير بالأمور الصحيّة المتعلّقة بالإنجاب والقدرة على المشاركة في اتّخاذ القرارات الخاصّة بالأسرة، بعكس اللّواتي يتزوّجن بشكل مبكر، ممّا يزيد من طول فترة الإنجاب، وبالتالي زيادة عدد الأطفال المنجبين لديها، وغالباً يكون الزواج المبكّر مقترناً بعدم حصول المرأة على قسط كافٍ من التعليم وانخفاض مشاركتها في النّشاط الاقتصادي، فمثلا بلغ متوسّط عدد الأطفال المنجبين 7,6 طفل/ إمرأة للنّساء اللّواتي كان عمرهنّ عند الزواج الأوّل أقل من 15 سنة، لكن انخفض هذا المعدّل ليصل إلى 1,8 للنّساء اللّواتي تزوجن وعمرهنّ بين30-49سنة وهذا سنة 2002.

2-مدّة الزواج

تؤثّر المدّة التي تقضيها المرأة متزوّجة على عدد الأطفال المنجبين لها، خاصّة إذا كانت المرأة ضمن فترة القدرة على الإنجاب (15-49سنة)(المجيد، 2004، صفحة 105)

فكلّما طالت مدّة الحياة الزوجية كان بإمكان المرأة إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال، حيث أنّ العلاقة بين مدّة الحياة الزوجية ومتوسط عدد الأطفال المنجبين علاقة طرديّة، بمعنى أنّه كلّما زادت مدّة الحياة الزوجية كلّما زاد عدد الأطفال المنجبين، فلمتغيّر مدّة الحياة الزوجية أثر على متغيّر متوسط عدد الأطفال المنجبين، ويتمثّل هذا الأثر في المدّة التي تقضيها المرأة في سنّ الإنجاب خلال فترة الحياة الزوجية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول رقم(17) إذ أنّ متوسط عدد الأطفال المنجبين يزداد بازدياد الحياة الزواجية، فقد بلغ متوسّط عدد الأطفال المنجبين خلال الأربع سنوات الأولى 0,7 مولوداً ليرتفع تدريجياً ليصل إلى 7,4 مولوداً للنّساء اللّواتي مضى على زواجهنّ 30 سنة فأكثر.

يمكن تفسير هذا الوضع إلى حرمان الأنثى من أخذ فرصتها الكاملة في التعليم ودخولها النشاط الاقتصادي، إضافة إلى أنّ لكثير من النّساء يعتقدون أنّ استقرارهنّ الأسري وضمان ارتباط الزوج بالأسرة هو قدرتها على إنجاب أكبر قد ممكن من الأطفال خاصّة الابن الذّكر، فكثير من المجتمعات يفضّلون الابن الذكر عن الأنثى لأسباب اجتماعيّة واقتصاديّة، مثل أنّ الابن الذكر يحمل اسم العائلة وينجب الأطفال الذّين سيحملون اسم العائلة في المستقبل، كما أنّه ضمان اقتصادي للأسرة عند شيخوخة الأبوين، وهذا ما يدعوا إلى إنجاب أكثر من مرّة خاصّة إذا كان المولود أنثى طمعاً في إنجاب مولود ذكر.

الجدول 17: متوسّط عدد المواليد الأحياء حسب السّن عند الزواج الأوّل و مّدة الزواج 2002

سنّ الزواج / مدّة الزواج	14-10	17-15	19-18	21-20	24-22	29-25	49-30	الإجمالي
أقل من 5	1,4	0,8	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	**0,7**
9-5	1,5	2,2	2,2	2	2,1	2,2	1,6	**2,1**
14-10	3	3,4	3,5	3,3	3,2	2,9	2,2	**3,2**
19-15	4,9	4,9	4,6	4,4	4	3,7	3	**4,4**
24-20	5,3	6,1	5,7	5,4	4,9	4,2	-	**5,5**
29-25	6,4	7,1	6,6	6	5,8	-	-	**6,6**
30+	7,4	7,6	7	-	-	-	-	**7,4**

المصدر: المسح الجزائري حول صحّة الأسرة

3-استخدام وسائل منع الحمل

يتبيّن من خلال مختلف التحقيقات التي أجريت في الجزائر، أنّ هناك تجاوباً حقيقيّاً مع استعمال وسائل منع الحمل حيث انتقلت نسبة الاستعمال من 35,5% في سنة 1986 إلى 57,1% في الفترة ما بين 2012-2013، حيث زاد استعمالها بين المتزوجين وذلك باختلاف وسط الإقامة سوءاً في الأوساط الرّيفيّة أو الأوساط الحضريّة على حدٍّ سواء.

الجدول 18: تطوّر استعمال وسائل منع الحمل حسب وسيلة منع الحمل المستعملة من

نوع الوسيلة	1986	1992	2002	2006	2013-2012
حبوب	26.4	38.7	45.5	45.9	43
اللّولب	2.1	2.4	3	2.3	2.2
الواقي	0.5	0.7	1.2	2.3	-
وسائل أخرى	2.1	1.3	1.1	1.4	-
مجموع الوسائل الحديثة	**31.1**	**43.1**	**50.8**	**52**	**47.9**
العزل	31.1	1.7	1.7	3.3	3.7
الرّضاعة	-	4.1	0.9	1.9	-
فترة الامان	1	1.6	2.2	4.1	-
مجموع الوسائل التقليديّة	**4.4**	**7.7**	**5.4**	**9.4**	**9.2**
المجموع	**35.5**	**50.8**	**56.2**	**61.4**	**57.1**

المصدر: MICS2012-2013 MICS3 2006 PAPFAM2002 PAPCHILD1992 ENAF1986

كما يلاحظ أنّ ثمّة تركيزاً على استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل وبالأخص الحبوب، حيث نسبة استخدامها 43% في الفترة 2012-2013 وذلك لسهولة استعمالها، والرّغبة في إعادة الإنجاب لا يتطلّب سوى التوقف عن تناول هاته الحبوب.

الجدول 19: تطوّر استعمال وسائل منع الحمل حسب فئات السّن 2012-2013

فئات السّن	نسبة الاستعمال
19-15	28,7
24-20	45,2
29-25	55,8
34-30	62,4
39-35	67
44-40	63,5
49-45	42,5

المصدر: 2012-2013 MICS enquête par grappes à indicateurs multiples, 2015

أمّا فيما يخص استعمال وسائل منع الحمل حسب فئات السّن فإنّه يختلف من فئة عمريّة لأخرى فأقل نسبة مثّلت بـ 28,7% للنّساء المتزوّجات أقل من 20 سنة وهذا راجع إلى رغبة الزوجين في الإنجاب، ربّما لحداثة الزواج وقلّة أو انعدام الأطفال، ثم ترتفع النسبة لتأخذ أكبر نسبة بـ 67% في الفئة العمريّة 35-39 سنة، ممّا يفسّر وصول الأسرة إلى العدد المرغوب فيه للأطفال وإحجامها عن الإنجاب، لتنخفض إلى 42,5% بعد سنّ 40 سنة نظراً لوصول المرأة إلى سنّ اليأس.

الشكل32: توزيع النّساء المتزوّجات(15-49 سنة) المستعملات لوسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي

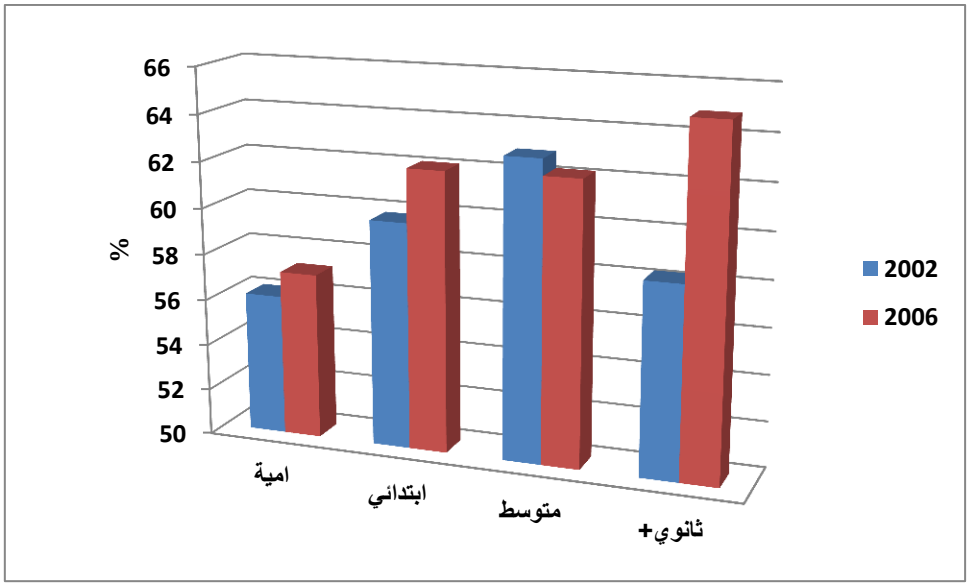

المصدر: الجدول 22 من الملحق

حيث أنّ العلاقة الموجودة بين مستوى تعليم المرأة واستعمالها لوسائل منع الحمل علاقة طرديّة، بمعنى أنّه كلّما ارتفع مستوى تعليم المرأة، كلّما ارتفعت نسبة استعمالها لوسائل منع الحمل.

تطوّر نسبة استعمال موانع الحمل لدى النّساء الأميّات من 56,1% سنة 2002 إلى 57,2% سنة 2006 يشير إلى التجاوب الكبير للسكّان مع استعمال هذه الوسائل وتقبّل فكرة الاستعمال.

فالتّحوّلات الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة للمجتمع الجزائري عامّة والمرأة خاصّة، وحصولها على حظ أوفر من التعليم بكلّ مستوياته، وتزايد مشاركتها في سوق العمل يدفعها للتقليل من عدد الولادات والمباعدة بين ولادة وأخرى باستعمالها لوسائل منع الحمل.

4-الرّضاعة الطبيعيّة

تمثّل الرّضاعة الطبيعيّة حسب منظمة الصحّة العالميّة وسيلة منقطعة النظير لتوفير الغذاء الأمثل الذّي يمكّن الرضّع من النموّ بطريقة صحيّة، وهيّ أيضاً من العناصر الأساسيّة في العمليّة الإنجابيّة، ولها آثار هامّة على صحّة الأمهات، وعلى هذا الأساس فإنّ أغلب نساء الدّول العربيّة يزيد متوسط طول فترة الرضاعة لديهنّ عن السنة، حيث يتجه هذا المؤشر نحو الانخفاض باختلاف مكان الإقامة سوءاً بالرّيف أو الحضر، حيث بلغ متوسّط طول فترة الرضاعة 15,7 شهراً سنة1970 لينخفض إلى 13,2 شهراً سنة 1998 في الوسط الرّيفي، مقابل 12,6 شهرا سنة 1970 و9,7 شهرا سنة 1998 في الوسط الحضري، حيث يفسّر هذا الانخفاض بالانتشار الواسع لوسائل منع الحمل الحديثة في الوسط، بالإضافة إلى عدم ملائمة الرّضاعة الطبيعيّة للمرأة العاملة التي تتطلب البقاء مع الطفل في كلّ وقت.

الجدول 20: متوسط طول فترة الرضاعة خلال التحقيقات 1970، 1992، 1998

الوسط	1970	1992	1998
حضري	12,6	10,6	9,7
ريفي	15,7	14	13,2
المجموع	**14,3**	**12,3**	-

المصدر: وزارة الصحّة والسكّان 1999،رقم 118

2-2-التغيّر في نمط الأسرة

إنّ الأسرة الجزائريّة تعرّضت لتحوّلات كبيرة من حيث التركيب، ممّا أدّى إلى شيوع نظام الأسرة النوويّة، والأسرة النواة هي الأولى للمجتمع الإنساني، ويطلق عليها اسم الأسرة الزواجيّة أو الأسرة الصغيرة(الرشدان، 2004، صفحة 117)وتتألّف من الأب والأم والأولاد، أعاش هؤلاء جميعاً تحت سقف واحد أولا، إلاّ أن هذا الشكل هو النواة الأساسيّة للأسر كافّة(Maatouk, 2001, p. 156)

أمّا الأسرة الممتدّة فهي مجموعة تتألّف من عدّة أسر نواتيّة تربط فيما بينهم علاقة أعمام وأبنائهم، ويكون القاسم المشترك للأسرة الممتدة المسكن الواحد(Maatouk، 2001، صفحة 156) يندرج هذا النوع من الأسر عادة ضمن النظام الأبوي، حيث الأب هو الممسك بالسلطة والموارد(حجازي، 2015، صفحة 17)

ومع ظهور عوامل التغيير المختلفة التّي مسّت جميع الجوانب الاجتماعيّة والاقتصادية والثقافيّة، بالإضافة إلى عمليّات التصنيع والتحضّر، بدأت تظهر ملامح الانتقال من عائلة ممتدة تقليديّة إلى عائلة نوويّة، وذلك استجابة لما يفرضه الواقع المعاش يوماً بعد يوم، إلى جانب تطوّر الظروف الماديّة والتكنولوجيّة المعقدة التي تلائم طبيعة الأسرة النوويّة(عقون، 2002، صفحة 128)

الشكل 33: تطوّر الأسر المعيشيّة النوويّة من 1966 إلى 2002

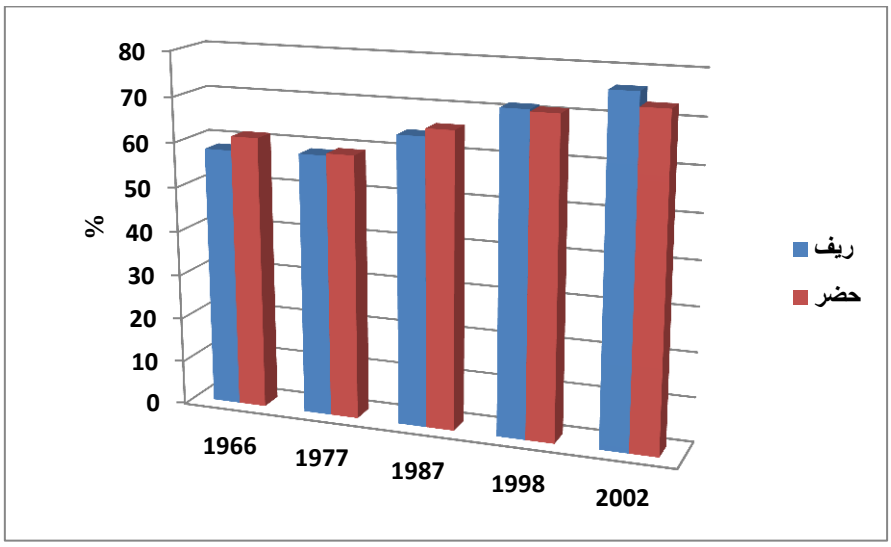

المصدر: الجدول 23 من الملحق

لقد عرفت نسبة الأسر النوويّة ارتفاعاً سوءاً في القطاع الرّيفي أو الحضري بين تعداد 1966 وتعداد 2002، بفعل حركة النزوح من الرّيف إلى الحضر، بدأت الأسرة الجزائريّة تفقد شكلها كأسرة ممتدة لتتّجه نحو شكل الأسرة الزواجيّة أو النوويّة، و هكذا بدأت المدن الجزائريّة تستمر بهذا الشكل الجديد، وتحوّل بناء الأسرة الجزائريّة من النظام الممتد إلى النوويّة، إلاّ أنّه لم يكن بارزاً بشكل واضح إلاّ بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الرّيفي، ومن نموّ اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم بالدّرجة الأولى على علاقة القرابة ويعتمد على النتاج الزراعي والحيواني، إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجارة ويحكمه العمل المأجور في الزمان والمكان(السويدي، 1990، صفحة 89) و هذا ما يفسّر الارتفاع المستمر لعدد الأسر النواة.

الشكل 34: تطور الأسرة المعيشيّة الممتدّة من 1966 إلى 2002

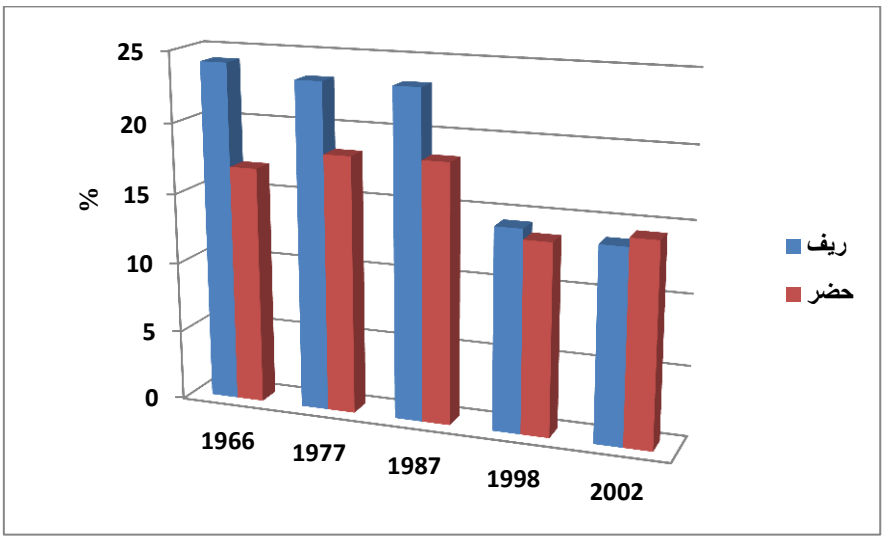

المصدر: الجدول 23 من الملحق

أمّا نسبة الأسر الممتدّة فقد عرفت انخفاضاً كبيراً بين تعداد 1966 وتعداد 2002 حيث بلغت نسبة 20,5% و20,8% لتعدادي 1966 و 1987 على التوالي لينخفض إلى 14% في تعداد 2002، وهذا راجع إلى التغيّر الدّيناميكي الواسع الذي حدث للمجتمع الجزائري، إذ توسّع نظام التربيّة والتعليم بوتيرة معتبرة أظهرت قواعد مدنيّة تنافس القوانين المعرفية، إضافة إلى توسّع المشاريع العمرانيّة في مناطق جغرافيّة عديدة، كما وضعت استراتيجية جديدة للتنميّة الرّيفيّة في إطار التخطيط العمراني " القرى الاشتراكيّة " والثورة الزراعيّة لضمان الاستقرار وفرص التشغيل، كما تخصّص أفراد العائلة في تخصّصات مهنيّة عن طريق التكوين المهني، ثم الدّخول بعدها في أعمال مختلفة ومهن متنوّعة خطّطت لها الدّولة وكانت تهدف من ورائها لترقيّة الأحوال الماديّة للشعب والموافقة بين البنيّة التحتيّة (الأسرة) و البنية الفوقيّة (إجراءات، قوانين،...) لتجسيد مفهوم العائلة الزواجيّة واقعياً(هلال، 1982، صفحة 122)

2-2-1-أهمّ مظاهر تغيّر تركيب الأسرة

1-لقد أصبحت الأسرة الحديثة الآن في تحوّل مستمر من أسرة ممتدّة إلى أسرة نوويّة أو زواجية، حتّى أصبحت الأسرة الممتدة الآن لا توجد إلاّ نادراً في البلاد المتقدّمة، وفي المناطق الرّيفيّة منها، سببه تعقيد الحياة الاجتماعية، الاقتصاديّة وطبيعة العمل الصناعي ونحوّ حركة التعلّم وخروج المرأة للعمل، وإعادة نظام التقويم الاجتماعي ليقوم على أساس التعليم والقدرات الشخصيّة والانجاز والجهد الفردي، وليس على أساس النسّب أواسم العائلة.

2-أدّى تحوّل الأسرة إلى أسرة نوويّة إلى حدوث انفصال كامل بين أسرتي التوجيه والإنجاب، لأنّ الفرد حين يتزوّج وينفصل عن أسرته يكوّن أسرة خاصّة به، أمّا في الأسرة الممتدة فإنّ الأسرتان تتداخلان معاً وتكوّنان واحد لا يتوزع فيها ولاء الفرد ولا تتعدّد انتماءاته.

3-تزايد حريّة الفرد في انتقاء شريك الحياة، وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وشيوع أسلوب الزواج الخارجي، وذلك باعتبار الزوجة من فئات اجتماعيّة لا ترتبط بالضرورة برباط الدّم.

4-ارتفاع سنّ الزواج عند الجنسين نتيجة التحاق الذكور والإناث بمختلف المراحل التعليميّة وتطوّر الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

5-ومن بين أبرز التغيّرات التي ظهرت آثارها في تركيب الأسرة تلك المتعلّقة بظاهرة تعليم المرأة وتشغيلها في مختلف الأعمال والوظائف، وممّا لاشكّ فيه أنّ تعليم المرأة في جميع مراحل التعليم، هو الذّي دفع عجلة التغيير لدور المرأة دفعة قويّة، ذلك لأنّه وجد لها وعيّاً واضحاً بذاتها ومركزها ودورها في المجتمع بصفة عامّة والأسرة بصفة خاصّة(معوض، 2009، صفحة 29)

2-2-2- التباين في حجم الأسرة

إنّ حجم الأسرة نال اهتمام السكّان منذ القدم، وعدت الأسرة كبيرة الحجم طموحاً مشروعاً، فإضافة مولود جديد للأسرة يعني إضافة قوّة جديدة لها، مادام النّشاط الزراعي هو الحرفة السائدة، كما يعني إضافة قوّة بشريّة واجتماعيّة، ممّا يعني الهيبة والسطوة والجاه لذوي الأسر كبيرة الحجم، والتي يحسب لها حساب في المجتمعات الرّيفيّة، وبعد أن كان حجم الأسرة الأكبر هو المفضّل تغيّر الحال ما إن دخلت الصناعة المعتمدة على الآلات التي رافقها انتقال الإنسان من المناطق الرّيفيّة إلى المناطق الحضريّة، وهنا أصبح إضافة مولود جديد للأسرة بدلاً من أن يسهم في رفع مستواها الاقتصادي، أصبح عبئاً اقتصاديّاً، وبدلاً من أن يكون مدعاة لقوّة الأسرة الاجتماعيّة، بات ثقلاً اجتماعيّا، فضلا عن متطلّباته الكثيرة في مجال التربيّة سوءاً المنزليّة منها أم التعليميّة، كما أنّ الطفل أصبح في المجتمعات الغربيّة عائقاً أمام حريّة المرأة(رسن، 2010، صفحة 109)

الشكل 35: تطوّر حجم الأسرة الجزائرية حسب مكان الإقامة خلال الفترة 1977-2008

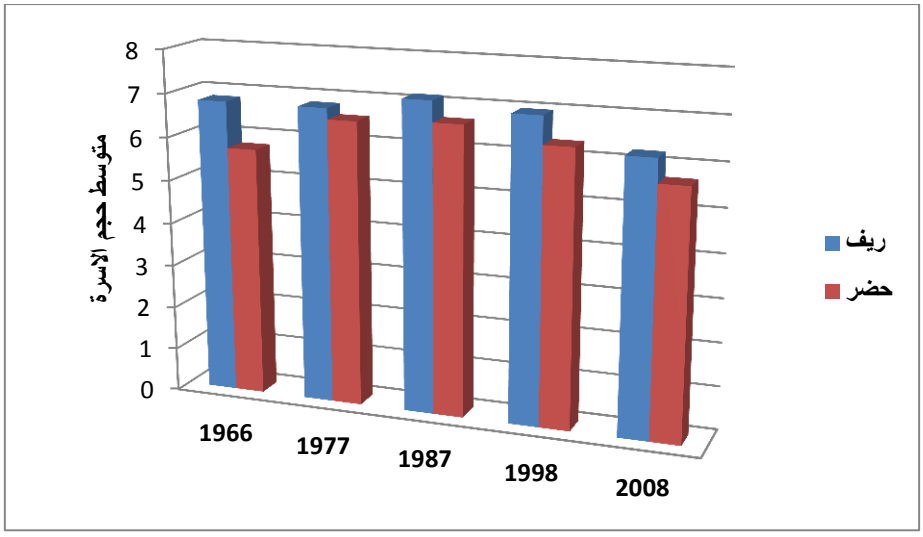

المصدر: الجدول 24 من الملحق

عدد الأفراد في الأسرة الجزائريّة، انتقل من 5,96 فرد في الأسرة الواحدة سنة 1966 إلى 5,85 فرد في الأسرة سنة 2008، ارتفع هذا العدد في تعداد 1987 حيث بلغ أكثر من سبعة أفراد في الأسرة الواحدة، وبالرّغم من تراجع متوسط حجم الأسرة الجزائريّة إلاّ أنّه مازال مرتفعاً، حيث يمكن تفسيره بالتركيب العمري للزوج والزوجة ففي الغالب يحرص الذكور على اختيار الزوجة أصغر سنّاً، حتّى ولو كان الفارق كبيراً، هذا الاتّجاه يكون أكثر وضوحاً لدى السكّان الرّيفيين أو الذين لديهم خلفيّة ريفيّة، هذا الأمر له مظاهر اجتماعيّة أبرزها إنجاب أكبر عدد من الأبناء، وهذا التوجّه لا يقتصر على السكّان الرّيفيين بل لدى سكّان المناطق الحضريّة أيضاً.

أمّا حسب مكان الإقامة فقد ظلّ متوسط حجم الأسرة كبيراً ومتقارباً سوءاً في الرّيف أو الحضر، فقد انتقل العدد من 6,81 فرد سنة 1966 إلى 6,23 فرد سنة 2008 في الوسط الريفي، وفي المقابل انتقل هذا العدد من 5,75 فرد سنة 1966 إلى 5,69 فرد سنة 2008 في الوسط الحضري ممّا يدلّ على التباين في مستوى الخصوبة حيث بلغت 8,5 طفل امرأة سنة 1970 في الرّيف مقابل 7,3 طفل امرأة في الحضر، وانخفض إلى 2,3 طفل امرأة في الرّيف مقابل 2,1 طفل امرأة في الحضر سنة 2006.

ويلاحظ أنّ النّساء بوجه عام بدأن في التحرر من الأطفال عن طريق التحاقهنّ بالعمل وإرسالهم إلى دور الحضانة والمدارس، كما تحررن تدريجيّاً من تربية عدد كبير منهم، وذلك بإنجاب أقل عدد ممكن وفي الفترات التي يرغبن فيها، وذلك باستخدام أساليب تنظيم النّسل العديدة التي بدأت تظهر مؤخّراً ومازال يظهر الجديد منها كلّ يوم(الخولي، 2008، صفحة 104)

2-3 التزايد في نسب العزوبة العمريّة والعزوبة النهائيّة

إنّ حالة الفتاة غير المتزوّجة لا يمكن تحديدها، فقد تكون في فترة زمنيّة قصيرة، أيّ نهايتها تعتبر بداية للزواج المبكّر، وقد تدوم لفترة زمنيّة طويلة فتكون نهايتها بداية للزواج المتأخّر، والدّراسات الدّيموغرافيّة تعتبر متوسّط عمر العزوبة عند الزواج مقياساً يعبّر عن متوسّط عدد السّنوات المعاشة في حالة العزوبة قبل الزواج، ويرجع امتداد أو تقلّص فترة العزوبة إلى عدّة عوامل اجتماعيّة اقتصاديّة أو ثقافيّة، تؤدّي بالشخص أن يقطع أو يواصل حياة العزوبة.

إنّ تأخّر سنّ الزواج الأوّل خاصّة لدى الإناث يعتبر من المحدّدات الأساسيّة لظاهرة العزوبيّة، فبعد أم كان سنّ زواج المرأة غداة الاستقلال لا يتعدّى 18 سنة أصبح اليوم بعد فترة ليست بطويلة في حدود 29 سنة.

أوّلا: الحالة الزواجيّة (المدنيّة)

يقصد بالحالة الزواجيّة دراسة الزواج من الوجهة الكميّة، وما يرتبط بالزواج أو يترتّب عليه مثل الطلاق والترمّل(دحلان، 2007، صفحة 240)

وتسهم الأحوال الاجتماعيّة والاقتصاديّة السائدة في المجتمع في تحديد نسبها واتّجاهها، ولذلك فإنّ الحالة الزواجيّة أو المدنيّة للسكّان ليست ثابتة ولكنّها دائمة التغيّر وهيّ تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصاديّاً واجتماعيّاً(فتحي م.، 2000، صفحة 177)

ولمّا كانت الأمم المتحدة قد أوصت بأن يكون أدنى سنّ للزواج هو الخامسة عشرة، ومن ثمّة فإنّ بيانات الحالة الزواجيّة تضم السّكان من 15 سنة فأكثر(محمد ا.، 2001، صفحة 387)

الجدول21: تطوّر الحالة الزواجيّة (%) الأفراد الأكثر من 15 سنة في الجزائر من 1966 إلى 2008

التعداد	1966		1977		1987		1998		2008	
	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء
عزّاب	62,8	52,5	68	58,1	69,6	61,2	51,1	40,5	51,1	41,6
متزوجون	35,6	36,5	30,8	33,2	29,6	31,7	47,8	49,6	47,9	49,9
مطلقون	0,25	1,56	0,38	1,43	0,29	1,36	0,4	2	0,4	1,5
أرامل	1,02	9,38	0,37	7,08	0,47	5,59	0,7	7,9	0,6	7

المصدر: الدّيوان الوطني للإحصاء

الملاحظ أنّ نسب العزوبة لدى الذكور في ارتفاع مستمر خلال ثلاث تعدادات الأولى، فقد ارتفعت من 62,78% سنة 1966 إلى 68,06% سنة 1970 لتصل إلى 69,6% سنة 1987 لتنخفض هاته النّسب في آخر تعدادين وتستقر بنسبة 51,1% سنة 1998 و2008.

نفس الشيء بالنسبة للنّساء فالارتفاع في نسب العازبات بلغ 52,56% سنة 1966 ليرتفع إلى 58,59% سنة 1977 لتصل إلى 61,22% سنة 1987 لتنخفض في تعداد 2008 وتصل إلى 41,6%.

يمكن تفسير الارتفاع في نسب العزوبة بمشكلة البطالة والسّكن، بالإضافة إلى غلاء المهور، كما أنّ تعقّد الحياة خاصّة في الحضر وتغيّر الذهنيات والقناعات الشخصيّة ساهم كثيراً باهتمام الأفراد بتوفير متطلّبات زواجهم بأنفسهم، بداية من اختيار الشريك إلى غاية الزواج وهو ما يطيل فترة العزوبة.

أمّا بالنسبة للمتزوّجين فنسبة المتزوجون الذكور شهدت انخفاضاً في التعدادات الثلاث الأولى من 35,6% سنة 1966 لتنخفض إلى 29,6% سنة 1987، أمّا بالنسبة للنّساء فقد انخفضت النسبة من 36,5% سنة 1966 إلى 31,75% سنة 1987.

ثم ترتفع هاته النسب في آخر تعدادين لكلا الجنسين لتلقى الثبات في تعداد 2008، حيث يمكن تفسير هذا الانخفاض إلى الأوضاع الأمنيّة والسياسيّة التي كانت تشهدها الجزائر آنذاك، أمّا الارتفاع فراجع إلى ارتفاع عدد الزّيجات ابتدءاً من سنة 2000 نتيجة تحسّن الوضع الأمني والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر بعد العشريّة السوداء.

أمّا فئة المطلّقين فقد شهدت تارة الانخفاض وتارة الارتفاع عند كلا الجنسين، فقد بلغت 0,52% سنة 1966 لتنخفض إلى 0,38% سنة 1977 ثم لترتفع إلى 0,4% سنة 1998 بارتفاع طفيف بالنسبة للذّكور، أمّا عند النّساء فقد بلغت 1,56% سنة 1966 ثم تنخفض إلى 1,43% سنة 1977.

يمكن تفسير هذه الحالة بإعادة الزواج بعد حدوث الطلاق، كما أنّ تعدّد الزوجات يمكن أن يمتص نسبة هامّة من حالات الطلاق عند النّساء، بالإضافة إلى تحرّر الفرد من بعض القيود والقيّم الاجتماعيّة المرتبطة بالزواج سوءاً في توقيته أو الاختيار المناسب لشريك الحياة، ممّا أدّى إلى تغيّر جذري للنموذج الزواجي في الجزائر.

كما تجدر الإشارة إلى التفاوت الكبير بين نسب الترمل عند الذكور والنّساء فقد بلغت 1,02% عند الرّجال و9,38% عند النّساء لتنخفض عند كلا الجنسين مع بقاء التفاوت حيث بلغت 0,47% عند الرّجال و5,59% عند النّساء سنة 1987 و 0,6% عند الرّجال و7% عند النّساء سنة 2008، وهذا المتّفق مع الحقيقة الدّيموغرافيّة التي تقول بأنّ النّساء الأرامل أكثر عادة من الرّجال المترمّلين وذلك لأنّ الرّجال المترمّلين يعاودون الزواج غالبا بعد موت زوجاتهم.

الشكل 36: تطوّر المعدّل الخام للزواج في الجزائر من 1990 إلى 2017

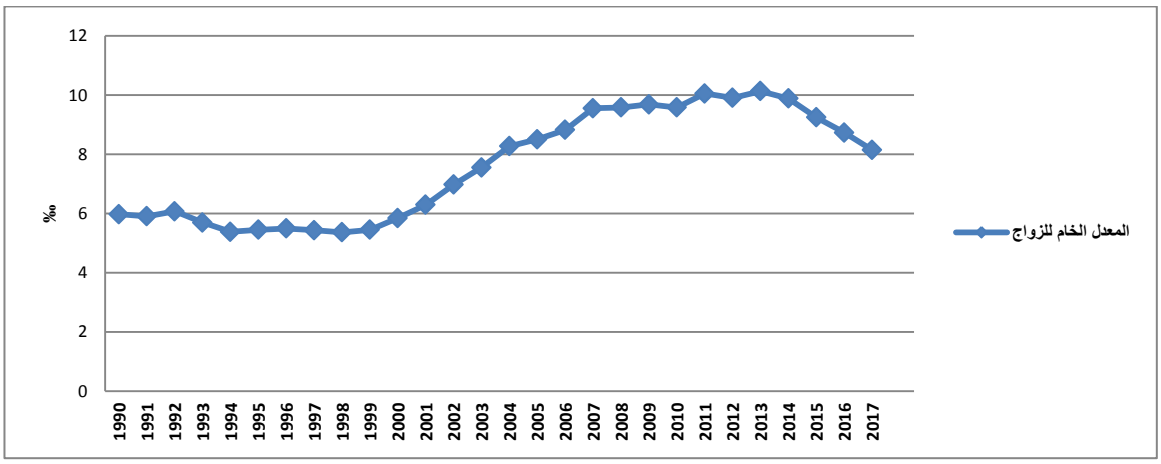

المصدر: الجدول 25 من الملحق

الشكل 37: تطوّر عدد الزيجات في الجزائر من 1990 إلى 2017

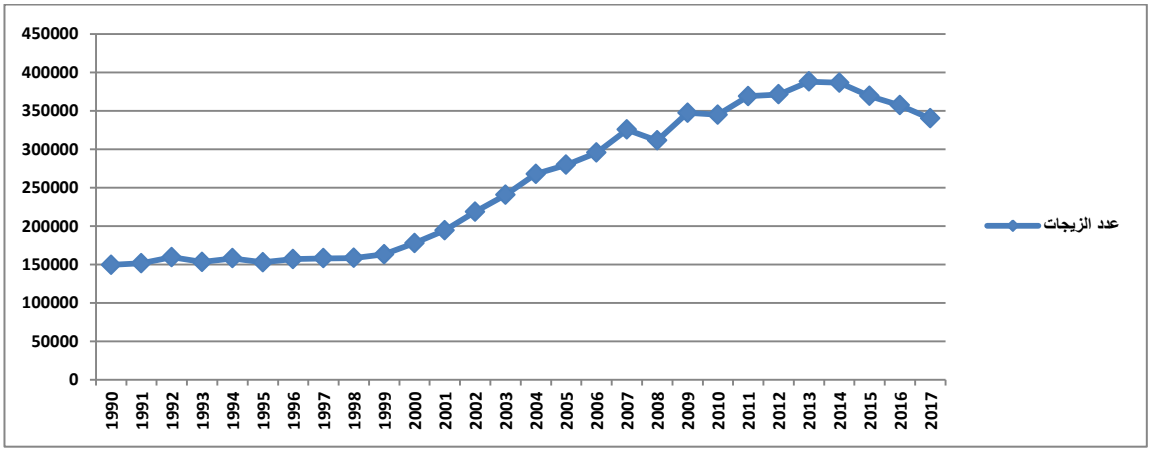

المصدر: الجدول 25 من الملحق

ثانيّا: العزوبة النسويّة

تعدّ دراسة العزوبة حسب فئات السّن مؤشّراً هاماً وإضافياً لتتبع تطوّر نموذج الزواج في أيّ مجتمع، وهيّ تتعلّق بالفئة القادرة على الزواج وهي عموماً تبدأ من سنّ 15 سنة فما فوق، وتخصّ الأشخاص الذّين لم يتزوّجوا لتصل إلى سنّ 50 سنة وتسمّى بذلك بالعزوبة

النهائيّة وهي " تعبّر عن نسبة النّساء الباقيات في حالة عزوبة عن سنّ الخمسين سنة كاملة (kouaouci, 1994, p. 11)"

الشكل 38: تطوّر العزوبة النسويّة حسب فئات السّن خلال تعدادي 1966 و2008

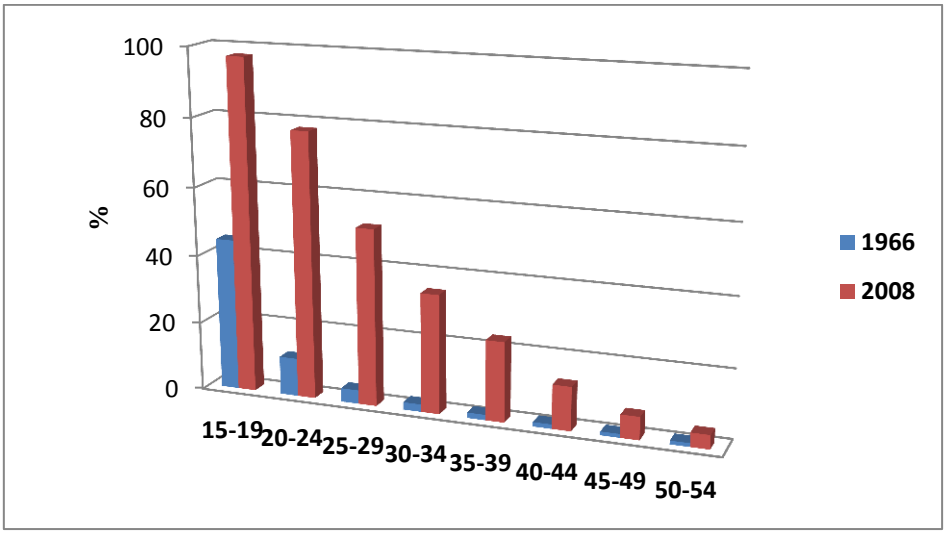

المصدر: الجدول 26 من الملحق

العزوبة النسويّة شبه معمّمة في الفئة العمريّة 15–19 سنة ما عدا في تعداد 1966 فهي لم تتجاوز النّصف وذلك لأنّ النّساء في الماضي يتزوّجون قبل بلوغ الخامسة عشر من العمر.

وسبب ارتفاع العزوبة عند الإناث في تعداد 2008 بالمقارنة مع تعداد 1966 في السنة 15–19 سنة يعود بنسبة كبير إلى تغيّر مكانة المرأة في المجتمع والرّغبة في تحقيق طموحاتها، وذلك بالمساهمة في سوق العمل، بالإضافة إلى تمدرسهنّ ووجودهنّ خاصّة في الطورين الثانوي والجامعي.

إنّ الارتفاع الهائل لنسبة العازبات في الفئة العمريّة 40–44 سنة يمكن تفسيره بأنهنّ كنّ ينتمين إلى الفئة العمريّة 25–29 سنة سنوات التسعينيات، حيث كان الوضع الأمني والاقتصادي جدّ متدهوراً، انعكس سلباً على هاته الفئة حيث ارتفعت النسبة من 1,3% في

تعداد 1966 إلى 12,8% في تعداد 2008، والملاحظ ارتفاع نسب العازبات في الفئة العمريّة الأخيرة والتي تمثّل العزوبة النهائيّة.

الشكل 39: معدّلات العزوبة النهائيّة بين 1987 و2008(‰)

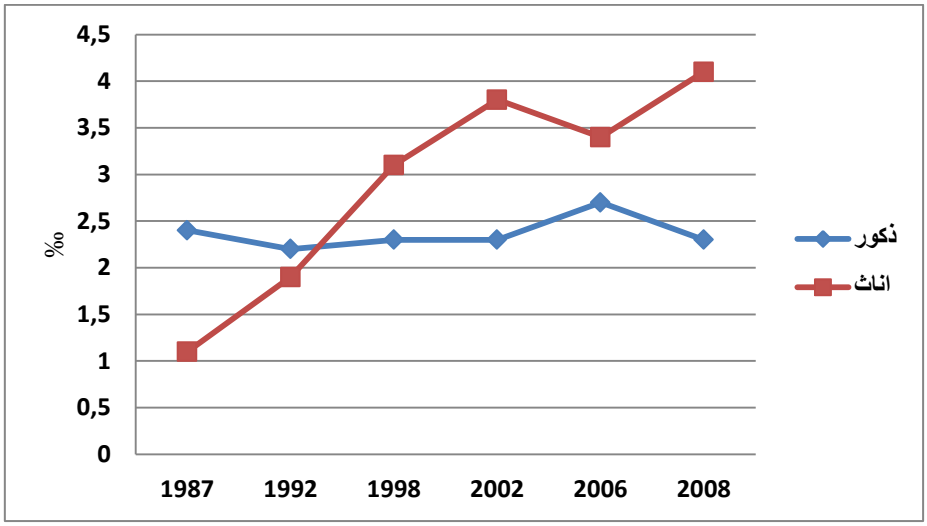

المصدر: الجدول 27 من الملحق

كانت الجزائر تتميّز بعزوبة نهائيّة ثابتة إذ بلغت العزوبة النهائيّة بين الذكور 3,6% سنة 1954 وانخفضت إلى 2,3% سنة 1960 وإلى 1,6% سنة 1969، بينما بلغت عند الإناث 2,9% سنة 1954 وانخفضت إلى 0,9% سنة 1969(مريبعي، 1984، صفحة 135)

والآن أصبحت نسبتها في ارتفاع مستمر في السّنوات الأخيرة إذ وصلت إلى 2,3% بالنسبة للذكور و4,1% بالنسبة للإناث، فهيّ واضحة الاختلاف بين الجنسين، حيث أنّ الارتفاع واضح لدى الإناث.

ثالثا: المميّزات السوسيو اقتصاديّة للنساء العازبات الأكثر من 40 سنة

إنّ ظاهرة تأخّر سنّ الزواج في المجتمع الجزائري قد ظهرت في الآونة الأخيرة نتيجة للتغيرات الهامّة التي شملت مختلف مجالات الحياة، حيث تمكّننا هذه الظاهرة من تحديد سنّ أوّل زواج في مختلف الفئات العمريّة.

وعليه تطرّقنا إلى فئة معّينة من العزّاب وهي فئة النّساء الأكثر من 40 سنة وذلك بالتطرّق إلى خصائصها السوسيو اقتصاديّة.

تبيّن من خلال المسح الجزائري حول صحّة الأسرة سنة 2002 أنّ 26,8% تمثّل العازبات المشغلات و73,2% عازبات غير مشتغلات، وأنّ 39,6% أميّات وعازبات، كما أنّهن يقطن الحضر بنسبة 77,2% وأكثر من نصفهنّ تتراوح أعمارهنّ بين 40-44 سنة مقارنة بالفئة العمريّة 45-49 سنة حيث قدّرت فيها نسبة العازبات بـ 20,95% و21% للّواتي يبلغن أكثر من 50 سنة، أمّا من حيث الإعاقة فمثّلت نسبة 12,4% للنّساء العازبات ذوات الإعاقة الشديدة و81,3% للنّساء العازبات اللّواتي ليس لديهنّ إعاقة (الاسرة، 2002، صفحة 54)

وعليه يمكن استنتاج عاملين لهما دور كبير في انتشار العزوبة النسويّة، فالعامل الأوّل الذّي يتمثّل في وسط الإقامة، فالوسط الحضري تكثر فيه العزوبة لدى الإناث، أمّا العامل الثاني و الذي يتمثّل في الإعاقة الفيزيائية (الجسديّة) حيث تعتبر سبب لعدم زواج الفتيات، وكنتيجة يمكن القول أنّ العوائق الاجتماعيّة والاقتصاديّة تلعب دوراً أساسيّاً في إطالة سنّ العزوبة، دون نسيان البعد الثقافي الذي له أثر كبير في ذلك والذّي يفسّر من خلال المستوى التعليمي للمرأة.

رابعا: معدّلات العزوبة ومستوى تعليم المرأة

يعتبر التعليم من أهمّ المؤشرات التي يقاس بها درجة تقدّم وتطوّر المجتمعات، إذ أنّ تنميّة الأمم والشعوب مرتبطة بالمستوى التعليمي والثقافي الذّي يحقّقه أفرادها، فكلّما زاد المستوى التعليمي للسّكان انعكس ذلك على العديد من الخصائص الاجتماعيّة والدّيموغرافيّة، لهذه الدّول، فارتفاع مستوى تعليم الإناث أدّى في كثير من الدّول إلى ارتفاع سنّ الزواج الأوّل، كما أنّه ينعكس في كثير من الحالات على معدّلات العزوبة في مختلف الفئات العمريّة.

فمن خلال الدّراسة التي أجراها Antoine Philipe عن ارتفاع نسب العازبات في بعض دول إفريقيا ومن بينها السنغال، وجد أنّ التّعليم يحدث فروقاً هامّة بين النّساء العازبات، حيث تبين أنّ معدّلات العزوبة عند المتعلّمات أعلى منها بكثير عن غير المتعلّمات(فافي، 2013)

الشكل40: تطوّر نسب العزوبة النسويّة حسب المستوى التعليمي و الفئات العمريّة سنة 2002

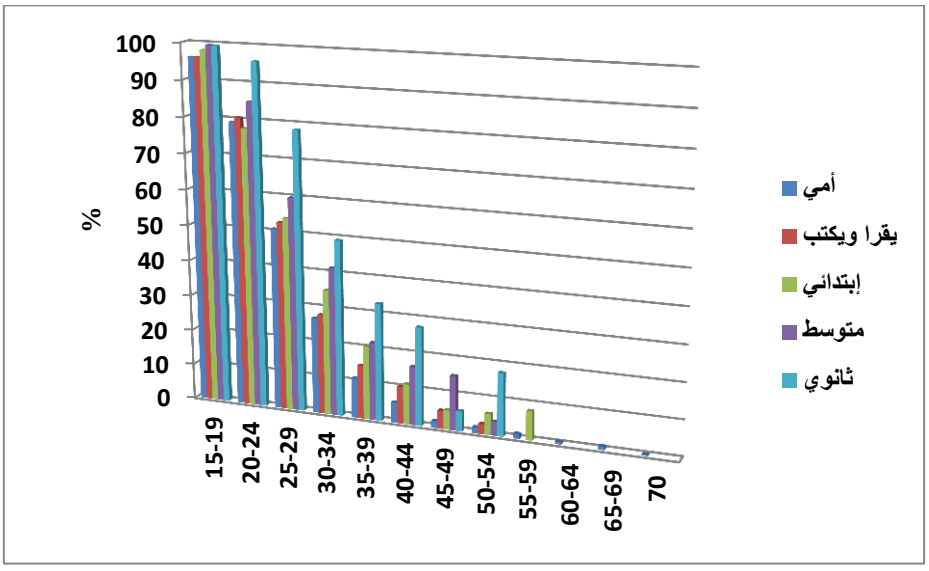

المصدر:الجدول 28 من الملحق

والجزائر أيضا عرفت تغيرات في مستوى الزواج حيث كان للتعليم الدّور الكبير في ذلك، فالنّساء الأقل من 30 سنة لا توجد فروق واضحة بين الأميّات وبين النّساء اللّواتي تجدن القراءة والكتابة، بالإضافة إلى ذوات المستوى الابتدائي.

فالنّساء اللّواتي بلغن المستوى الثانوي يمكن تميزهنّ عن باقي المستويات الأخرى، فالعزوبة مسّت ما يقارب نصفهنّ في الفئة العمريّة 30-34 سنة، فيمكن القول كذلك بأنّ نسبة النّساء العازبات في هذا المستوى هي ضعف النّساء الأميّات و ذلك في نفس الفئة.

كذلك فإنّ العزوبة تقدّر بـ 3 أضعاف في المستوى الثانوي مقارنة بالأميّات في الفئة العمريّة 35-39 سنة، أمّا في الفئة العمريّة 40-44 سنة، فهي تقريباً مهملة عند الأميّات.

3-أساليب الاختيار الزواجي

إنّ العلاقة القائمة بين الجنسين الرّجل والمرأة، لا تعتبر علاقة فرديّة أو بيولوجيّة فحسب وإنّما هي علاقة أخلاقيّة واجتماعيّة، ولهذا يمكن القول بأنّ الزواج ليس مجرّد ظاهرة سيكولوجيّة تخصّ الفردين اللّذين قرّرا الارتباط كلّ منهما بالآخر، وإنّما هو ظاهرة اجتماعيّة تستلزم قبول المجتمع وتصديقه(حسن، 1981، صفحة 15)

3-1 تعريف أسلوب الاختيار للزواج

إنّ لاختيار الزوج أو الزوجة أهميّة كبرى في تكوين الأسرة وتماسكها في المستقبل، وتتدخّل عوامل عديدة في هذا الاختيار كالسّلالة، الطبقة الاجتماعيّة والدّيانة ومستوى التعليم والسّمات الشخصيّة والنفسيّة، لذلك نجد أنّ عمليّة الاختيار الزواجي هي الطريقة التّي يغيّر بها الفرد وضعه من أعزب إلى متزوّج، وهناك بعض الإجراءات المتّفق عليها في جميع المجتمعات لابدّ من إتّباعها لإتمام الزواج، إلاّ أنّ هذه الإجراءات تختلف من مجتمع لآخر، ففي بعض المجتمعات يسمح للأفراد المقبلين على الزواج أن يسهما في عمليّة الاختيار، أمّا

في حالات الزواج المرتّب فإنّ العمليّة تحدث بين أعضاء الجماعة القرابيّة بوجه عام (دعبس، 1995، صفحة 25)

***الأسلوب الذاتي (الشخصي) في الاختيار**

ينطلق من أنّ الزواج مسألة شخصيّة انتهجتها له الحضارة المدنيّة، على جانب العزلة الفرديّة والعلاقات الثانويّة، التي باتت ميزة العلاقات الاجتماعيّة بين أفراد المدينة اليوم، ويشترط هذا النّوع توفّر الحبّ الرّومانتيكي قبل الزواج، نتيجة الاختلاط والاحتكاك بين الجنسين، وأنّ مفهوم الزواج الحرّ يعني عند الطبقات الدّنيا وجود عنصر القهر أو الإكراه على الزواج(شكري، 1981، صفحة 151)

***الأسلوب الوالدي في الاختيار**

قديما أعتبر الزواج شأناً عائليّاً، لهذا كان يرتب من قبل الوالدين والأقارب، وعندما يكون الزواج كذلك، فإنّ الاختيار للزواج يكون عادة من اختصاص الوالدين والأقارب، حيث تراعى فيه مصالح الأسرة وطموحاتها حول الجمال والمال والأخلاق، مسترشدةً بالتقاليد الموروثة، ولا تعطى للعروسين فرصة اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالزواج، وهذا ممّا يجعل الزواج بالإضافة إلى كونه تأسيس لأسرة جديدة، وسيلة لاستمراريّة وثبات الأسرة القائمة(القصير، 1999، صفحة 124)

4- النظريات المفسرة لاختيار شريك الحياة

تعدّدت النظريات المفسرة لاختيار شريك الحياة وتنوّعت في نظرتها لدواعي الاختيار الزواجي ومنها:

1-نظريّة التجانس

ترتكز هذه النظريّة على فكرة أنّ الشبيه يتزوّج بشبيهه، وأنّ التجانس هو الذّي يفسّر عمليّة اختيار النّاس بعضهم بعضاً كشركاء في الزواج، أي أنّ التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعيّة العامّة والسّمات الجسميّة والنفسيّة، ويمكن تعريف الزواج المتجانس بأنّه ميل النّاس شعورياً ولا شعورياً لاختيار شريك تتشابه فيه خصائص الشريكين، ومجموعة الخصائص الاجتماعيّة التّي تحدّد عمليّة اختيار الشريك يطلق عليها معايير الاختيار الزواجي الدّاخلي، وعادة ما يساعد التشابه في الخصائص على وجود علاقة تشاركيّة نتيجة تشابه الأفكار القيم والرّؤى والأنشطة والهويات، وهو الأمر الذّي يزيد من التفاهم بين الزوجين وينعكس على حالة الاستقرار الأسري.

2-نظريّة المعايير

تفسّر هذه النظريّة الاختيار الزواجي على أنّه عمليّة إراديّة تتمّ في ضوء المعايير التي يضعها المجتمع من حيث السّن والمستوى الاقتصادي والدّين والتعليم والمكانة الاجتماعيّة وغيرها، بحيث تكون في ذهن الفرد المقبل على الزواج معايير محدّدة عن مواصفات الشريك بمعنى أنّ المجتمع حدد له ما هو مقبول وما هو مرفوض، وعليه حينها يكون التجارب مع معايير المجتمع، ويرجع الاختيار الزواجي إلى تأثيره بالمعايير المتعلّقة بالسّلوك الإنساني وكذلك بالمعايير الثقافيّة وخاصّة المتعلّقة بالدّين والعمر والمكانة الاجتماعيّة.

3-نظريّة تكامل الحاجات

ترتكز هذه النظريّة على وجود احتياجات تحدّد عمليّة الاختيار الزواجي، هذه الاحتياجات لا تركّز على تشابه الشريك في الخصائص، ولكنّها تركز على مدى توفر خصائص في الشريك تشبع حاجات معيّنة لديه، وكلّما كان التوقّع بالإشباع أكبر زادت

الدّافعيّة نحو اختياره كشريك في العلاقة الزوجيّة، وتفترض هذه النظريّة أنّ دوافع الاختيار الزواجي تكامليّة أكثر منها تجانسيّة، وهذه الفرضيّة تتناقض مع فرضيات نظريّة التجانس التي ترى العكس، وذلك بأنّ الشخص يبحث عن الشبيه عند اتخاذ قرار الاقتران، فأنماط حاجات الأزواج وفق هاته النظريّة تميل للاختلاف أكثر من التشابه(السيد، 2015، الصفحات 21-22)

4-نظريّة التجاوز المكاني

حسب هاته النظريّة، فإنّ عمليّة الاختيار الزواجي تتمّ في نطاق جغرافي معيّن يكون بمنزلة مجال مكاني، يستطيع الفرد أن يختار منه، وهو البيئة التي يعيش فيها سوءاً في السّكن أو المدرسة أو في العمل، حيث تكون الفرصة أكبر للاحتكاك بأفراد الجنس الآخر والذّي يمكّن أن يختار بينهم شريك الحياة(الخولي س.، 1989، صفحة 441)

5-أثر التغيّر الاجتماعي على الاختيار الزواجي في الجزائر

على الرّغم من قدم نظام الزواج فقد تعرّض لتغيّرات نتيجة لما يتعرّض له المجتمع من تحوّلات اجتماعيّة، اقتصاديّة، ديموغرافيّة وسياسيّة، وعلى أيّ حال فقد صمد هذا النظام على مرّ القرون كوسيلة لتشكيل الأسرة الإنسانيّة، ومعرفة هذه التغيّرات التي لحقت بنظام الزواج، من طبيعته وأهدافه وأساليبه والأزمات التي يواجهها نتيجة للتحوّلات العميقة على جميع الأصعدة والتي تشهدها مجتمعات العالم، بما في ذلك العالم المتقدّم والمتخلّف، وبما في ذلك المجتمعات العربيّة والإسلاميّة بما تملكه من خصوصيات دينيّة واجتماعيّة (الساعاتي، 1999، صفحة 119)

فالزواج في المجتمع الجزائري كان يحدث بناءاً على قيّم وعادات المجتمع التقليدي، القائم على أنّ الوالدين هما المسؤولان عن عمليّة اختيار الشريك، لا تهدف إلى اتّحاد رجل

وامرأة بقدر ما تهدف إلى تحالف عائلتين لتحقيق أغراض كثيرة، منها الرّغبة في الاحتفاظ على الثروة داخل العائلة، واستمرار اسم العائلة(Slimane, 1992, p. 43)

حيث يظنّ الآباء أنّه باختيار رشيد منهم للشريك من عائلة المصاهرة أو القرابة سوف يحتفظون بمهمّات كبيرة مع أبنائهم، بينما يرى الأبناء أنّه باختيارهم الفردي للشريك والمبني على العاطفة المتبادلة سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجيّة المقبلة(كسال، 1986، صفحة 90)

فبعد أن كان الأسلوب الوالدي هو السائد والذّي لا يعطي أهميّة لعاطفة الحبّ أو الصلات الشخصيّة الحميميّة بين الشريكين، ظهر الأسلوب الذاتي والتلقائي المبني على العاطفة المتبادلة بالدّرجة الأولى، الذّي انتشر في الوسط الحضري عنه في الوسط الرّيفي، فتوفير فرص الالتقاء يمثّل مشروع التفاعل لتكوين أسرة جيّدة ومتطوّرة ذاتياً (أسرة نوويّة) الذّي تبعه استقلال في السّكن عن عائلة الزوج.

كما تغيّرت النظرة للزواج الخارجي وأصبحت تلقى إقبالاً أكثر من قبل، خاصّة لدى الأفراد الذين يغلبون مصالحهم الفرديّة على مصلحة وعلاقة القرابة، وينطبق هذا على الرّيفيين الذّين انتقلوا إلى حياة المدينة، وعليه برز شكل زواجي جديد هو الزواج الخارجي، الذّي تعدّى نطاق العائلة (الأسرة الممتدة) وساهم في تكثيف العلاقات الاجتماعيّة، وبتغيّر المعطيات والمتمثّلة في الحراك الاجتماعي وخروج المرأة للتعليم والعمل وبروز الاستقلاليّة الفرديّة، وغيرها من أساليب التقدّم المادّي والفكري، وتغيّر الكثير من المفاهيم والأدوار بالنسبة للأفراد، أدّى إلى اختلاف نظام الزواج من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب العصري، هذا الاختلاف يكمن أساساً في عمليّة الاختيار وكذا سنّ الزواج، النظرة إلى الزواج، النظرة إلى الأطفال والعدد المرغوب فيه(بوتفنوشت، 1984، صفحة 259)

فمن مؤشرات الحداثة في المجال الاجتماعي تدمير العلاقات الأوليّة المبنيّة على الأفعال التضامنيّة المباشرة، ذلك ما يؤدّي إلى تساقط النظام الأبوي السلطوي، ممّا يتيح للمرأة أن تقوم بدور أكثر فاعليّة في مجتمع أقل قمعاً، القادرة على اتخاذ قرارات مبنيّة على المعرفة متحرّرة من البني التقليديّة(عماد، 2006، صفحة 219)

فقديما لم تسمح العادات والتقاليد والقيّم التقليديّة باختلاط الجنسين، وكان كثير من الأزواج لا يرون زوجاتهم إلاّ في ليلة الزفاف، أمّا الآن فقد تغيّر الوضع إذ أنّ العمل المشترك والدّراسة المشتركة والانضمام إلى الجمعيات والأحزاب السياسيّة، وعلاقات الجوار وغيرها، كلّ ذلك أتاح للرّجل رؤية الفتاة قبل الإقدام على الزواج بها(بركات، 1985، صفحة 200)

عرف الزواج في الجزائر مظاهر جديدة تبدأ بربط علاقة صداقة بين الإناث والذكور هذه العلاقات التي تنتهي بالزواج أو حتّى تأخّر أو عدم الزواج، وتكون هذه العلاقة بين الجنسين من الحيّ نفسه أو داخل أماكن العمل والدّراسة كمظهر يفضّل فيه الفرد التعرّف على الفتاة خارج محيط العائلة(Addi, 1999, pp. 84-85)

إضافة إلى التحضر والتحديث الذّي فتح مجالاً أوسع لاختيار الشريك حيث ساهما في فتح أفاق واسعة لنيل درجات وظيفيّة أعطت لمن يشغلونها مراكز اجتماعيّة تغلبوا بها على أنسابهم وأعطتهم فرصاً للزواج من بنات الأسر العريقة(محجوب، 2011، صفحة 93)

فعلى الرّغم من أنّ الزواج يعدّ واحداً من أهمّ الحقوق الإنسانيّة، إلاّ أنّ الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة المعاصرة أصبحت تقف حائلاً دون حصول الشاب على هذا الحق بنفس السهولة التي كانت في الماضي، كما طغت مفاهيم مستحدثة فيما يتعلّق بالزواج مثل التملّك الفردي، والمقاييس الماديّة، ولم يعد للعلاقات البشريّة أهميّة عمّا كانت في الفترات السابقة(رضوان، 1989، صفحة 238)

6-أثر التغيّر الاجتماعي على فارق السّن بين الزوجين في الجزائر

يعتبر الفرق العمري بين الزوجين من المتغيّرات ذات الدّلالة الدّيموغرافيّة، التي ترصد وتفسّر أنماط الزواج السائدة في المجتمع، والتّي تعكس إلى حدّ معيّن فوارق النوع الاجتماعي، فاختلاف العمر بين المرأة والرّجل من شأنه أن يقوّي سيطرة الرّجل على المرأة خاصّة لو تزوّجت المرأة في سنّ مبكرة، وهو ما يحدث عادة ويحرمها من المساهمة في صنع القرار(شقير، 2004، صفحة 31)

ويكون هذا المؤشّر مرتفعاً نسبيّاً في المجتمعات الأبويّة التي تتميّز بسلطة الرّجل الكبيرة، وضعف مكانة المرأة سوءاً من النّاحيّة الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة، على عكس المجتمعات التي يكون فيها المساواة بين الرّجل والمرأة، فالفرق في هذه الحالة يكون أقل، والوضع في المجتمعات العربيّة يختلف عن المجتمعات الغربيّة، أين تمنح للمرأة حريّة اختيار شريك الحياة، في حين أنّ المرأة العربيّة لا تزال في كثير من الأحيان مقيّدة بالمعايير الاجتماعيّة والثقافيّة التي تحدّد توجهاتها في اختيار شريك الحياة، ولعلّ العوامل النفسيّة، الثقافيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لها تأثير كبير في اختلاف الفروق العمريّة بين الأزواج، وهذه الفروق تكون أقل في الأعمار الصغيرة وتزيد كلّما تقدّم السّن، وزيادة الفروق بين الزوجين قد تؤثّر على العلاقات بين الزوجين كما أنّها تؤثّر على الخصوبة.

الجدول22: تطوّر متوسط سنّ الزواج و فارق السّن بين الزوجين

	1954	1966	1970	1977	1987	1992	1998	2002	2006	2008
نساء	19,6	18,3	19,3	20,9	23,7	27,2	27,8	29,6	29,8	29,3
رجال	25,2	23,2	24,4	25,3	27,6	30,1	31,3	33	33,5	33
فارقالسّن	**5,6**	**5,5**	**5,1**	**4,4**	**4**	**3,9**	**3,2**	**3,4**	**3,7**	**3,7**

المصدر: Dynamique Démographique en Algérie, p13

من خلال الجدول يلاحظ التراجع الملموس في الفروق في السّن بين الأزواج، حيث كلّما ارتفع سنّ زواج المرأة، كلّما كان الفرق بينها وبين زوجها أصغر، ففي سنوات الخمسينات والسّتينات كان الزواج المبكّر للذكور والإناث هو السائد والفرق في السّن بين الزوجين مرتفع، إلاّ أنه مع آخر تعداد ارتفع متوسّط سنّ الزواج لكلا الجنسين صاحبه تراجع الفرق في السّن بين الزوجين، حيث وصل إلى 5,6 سنة في تعداد 1954 لينخفض إلى 3,7 سنة في تعداد 2008.

وقد يعود هذا التراجع إلى عوامل مختلفة منها، تراجع تدخّل الوالدين في مسألة الاختيار الزواجي بالإضافة إلى بعض الخصائص والظروف الاجتماعيّة كمستوى التعليم وولوج سوق العمل خاصّة بالنسبة للمرأة والسّن عند أوّل زواج.

في الماضي كان الفرق الكبير بين الزوجين بالنسبة للعمر مقبولاً ولم يكن عائقاً للزواج، فليس هناك ما يمنع أن يكبر الزوج زوجته بعشرين عاماً أو أكثر.

فالتقلّص الواضح في فارق السنّ بين الزوجين في الجزائر يدلّ على مشاركة أكثر للبنت في اختيار الزوج، إذ يعتبر الفارق المرتفع لسنّ الزواج مؤشراً للزواج المدبّر من طرف الأسرة، والذّي لا يؤخذ فيه رأي الفتاة.

ساهم التغيّر الاجتماعي الذّي شهده المجتمع الجزائري، إلى إحداث تغيرات على نمط الزواج و أساليبه وعوامله، فقد ساهم هذا التغيّر في اتّساع شبكة الاتصال الاجتماعي وفرص الالتقاء بالجنس الآخر، وبروز معايير انتقاء جديدة كالتوافق والتجانس العلمي والثقافي والعاطفي، كما شكل كلّ من خروج المرأة للعمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي إلى تغيّر قيّم الزواج والإنجاب لدى المرأة وتبنّي أفكار وسلوكيات جديدة تتماشى مع متطلبات التنميّة والتحضر

خلاصة

يبقى الزواج في الجزائر كما في باقي الدّول العربيّة فهو من الناحيّة الاجتماعيّة والدّيموغرافيّة عرف تغيّرات عميقة، ظهرت في نمط الاختيار الزواجي، وارتفاع سنّ أوّل زواج، وزيادة نسب العزّاب، وتراجع الفروق في السّن بين الزوجين، فكلّ هذه التغيرات التّي طرأت على الزواج إنّما تعكس تغيّراً في الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة، خاصّة في مجال التعليم والشغل بالإضافة إلى تغيّر نمط التفكير.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد

يعتبر الزواج في الجزائر ظاهرة مرتبطة بشكل كبير بالعادات والقيّم الاجتماعيّة، حيث لا يتحدّد إلا في إطاره الشرعي والدّيني، بغية تكوين أسرة مثاليّة وبطبيعة الحال إنجاب الأطفال وتربيتهم وفق المعايير والقيّم التي يراها الزوجان مناسبة.

ولقد عرفت الجزائر تغيرات عميقة مسّت جوانب عديدة من الحياة الاجتماعيّة وكان لذلك دور كبير في تغيّر مسار الزواج، وهذا ما نسعى إلى إبرازه من خلال هذه الدّراسة، مركّزين على عاملي تعليم وعمل المرأة لمعرفة مدى مساهمتهما في استقرار أو تغيّر نموذج الزّواج لدى أفراد العيّنة المدروسة

بجامعة أبي بكر بلقايد بولاية تلمسان، حيث اشتملت الدّراسة على المؤشّرات التالية (السنّ الحالي للمبحوثات العازبات، سنّ الزواج الأوّل للمبحوثات المتزوّجات، المستوى التعليمي ووظيفة الزّوج، اختيار الشريك بالإضافة إلى مؤشّر حجم الأسرة.)

1- إجراءات الدّراسة الميدانيّة

تشمل الدّراسة الميدانيّة 400 امرأة من جامعة تلمسان بمستوى تعليمي عالي (طالبات الدّراسات العليا، أستاذات دائمات)، تمّ استجوابهم في جامعة أبي بكر بلقايد بالقطب الجديد عبر كليّاتها المختلفة سنة 2017-2018.

ضمّت العيّنة مجموعة طالبات الدّراسات العليا والأستاذات الجامعيات الدّائمات، تراوحت أعمارهنّ مابين 25-54 سنة، تمّ اختيار العيّنة بطريقة المعاينة الحصصيّة عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على كلّ امرأة أنهت دراستها العليا أو في طور التحضير للإنتهاء منها، سواءا كانت عاملة كأستاذة دائمة في الجامعة أو خارج المحيط الجامعي، وذلك باختلاف حالتها العائليّة، تمّ الاعتماد في المعاينة الحصصيّة على خاصية الكليّات الموجودة في الجامعة وخاصيّة المؤهّل العلمي للمستجوبات من أجل تحديد العيّنة انطلاقا من النّسب الموجودة في المجتمع.

اعتمدنا على المنهج **الكمّي** من خلال التعامل مع معطيات مفصّلة ونسب ذات دلالة إحصائية قصد الاقتراب من الدقّة والموضوعيّة حيث تمّ اللّجوء إلى مختلف التعدادات السكّانية والمسوح الوطنيّة والاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية كالنّسب والمعدّلات كما اعتمدنا على مقارنة نتائج الدّراسة الميدانيّة وذلك بين المبحوثات العازبات والمبحوثات المتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج من حيث سنّ الزواج الأوّل ومدّة العزوبة، طريقة الاختيار الزواجي وحجم الأسرة المرغوب فيه.

تضمّنت استمارة البحث 40 سؤالا مقسّمة إلى خمسة محاور.

المحور الأوّل: يتضمّن البيانات الشخصيّة

المحور الثاني: بين الزواج وبين تعليم وعمل المرأة

المحور الثالث: الاختيار الزواجي

المحور الرّابع: حجم الأسرة

وتشمل هذه الأسئلة إجابة عن مجموعة من المتغيّرات التاليّة

-متغيّرات سوسيو ديموغرافيّة: كالسّن، مكان الإقامة، الحالة المدنيّة، سنّ الزواج الأوّل، عدد الأطفال...

-متغيّرات سوسيولوجيّة: المستوى التعليمي للزّوج، المستوى التعليمي للوالدين، اختيار الشريك...

-متغيّرات اقتصاديّة: الوضعيّة المهنيّة للمبحوثة، الوضعية المهنيّة للزوج....

2-التعريف بمنطقة الدّراسة(جامعة تلمسان)

تمّ إنشاؤها أوّل مرّة سنة 1974 كمركز جامعي، حيث وخلال الفترة 1974-1980 كان المركز الجامعي يقدّم إمكانية مواصلة التعليم العالي في الجذوع المشتركة للعلوم الدّقيقة والبيولوجيا فقط، ثمّ تطوّر التعليم بعد ذلك ليصبح أكثر تشعّبا، وليغطّي مع مرور السّنوات مختلف الاختصاصات، معطيا بذلك الفرصة للطالب لمتابعة كلّ دراساته الجامعيّة بتلمسان، وتطوّر التعليم ما بعد التدرّج الأوّل من مجمل الشعب المدروسة في تلمسان وأخيرا تمّ افتتاح ما بعد التدرّج الثاني سنة 1991-1992.

جدول إحصائي يمثّل توزيع أفراد مجتمع الدّراسة

الكليّات / المؤهّل العلمي	كليّة العلوم	كليّة علوم الطبيعة والحياة	كليّة الاداب واللّغات	كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة والاسلاميّة	المجموع
أستاذة دائمة	159	106	482	130	**452**
طالبات الدراسات العليا	232	273	482	251	**1238**
المجموع	**391**	**379**	**612**	**308**	**1690**

المصدر: رئاسة جامعة تلمسان، فيفري 2018

جدول إحصائي يمثّل توزيع عيّنة الدّراسة

الكليّات / المؤهّل العلمي		كليّة العلوم	كليّة علوم الطبيعة والحياة	كليّة الاداب واللّغات	كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة والاسلاميّة	المجموع
أستاذة دائمة	التكرار	38	25	31	13	107
	حسب المؤهّل العلمي%	35.1	23.4	28.8	12.6	100
	حسب الكليّة%	40.7	28	21.2	18.5	27
طالبات الدّراسات العليا	التكرار	55	65	114	59	293
	حسب المؤهّل العلمي%	18.7	22	39	20.3	100
	حسب الكليّة%	59.3	72	78.7	81.5	73
المجموع	التكرار	93	90	145	72	400
	حسب المؤهّل العلمي%	23.1	22.4	36.2	18.2	100
	حسب الكليّة%	100	100	100	100	

تمّ الحصول على القيمة 38 والتّي تمثّل إجمالي عيّنة الأستاذات الدّائمات لكليّة العلوم:

$$\frac{n.Np}{N} = \frac{400.159}{1690} = 38$$

أمّا القيمة 55 والتّي تمثّل إجمالي عيّنة طالبات الدّراسات العليا لكليّة العلوم:

$$\frac{n.NE}{N} = \frac{400.232}{1690} = 55$$

والقيمة 93 والتّي تمثّل إجمالي عيّنة الأستاذات الدّائمات وطالبات الدّراسات العليا لكليّة العلوم:

$$\frac{n.(NP+NE)}{N} = \frac{400.(159+232)}{1690} = 93$$

3-تحليل نتائج البحث الميداني

توزيع أفراد العيّنة حسب السّن والحالة العائلية

الشكل 01: توزيع أفراد العيّنة حسب الفئات العمريّة

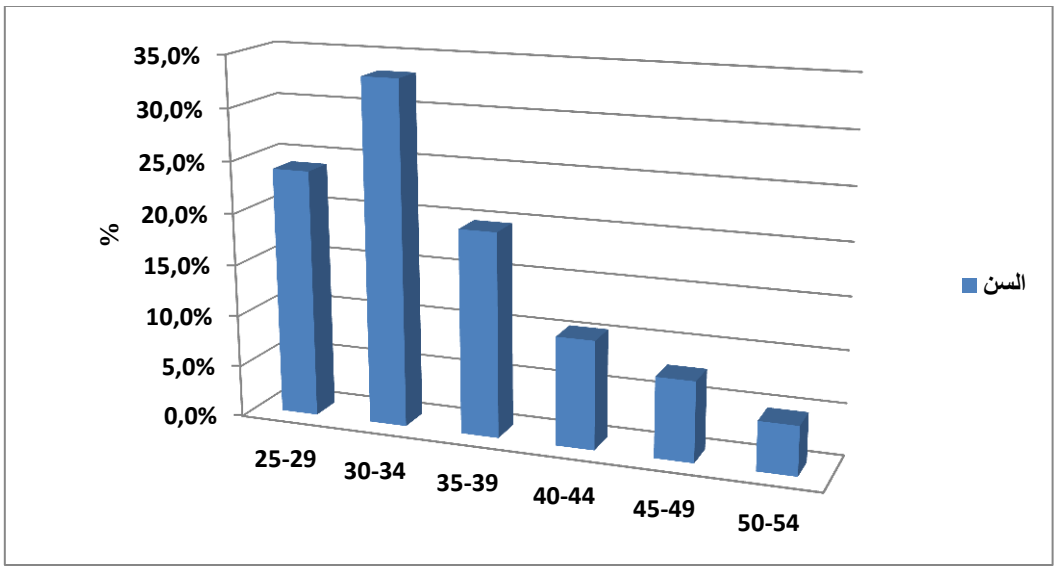

الشكل 02: توزيع أفراد العيّنة حسب الحالة العائلية

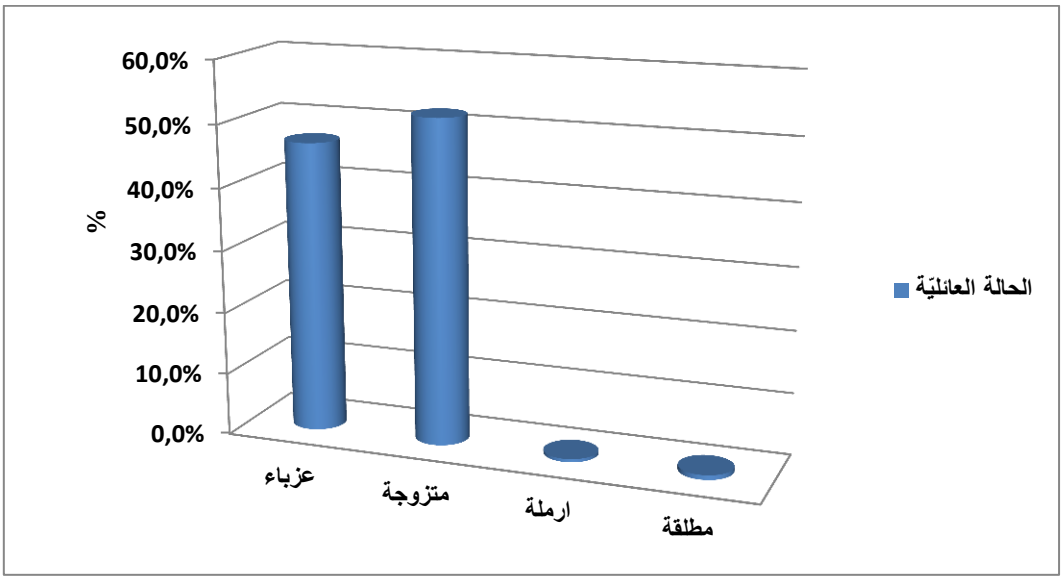

شملت العيّنة المدروسة 400 من أستاذات وطالبات الدّراسات العليا بجامعة تلمسان تتراوح أعمارهنّ ما بين 25 و52 سنة وباختلاف الحالة العائلية، موزّعات حسب الفئات العمريّة التاليّة

ما بين 25–29 سنة تضمّ 96 امرأة، 30–34 سنة تضمّ 133 امرأة، 35–39 سنة تضم 79 امرأة، 40–44 سنة تضمّ 42 امرأة، 45–49 سنة تضمّ 31 امرأة، 50–54 سنة تضمّ 19 امرأة.

ومن خلال الدّراسة الوصفيّة يتّضح أنّ العيّنة تضمّ 77,1% امرّأة تتراوح أعمارهنّ بين 25–39 سنة و 18.3%امرأة تتراوح أعمارهنّ بين 40–49 سنة و4,8% امرأة تجاوز سنهنّ 50 سنة.

هذا التفاوت في نسب سنّ أفراد العيّنة دليل على المسؤولية الملقاة على عاتقهن سواءً الأبحاث المتعلّقة بطلبة الدّراسات العليا بالإضافة إلى العمل سواءً كان التدريس في الجامعة في إطار السّاعات الإضافية، أو خارج الجامعة(الاستاذات غير دائمات) هذا من جهة، ومسؤولية التدريس الجامعي والمهام البيداغوجيّة الموكلة إلى الأستاذات الدّائمات في المؤسسة الجامعيّة من جهة أخرى.

هذا ما يشير إلى التقدّم الذي أحرزته المرأة في مجال التعليم، فقد حقّقت تقدّماً كبيراً في مجال التعليم على مستوياته الثلاثة، لكن في شكل أوضح على مستوى التعليم العالي، مقارنة بالتقدّم الذي حققه الرّجل، وهذا ما بيّناه في الفصل الأوّل الأمر الذي قد يشير إلى ثلاث عوامل أساسية

1–أنّ فرصاً أكبر أصبحت متاحة لتعليم المرأة.

2–زيادة اهتمام المرأة بالتعليم مقارنة باهتمامها بتكوين أسرة في مرحلة مبكرة من حياتها، سواءً في التحصيل الدّراسي أو الحياة الشخصيّة والسّلوكيات.

3–تسرّب أكبر للذّكور من الإناث في مرحلة التعليم الثانوي والعالي إلى سوق العمل.

أمّا بالنسبة للحالة العائلية فنلاحظ النسب تقريباً متقاربة بين فئة المتزوّجات وفئة العازبات حيث قدّرت النسب بـ 46,8% و52% على التوالي، هذا التقارب في نسب المتزوّجات والعازبات يسمح لنا بالمقارنة ونظرة كلّ فئة من الفئتين حول التغيّرات التّي مست ميدان الزواج، من خلال عاملي تعليم وعمل المرأة، أمّا نسبة الأرامل والمطلّقات فكانت نسبتهما ضئيلة، فقدّرت نسبة الأرامل بـ 0,5% ما يعادل أرملتين و 0,8% امرأة مطلّقة أي ما يعادل ثلاث نساء مطلّقات.

الشكل 03: السّن والحالة العائلية

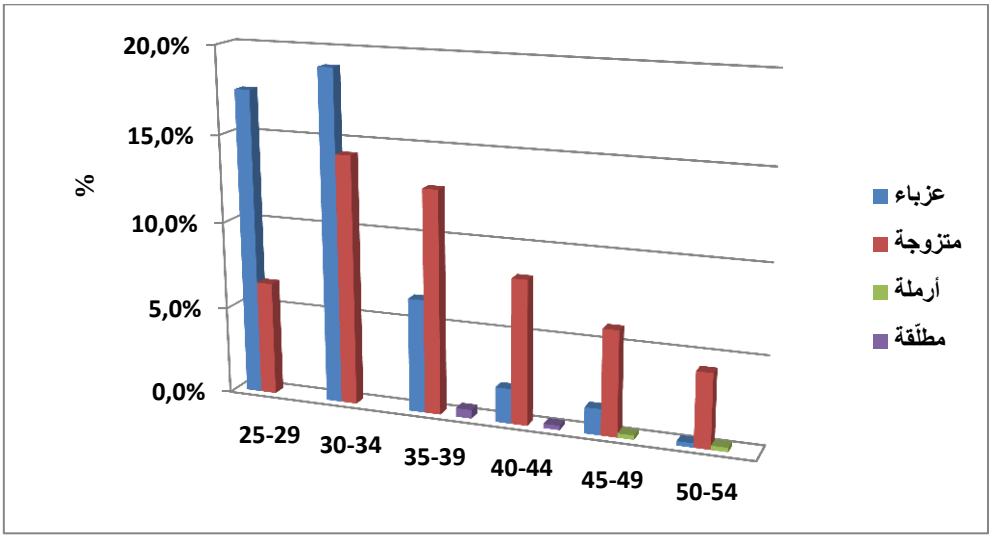

من خلال القراءة الإحصائيّة للشكل يتّضح أنّ 43% من النّساء في سنّ العزوبة يتراوح سنهنّ ما بين 25–39 سنة و 2% من النّساء العازبات سنّهن بين 40–44 سنة و1,5% من النساء في حالة عزوبة قارب سنّها سنّ العزوبة النهائية و 0,2% أي ما يعادل امرأة واحدة في سنّ عزوبة نهائيّة والتّي تتعلق بمن وصلوا سنّ الخمسين سنة بدون زواج.

وفي هذا الصدد نشير إلى دراسة زهية وضّاح بديدي التي تؤكّد أنّ المجتمع الجزائري يعرف تواجد كبير للنّساء في الجامعات مقارنة بالرّجال، لكن حظوظ المتفوّقات منهنّ في الزواج أصبحت أقل(bididi, 2005, p. 31)

وكذا دراسة نصر الدّين حمودة وكهينة شرفي فرّوخي التي ترى أنّ زيادة مستوى العزوبة النهائيّة أكثر انتشارا عند النّساء بالمقارنة مع الرّجال، وهاته الزيادة تفسّر إلى أنّ هيكل السكّان في المستوى التعليمي له تأثير حقيقي على مدّة العزوبة، فالأجيال الجديدة هي أكثر تعليما من الأجيال القديمة وهذا ما ينطبق أكثر على فئة النّساء، ففي سنة 1998 بلغ معدّل عزوبة النّساء الجامعيات 10% واللاّتي يبلغن 40 سنة، ليصل معدّل النّساء العازبات من 40-44 سنة 12% سنة 2008(ferroukhi, 2009, p. 13)

وعليه يمكن تفسير هاته النّسب بالانتقال الدّيموغرافي السريع، مع امتداد فترة الدّراسة وارتفاع مستوى تعليم الفتيات، إضافة إلى مشاركة قوّة العمل الأنثويّة.

بالنّسبة للمتزوّجات سنهنّ يتراوح ما بين 25-54 سنة بنسبة 52% أمّا عن الأرامل نلاحظ أنّ نسبة 0,5% أعمارهنّ بين 45-54 سنة و المطلّقات بنسبة 0,8% أعمارهنّ ما بين 35-44 سنة.

المستوى التعليمي للوالدين

الجدول 01: المستوى التعليمي للوالدين

المستوى التعليمي	أمّي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	تكوين مهني
الأب	36	41	45	182	84	12
%	9	10,3	11,3	45,5	21	3
الأم	53	63	91	157	36	0
%	13,3	15,8	22,8	39,3	9	0

يتّضح من خلال الجدول01 أنّ أعلى نسبة تمثّل المستوى الثانوي بـ 84,8%تليها المتوسط بـ 34,1% ثم الجامعي بـ 30% و ابتدائي بـ 12,3% و دون المستوى ب13,3% وأدنى نسبة تمثّل تكوين مهني بـ 3% حيث نجد هذه النسبة لدى الآباء فقط.

من خلال الدّراسة الوصفية للمستوى التعليمي لأولياء العيّنة المدروسة أدّى بنا إلى التمييز بوجود ارتفاع في المستوى الثانوي، ويليه المستوى الجامعي بعد المستوى المتوسّط

بنسب متقاربة، وذلك لأنّ ذوي المستويين الثانوي والجامعي لديهم رصيد معرفي وثقافي يؤثّر في مدى إدراكهم لما يحتاجه الأبناء وطرق تحقيق تلك الاحتياجات العامّة.

فقد أشارت معظم الدّراسات العربيّة منها والأجنبيّة إلى أنّ مستوى تحصيل الوالدين له تأثير في تحصيل الأبناء، حيث تشارك أبناءها في اتخاذ القرارات الأسريّة وخاصّة في مستقبلهم الدّراسي، ويعتبرون التعليم الجامعي أساسيّاً لمستقبل أبنائهم العلمي والمهني.

كما أنّ مستوى التعليم العالي الذي بلغته الفتيات في بلادنا يجعل من الصّعب على الأهل الوقوف أمام رغبة بناتهم في إعطاء قيمةاجتماعية واقتصادية لمستواها التعليمي، بدخولها إلى الحياة المهنيّة.

ويمكننا إرجاع سبب ارتفاع المستوى التعليمي للأب مقارنة بالأمّ إلى الظروف الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والتعليميّة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري إبّان الفترة التي كانوا يزاولون فيها الدّراسة، حيث لم يكن يعطى أهميّة للتعليم العالي للفتاة، وأيضاً عدم توفّر مؤسسات التعليم بكثرة وصعوبة التنقّل خاصّة في المناطق النائيّة وشبه النائيّة ممّا كان يشكل عائقاً لمواصلة المشوار الدّراسي.

الشكل 04: توزيع أفراد العيّنة حسب المستوى التعليمي للزوج

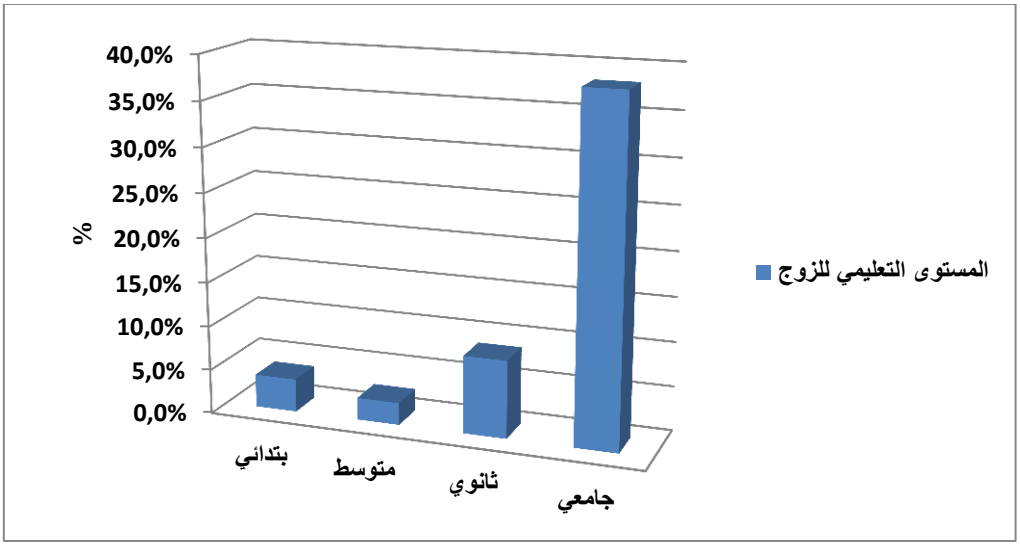

يمثّل الشكل04 توزيع أفراد العيّنة المدروسة حسب المستوى التعليمي لأزواجهنّ، حيث أنّ أغلبية أزواج أفراد العيّنة ذوي مستوى جامعي فمن بين 4, 53% من النّساء المتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج نجد أنّ 38,3% أزواج ذوي مستوى تعليمي عالي، 5,8% مستوى ثانوي، 2,5% مستوى متوسّط و3,8% مستوى ابتدائي، من هنا يتبين وجود توافق تعليمي بين الزوجين ممّا له دور في خلق جو من التفاهم، الأمر الذي يؤدّي إلى تقوية الرّابطة الزوجية واستمراريّة تلك العلاقة، هذا التقارب له دخل كبير في مناقشة مسألة تنظيم النّسل وكذا الاتفاق على عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم.

كما يمكن تفسير هذا التوافق التعليمي بين الزوجين، إلى الوسط الجامعي الموجود فيه أفراد العيّنة باعتبارهنّ صاحبات دراسات عليا ومنهنّ من أنهى هاته الدّراسات، فقد أصبحت الجامعة وسط للتعارف بين الزوجين.

مع ذلك نجد أنّ 25 متزوّجة زوجها بمستوى ابتدائي ومتوسّط بنسبة 6,3% ومع أنّها نسبة ضئيلة إلاّ أنّه لفت انتباهي تصريح إحدى المبحوثات بقولها أنّ التوافق العلمي ليس المؤشّر الوحيد للتوافق الزواجي، إذ أنّ مستوى الوعي والثقافة لدى الفرد سواءً كان ذكراً أو أنثى ليس مرتبط بالضرورة بالمستوى التعليمي.

الشكل 05: توزيع أفراد العيّنة حسب وظيفة الزوج

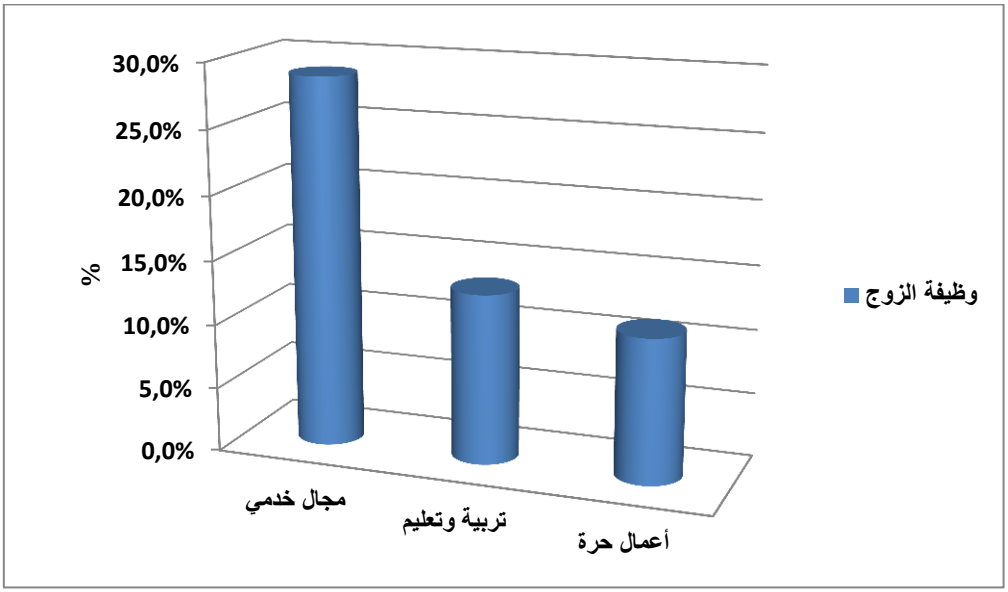

نلاحظ من خلال القراءة الإحصائية للشكل أنّ أزواج المبحوثات يمارسون نشاط اقتصادي سواءً كان حرّ أو حكومي.

أمّا بالنّسبة لنوع النشاط الممارس نلاحظ أنّه من بين 53,3% مبحوثة متزوّجة نسبة 28,8% أزواجهنّ يعملنّ بالمجال الخدمي (قطاع البريد، صيادلة، أطباء، الإدارة...) تليها نسبة 13,3% في مجال التربيّة والتعليم بينما نجد 11,3% في مهن حرّة (تجار، محاماة، مقاولة،...).

هذا ما يؤكّد وجود التوافق التعليمي بين الزوجين، فبما أنّ المبحوثات لديهنّ توافق في المستوى التعليمي والذي هو الجامعي فمن الطبيعي سيكون هناك توافق مهني.

الشكل 06: توزيع المبحوثات حول السنّ المثالي لزواج الفتاة

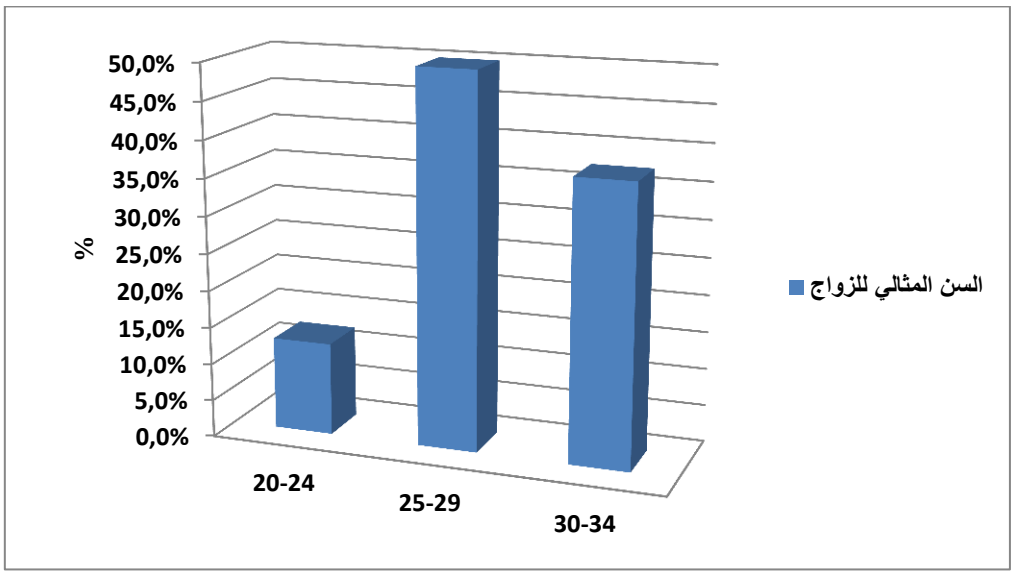

الشكل 07: توزيع المبحوثات حول أنسب وقت لزواج الفتاة

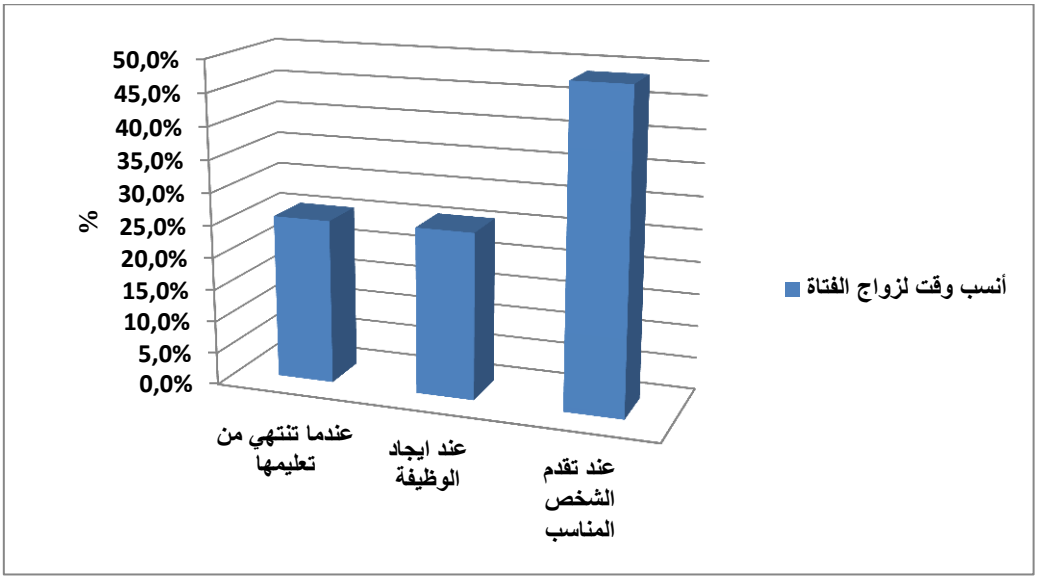

من خلال معطيات الشكل06 يتّضح أنّ أكبر نسبة من المبحوثات صرّحن أنّ السّن المثالي للزواج بين 25-34 سنة بنسبة 87,5% (50% ما بين 25-29 سنة و 37,5% ما بين 30-34 سنة) بينما تبقى نسبة 12,5% صرّحت بأنّ السّن المثالي لزواج الفتاة يكون بين 20-24 سنة.

وبالتالي نلاحظ تأخّر السّن المناسبة للزواج لدى المبحوثات مقارنة بالماضي، فالتحوّلات الكبيرة التّي مّست مختلف جوانب الحياة، ومنها الجانب الاجتماعي أثّر على الأسرة في نشأتها وتأسيسها.

فقد كان معدّل زواج المرأة بين سنتي 1948 و1954 من 20 سنة إلى 16 سنة على التوالي، ليصل بعد الاستقلال إلى 18,3 سنة عام 1966 و19,3 سنة عام 1970 و20,9 سنة عام 1977.

يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى رغبة الفتاة في المؤهّل العلمي والأكاديمي، بالإضافة إلى مدى السعي لمواصلة التعليم والحصول على الشهادات العليا وارتفاع مستوى طموح النجاحات الشخصيّة.

أمّا فيما يخصّ أنسب وقت لزواج الفتاة الشكل07، فنسبة 51,3% صرّحن أنّ أفضل وقت لزواج الفتاة هو عند انتهائها من تعليمها وإيجاد الوظيفة، ونسبة 48,8% صرّحن بتقدّم الشخص المناسب يكون أنسب وقت لزواج الفتاة، إلاّ أنّ أغلب المبحوثات اللّواتي صرّحن بتقدّم الشخص المناسب، أكّدن على أنّ هذا الشخص المناسب هو الذي يتفهّم ويتقبّل تعليم الفتاة وبحثها عن الوظيفة، وبالتالي جلّ المبحوثات يركّزن على التعليم والعمل.

هذا ما يؤكّد التغيّرات الهامّة التي شهدتها المرأة من حيث المكانة والدّور، بحيث أصبحت تسعى إلى إثبات ذاتها في المجتمع من خلال التعليم والعمل، فارتفاع مستواها التعليمي واستقلالها المادّي غيّر من نظرتها نحو بعض السّلوكيات الاجتماعيّة في مقدّمتها الزواج، حيث يعتبر هذا أحد العوامل التي ساهمت في التقليص المحسوس من مستويات الإنجاب.

الشكل 08: توزيع أفراد العيّنة حسب السنّ المثالي للزواج والحالة العائليّة

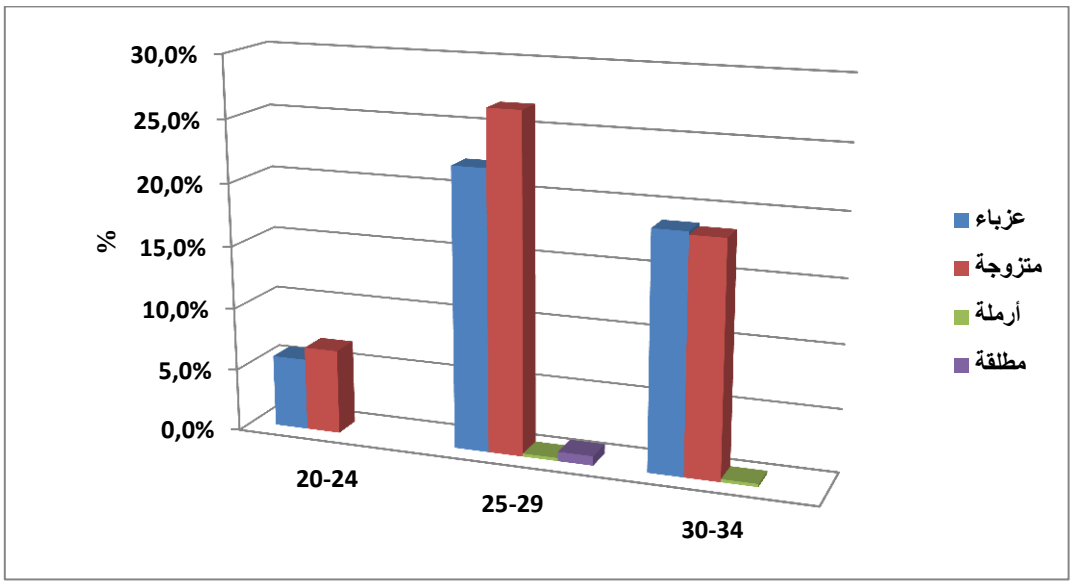

ولمعرفة إذا ما كان هناك تباين للسّن المثالي للزواج باختلاف الحالة العائليّة، لاحظنا أنّ النّسب متقاربة إلى متساويّة بين فئة العازبات والمتزوّجات.

حيث تعتبر الفئة العمريّة 25-29 سنة لأفضل سنّ للزواج بـ 22,2% لدى العازبات و26,8% لدى المتزوّجات، تليها الفئة العمرّية 30-34 سنة بـ 18,8% لدى العازبات و18,5% لدى المتزوّجات.

انطلاقاً من هاته النّسب يمكن القول أنّ أفراد العيّنة بصفة عامّة يدركن أنّ التعليم العالي والبحث العلمي يتطلّب سنوات عديدة، حيث يعتبر التعليم متغيّر يؤثّر بشكل مباشر على التغيّر في سنّ الزواج، فطول فترة التمدرس تؤخر في سنّ الزواج.

أمّا فئة العازبات وبصفة خاصّة فإنّ مستواهنّ التعليمي قلّل من تأثير العادات والتقاليد والقيّم الاجتماعية المرتبطة بالزوج المبكّر.

وأخيراً تأتي الفئة العمريّة 20-24 سنة كأفضل سنّ لزواج المرأة بـ 5.8% العازبات و6.8% لدى المتزوّجات.

في هذا الصدد تقول ساميّة حسن الساعاتي أنّ التعليم لا ينتج عنه فقط تأخير الزواج وارتفاع السّن عنده، بل أنّ التعليم أيضاً قد يغيّر في كثير من الأحيان بتأثير عامل النضج الذي يصاحبه من أفكار وقيّمه عن الزواج.

1-اختيار أفراد العيّنة المدروسة بين الزواج وبين التعليم والعمل

1-1-التعليم والزواج

الشكل 09: السن، الحالة العائليّة وتفضيلهم بين الزواج والتعليم

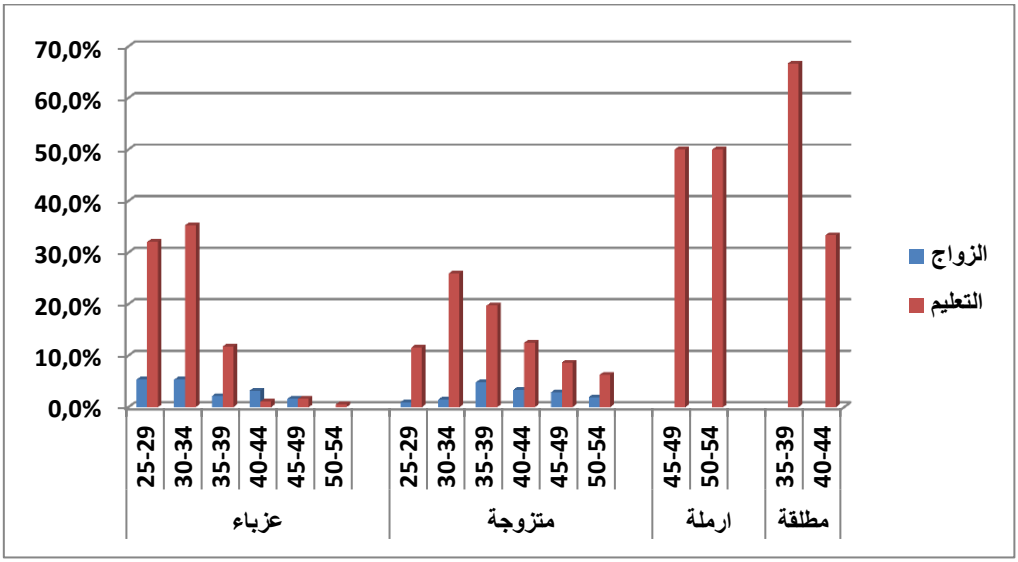

من خلال هاته المعطيات يتّضح التغيّر الملموس في شخصيّة المرأة المتعلّمة تعليم عالي وقيّمها وكذا سلوكها الاجتماعي وثقتها بنفسها حيث بلغت نسبة 83,8% ممّن فضّلن التعليم و16,3% ممّن فضلن الزواج.

ولمعرفة إذا ما كان هناك تباين في الآراء حول تفضيل التعليم أم الزواج باختلاف الحالة العائليّة وفئة السّن التي تنتمي إليها المرأة فتوصّلنا إلى النتائج التاليّة

بالنّسبة للعازبات كلّما ارتفع سنّ المبحوثات زاد احتمال تفضيلهن التعليم عن الزواج حيث بلغت نسبة 32,1% لمن فضلن التعليم و5,3% لمن فضلن الزواج في الفئة العمريّة 25-29 سنة، و11,8% لمن فضلن للتعليم و2,1% لمن فضلن للزواج في الفئة العمريّة

35–39 سنة، حيث يمكن تفسير هاته النّسب بسعي أفراد العيّنة إلى استغلال أكبر قدر من المعرفة من خلال التعليم أوّلاً ثم الزواج، فارتفاع مستواهنّ التعليمي غيّر من نظرتهنّ نحو بعض السلوكات الاجتماعية في مقدّمتها الزواج، بحيث تراجع هذا الأخير في سلّم أولوياتهنّ لحساب الدّراسة والعمل.

و 0,5% لمن فضلن للتعليم و 0% لمن فضلن للزواج في الفئة العمريّة 50–54 سنة، حيث أنّ هاته الفئة التي تمثّل فئة العزوبة النهائية تفضيلها للتعليم عن الزواج يفسّر ربّما بفقدانها الأمل في الزواج وإنجاب الأطفال فتجد في التعليم المنفذ الوحيد لإثبات ذاتها وتعويضه بالزواج، حيث أنّ إقبال المرأة على التعليم لقيّ تشجيعاً من طرف الأسرة وخاصّة الأم التي أصبحت ترى بضرورة مواصلة البنت تعليمها الجامعي لتتحصّل بذلك على السّلاح الذي يحميها من تقلّبات الحياة.

أمّا بالنسبة للمتزوجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج فبالرّغم من وجود هاته الفئة في حالة زواج إلاّ أنّها تفضّل التعليم بارتفاع السّن الذي تنتمي إليه حيث بلغت النسبة 26% لمن فضلن التعليم و 1,4% لمن فضلن لزواج في الفئة العمريّة 25–29 سنة و 6,2% لمن فضلن للتعليم و 1,9% لمن فضلن الزواج في الفئة العمريّة 50–54 سنة، أمّا بالنسبة الأرامل والمطلّقات فكلّهنّ فضلن التعليم.

وعليه يمكن القول أنّ هاته النتائج تفسّر رغبة أفراد العيّنة إلى تواجدهنّ في مركز قوّة بفضل تعليمهنّ، هذا المركز الذي يجعلها عند التعامل مع الآخر سواءً كان زوج، أخ، ابن، أو حتى زميل، سيكون مبني على التوازن والاحترام المتبادل، ممّا يؤدّي إلى نجاح العلاقات بشكل أكبر مع الآخرين.

فالتعليم مكوّن أساسي ينعكس على المرأة بصفة خاصّة، بالإضافة إلى أنّه سيكون مصدر غنى لاكتساب المهارات والخبرات العمليّة والاجتماعيّة، التي بدورها تجعل شخصية المرأة في تطوّر مستمر.

فتعليمها ينعكس على أفكارها وتوجّهاتها وخروجها التدريجي من دائرة القيم والعادات والتقاليد المتوارثة بين الأجيال، الناتج عن عمليّات التفاعل الاجتماعي الذّي تمرّ به خلال مسيرتها التعليميّة والعمليّة.

الشكل 10: دوافع تفضيل التعليم

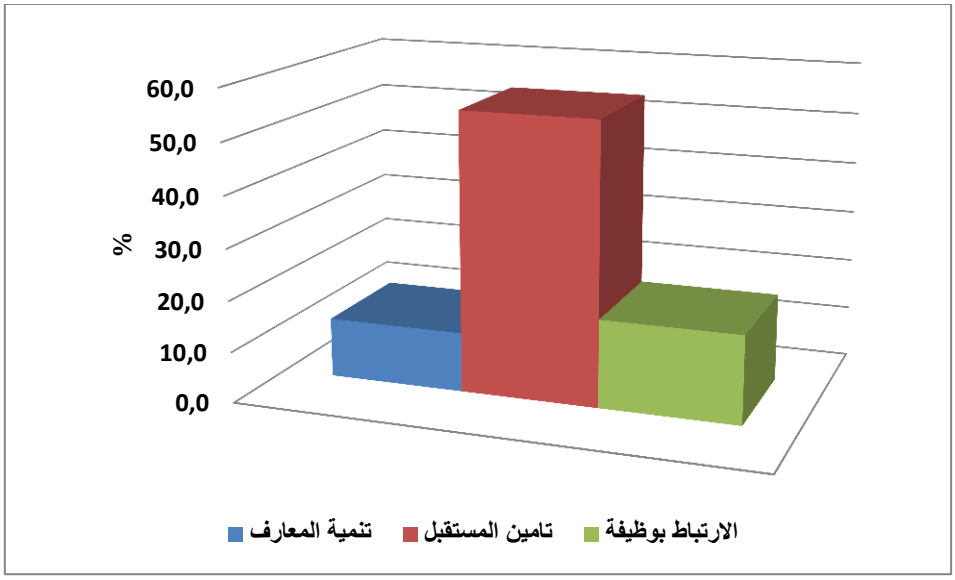

هاته الإحصائيات تعكس بصفة عامّة أنّ تفضيل أفراد العيّنة للتعليم هو بدافع الاستقلال الذاتي وعدم الخضوع لإرادة الآخرين.

فنسبة 11,7% فضلن التعليم من أجل تنمية المعارف، فمن المعلوم أنّ التعليم يمكّن المرأة حتّى وإن لم تعمل من تحسين وضعها الصحّي والغذائي وحماية نفسها وأبنائها من مخاطر الأمراض الناتجة عن العمل والولادة، فقد أثبتت العديد من الدّراسات العلاقة بين تعليم المرأة وتطوّر أهمّ المؤشرات السوسيوديموغرافية والتي ساهمت في التحوّل الدّيموغرافي والأسري، لسنّ الزواج، معدّلات الخطوبة والوفيات(خضرة، 2013، صفحة 99)

تليها نسبة 17,3% من أجل الارتباط بوظيفة، حيث يؤمّن لها التعليم ما يسمّى بالاستقلال المادّي، وذلك من خلال منحها دخلاً شهرياً خاص بها يمكّنها من تحقيق الاستقلال وعدم التبعيّة للغير.

أمّا نسبة 54,8% فقد فضلن التعليم من أجل تأمين المستقبل، فاستقلال المرأة ماديّاً واكتفائها اقتصاديّاً يجعلها تعتمد على نفسها، وأنّها تستطيع إعانة نفسها وعائلتها بعيداً عن الزوج لتأمين مستقبلها، وإذا تزوّجت تستطيع مساعدة الزوج في أعباء مصاريف الأسرة.

الشكل 11: سنّ الزواج الأوّل ومساهمة التعليم في تأخّر الزواج (للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج)

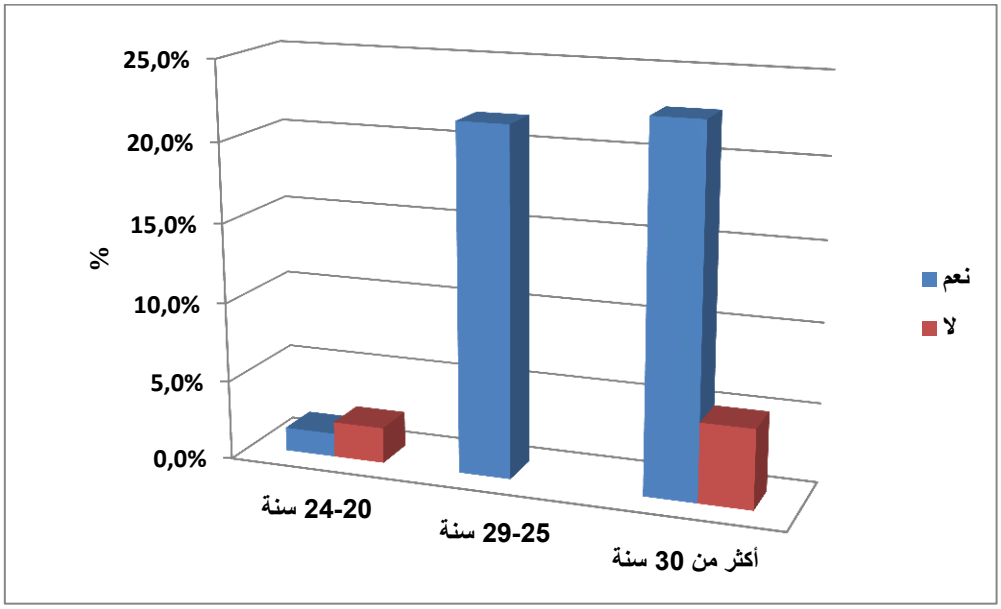

الشكل 12: السّن و مساهمة التعليم في تأخّر الزواج (للعازبات)

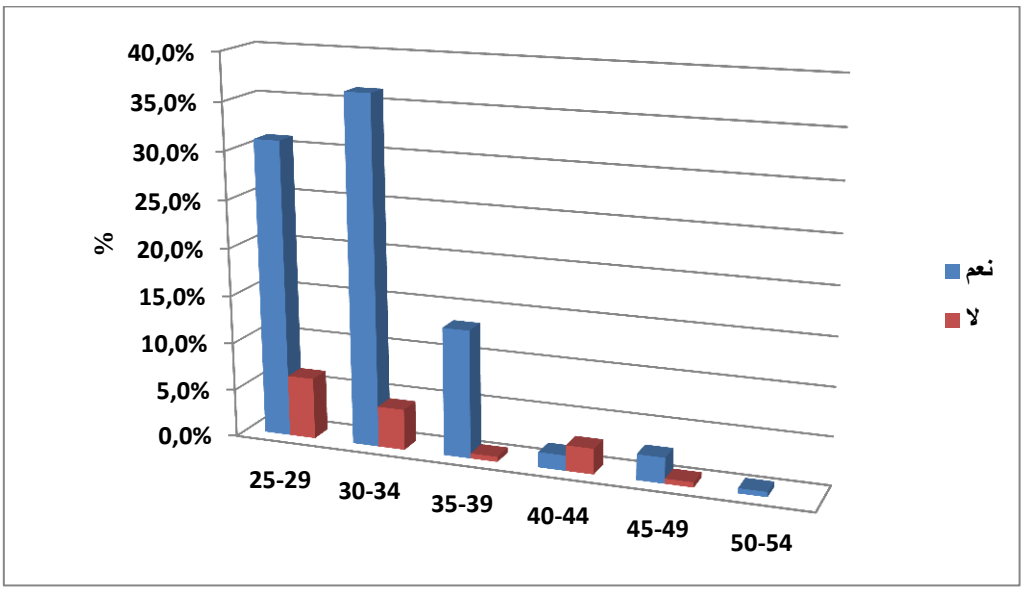

من خلال الشّكلين11 و12 واللّذان يوضّحان مساهمة التعليم في تأخّر الزواج وعلاقته بسنّ الزواج الأوّل بالنسبة للمتزوّجات، والسّن الحالي بالنسبة للعازبات تبيّن ومن خلال النّسب أنّ أكبر نسبة مثّلتها 86% والتّي عبّر فيها أفراد العيّنة على مساهمة التعليم في تأخير الزواج، وقد وزّعت هاته النسبة على النحو التالي؛46% للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج و 40% للعازبات على أنّ التعليم ساهم في عملية تأجيل الزواج.

تلتها نسبة 14% و التي عبّر فيها أفراد العيّنة على أنّ التعليم لم يساهم في تأخير الزواج موزعة على النحو التالي:7,2% للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج و 6,8% بالنسبة للعازبات.

الجدول 02

مساهمة التعليم في تأخير الزواج	سنّ الزواج الأوّل			Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	20-24سنة	25-29سنة	30+سنة			
نعم	6 %1,5	87 %21,8	91 %22,8	42,043	0,324	0,00<0,05
لا	9 %2,2	0 %5	20 %6,8			

Sign < 0,05 relation signification

Sign > 0,05 relation non signification

الجدول 03

مساهمة التعليم في تأخير الزواج	السنّ الحالي للعازبات						Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54			
نعم	58 %31	68 %36	25 %13,4	3 %1,6	5 %2,7	1 %0,5	18,86	0,318	0,002<0,05
لا	12 %6,4	8 %4,3	1 %0,5	5 %2,7	1 %0,5	0 %0,0			

Sign < 0,05 relation signification

Sign>0,05 relation non signification

النّاس بصفة عامّة يتزوّجون من يقاربهم سنّاً ويماثلهم سلالة ويشتركون معهم في العقيدة، كما يميلون أيضا إلى الزواج ممن هم في مستواهم التعليمي، ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي وحبذا لو اشتركوا معهم في الميول والاتّجاهات وطرق شغل الفراغ والعادات الشخصيّة والسّلوكية (علاء الدّين كفافي، 1999، ص 43).

حيث أدلين المبحوثات من خلال ما صرّحن به أنّه من الأسباب الرّئيسية لتأجيلهم للزواج راجع بالدّرجة الأولى إلى اختيار الشريك الذي يوافقهنّ اجتماعياً وثقافياً، ثم سبب طموحهنّ التعليمي لنيل الشهادات، بالإضافة إلى ظنّهنّ بأنّ الرّجل المتقدّم طامع في راتب الفتاة هذا من جهة، وشرط الذّي يقدّمه الخاطب من أجل ترك الدّراسة أو العمل من جهة أخرى.

وعليه يمكن القول أنّ التعليم ساهم في تأخير الزواج ممّا أدّى إلى ارتفاع سنّ الزواج الأوّل بالنسبة للمتزوّجات حيث النسبة الأكبر كانت للمبحوثات اللّاتي تزوجن في سن +30سنة بنسبة 27.8% وكانت هذه النسبة مدعّمة من طرف اللّواتي اجبن بأنّ تعليمهنّ ساهم في رفع سنّ زواجهنّ بنسبة 22.8% مقابل 6.8% لم يساهم التعليم في رفع سنّ الزواج.

أمّا بالنسبة للعازبات فمساهمة التعليم في تأجيل الزواج أدّى إلى بقائهنّ في حالة عزوبة إلى سنّ متأخرة حيث بلغت 31% من أفراد العينة كان التعليم سبب في تأخير الزواج وهذا في الفئة العمريّة 25-29 سنة أمّا الفئة العمريّة 50-54 سنة فنسبة 0,5% ساهم تعليمها في تأخير الزواج.

وعليه يمكن تفسير هاته النتائج بعجز المرأة بكلّ المقاييس عن اتّخاذ قرار الزواج أثناء متابعة الدّراسة، فلابدّ من التريّث فيه اعتقاداً منها أنّ الزواج يؤخّر من تحقيق أهدافها ويخفّض من طموحاتها، فالتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافيّة التي طرأت على المجتمع الجزائري غيّرت الصورة التقليدية للمرأة من زوجة وربّة بيت فقط إلى دخولها معترك الحياة والتعليم والعمل، ممّا أدّى إلى تغيير الأدوار والمراكز المنوطة لها.

فحسب الدّراسة والإحصائيات التّي قدّمها البنك الّدولي تبيّن أنّه كلّ سنة تمضيها الفتاة في التعليم الثانوي تقلّل من احتمالات زواجها قبل بلوغ الثامنة عشر من عمرها بنسبة خمس نقط مئوية أو أكثر في العديد من البلدان.

فما بالك بالفتاة التي تصل إلى التعليم الجامعي والدّراسات العليا.

1-2-العمل والزواج

الشكل 13: اختيار أفراد العيّنة بين الزواج والعمل

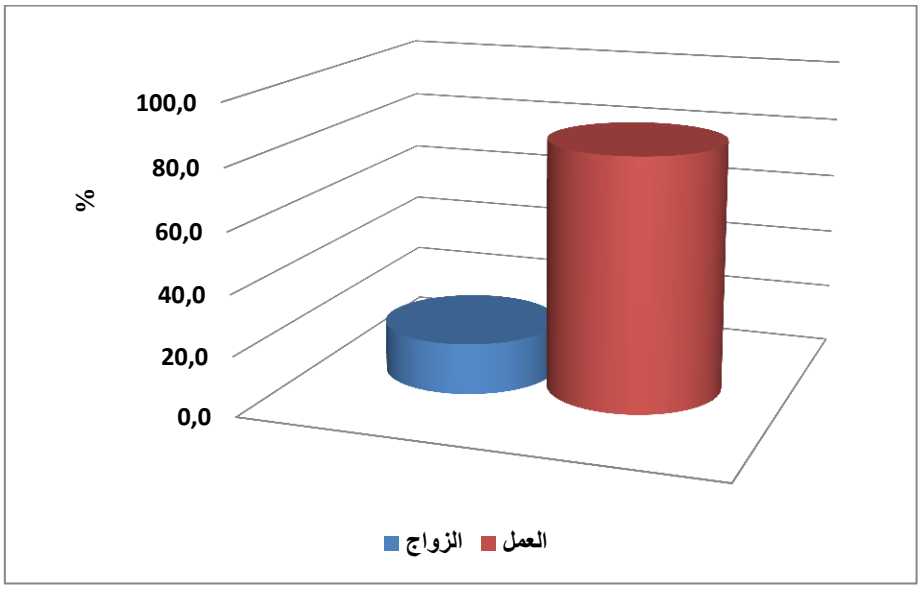

الشكل 14: رأي المبحوثات حول ضرورة العمل للمرأة

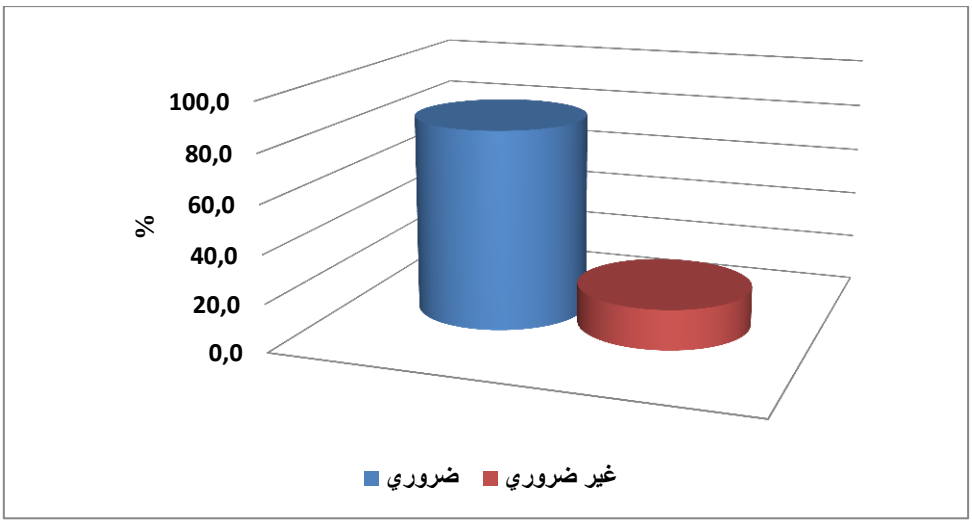

من خلال الشكل13 يتّضح أنّ أغلبيّة المبحوثات يفضلن العمل بنسبة 83% مقابل 17% يفضلن الزواج، حيث هاته النتائج تتوافق مع رأيهنّ فيما إذا كان عمل المرأة ضروري أم لا، حيث بلغت نسبة 83,3% ممّن يعتبرون أنّ العمل ضروري مقابل 16,1% اعتبرنه غير ضروري الشكل14.

هاته النّسب التّي تؤكّد تفضيل أفراد العيّنة العمل مقابل الزواج باعتبار العمل ضروري في حياتهنّ يعكس المستوى التعليمي المرتفع الذي وصلن إليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى فأفراد العيّنة لديهنّ مستوى الدّراسات العليا يتماشى مع التطورات السريعة التي عرفها المجتمع الجزائري السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافيّة... حيث أدّى هذا التطوّر إلى إتاحة العرض أمام تعليم المرأة ووصولها لأرقى المستويات التعليميّة ممّا سمح لها بالالتحاق بعالم الشعل، حيث لم يعد عمل المرأة مجرّد مسألة عمل وحسب، بل أصبح من أولويات حياتها وخاصّة بعد التخرّج من الجامعة.

فخروجها من **المحيط الخاص** إلى **المحيط العام** أي من **المحيط الأسري** إلى **التعليم والعمل** أكسبها مهارات وأدوار جديدة، هاته الأدوار الجديدة أثّرت بطريقة أو بأخرى في الدّور الطبيعي المتوقع من كلّ امرأة، وهو دور الزوجة والأم، بتفضيلها التعليم ثم العمل عن الزواج.

فالتعليم والتعليم العالي خاصّة ثمّ العمل غيّر من آرائها، مواقفها واتّجاهاتها كموقفها من الزواج، ليختلف ترتيب هذا الأخير في ظهور انشغالاتها الخاصّة بتعليمها العالي وعملها، حيث يكون ذلك على حساب زواجها.

يمكن الإشارة إلى ما ورد في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للعام 2013-2014 إلى أنّ تعليم وعمل المرأة حصانة لها، إذ تنخفض الزيجات المبكّرة بمعدّل 64% لو

أنّ جميع الفتيات حصلن على التعليم الثانوي، وبمعدّل 14% لو أنّ جميع الفتيات تحصلن على التعليم الابتدائي.

الشكل 15: توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائليّة واختيارها بين العمل والزواج

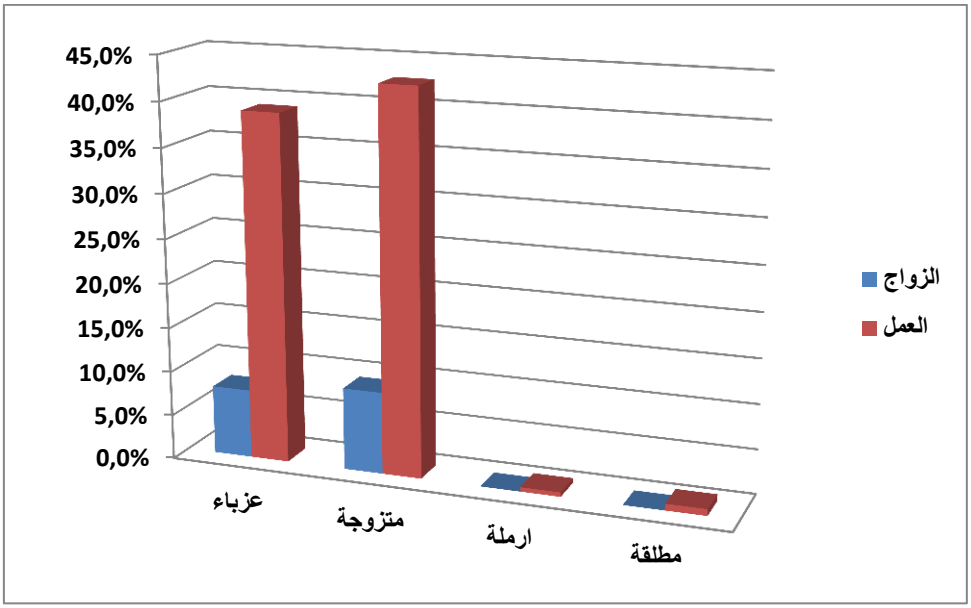

من خلال القراءة الإحصائية للشكل يمكن تفسير أنّ العمل لم يعد عائقاً أمام المرأة في ظلّ ازدواجية دورها في المجتمع، فهي تحسّ بفاعليتها أكثر في المجتمع باعتبارها تقوم بدورين أساسيين؛ العمل المنزلي وتربيّة الأبناء والعمل الوظيفي خارج البيت حيث أنّ أغلبيّة فئة المتزوّجات اخترن العمل عن الزواج بنسبة 39% للعمل و7,8% للزواج.

أمّا فئة العازبات قدّرت نسبة 42,8% للعمل و9,3% للزواج حيث تجد نفسها مستقلّة ماديّاً بوجود الزوج أو عدمه.

أمّا فئة الأرامل والمطلقات من بين 400 مبحوثة أرملتين وثلاث مطلّقات كلهنّ فضلن العمل عن الزواج، فمن هنا يمكن تأكيد لما يسمّى في علم النفس **بجودة الحياة** من خلال رضا هاتين الفئتين بقدرهما وإحساسهما بالرّاحة وشعورهما بالاستقلال وتبنّي أسلوب حياتي يشبع رغباتهما وامتلاكهما الفرص لتحقيق أهداف ذات معنى.

فمن خلال هاتين الحالتين المجودتين في العيّنة وجدن في العمل أفضل وسيلة لتعويض المركز الاجتماعي الذي حصلتا عليه من خلال الزواج.

الشكل 16 توزيع أفراد العيّنة حسب سبب تفضيل العمل

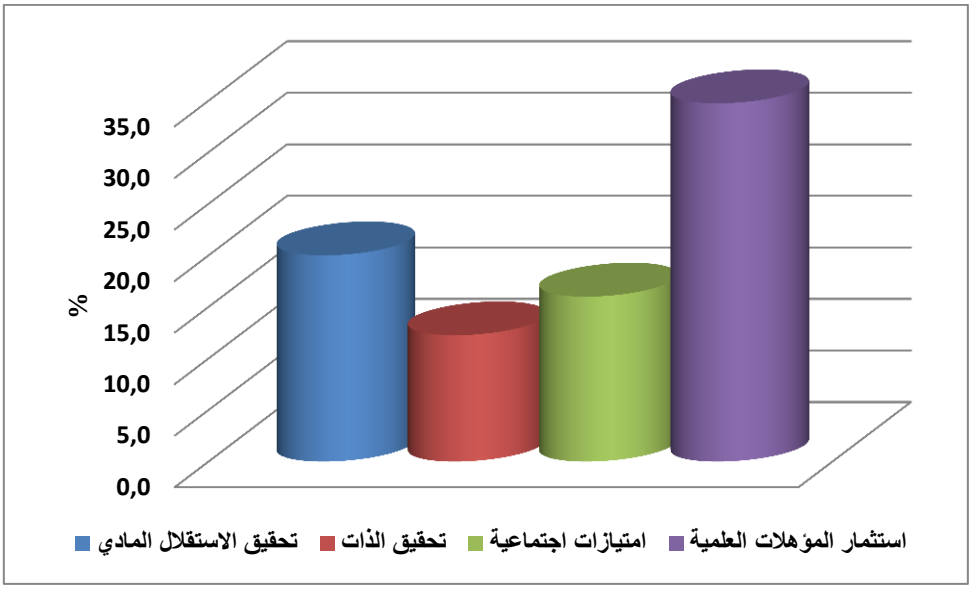

من مجموع أفراد العيّنة، 332 مبحوثة صرّحت بتفضيلها للعمل، حيث 34,8% فضلن العمل استثماراً للمؤهلات العلميّة، حيث يمكن تفسير هاته النسبة بإلزامية التعليم الذّي ساهم في الحصول وتحسين فرص التوظيف، حيث فرص عمل المرأة ترتبط بمستواها التعليمي فتندفع للبحث عن عمل مناسب لشهادتها، ونظراً لارتفاع المستوى التعليمي لأفراد العيّنة فاستثمارهنّ للمؤهلات العلميّة في العمل ما هو إلاّ تكملة للمشوار الذّي قطعته في صيرورة حياتها التعليميّة.

تليها نسبة 28,3% من أجل تحقيق الذات والامتيازات الاجتماعية التي من خلالها تؤكّد ذاتها ومكانتها الاجتماعية في المجتمع عامّة والأسرة خاصّة، أي طموحاتها لا حدود لها بإبراز شخصيتها أفرد فاعل في المجتمع.

أمّا أدنى نسبة مقدرة بـ 20% للاستقلال المادّي ممّا يدلّ على زوال الدّافع الاقتصادي لأولويّة من أولويات العمل لدى أفراد العيّنة، فهدفهنّ الأوّل التميّز وإثبات الذات من خلال التعليم أولا والعمل ثانيا.

إنّ اختلاف مبررات وتفضيل المرأة للعمل يعود إلى اعتبارات كثيرة منها: مباشرة وتشمل المؤشرات التالية التعليم والكفاءة، القدرة الجسميّة وتوفّر مناصب العمل، وأخرى غير مباشرة تسعى من خلالها المرأة بلوغ وتحقيق رغبات ذاتية، اجتماعية واقتصادية.

1-1 الشكل 17: توزيع أفراد العيّنة حسب الحالة العائليّة وإمكانيّة تخلّيهم عن العمل

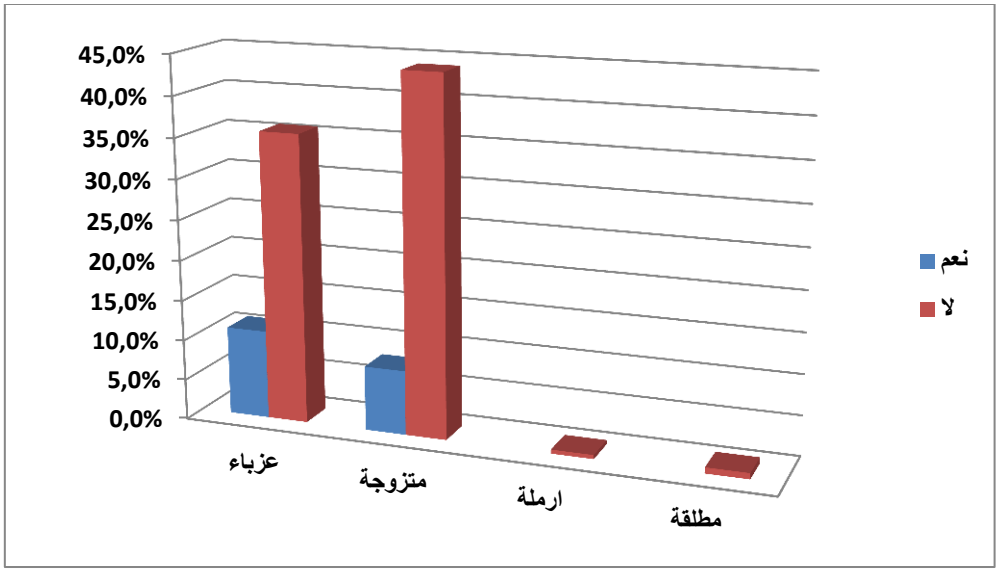

من خلال القراءة الإحصائيّة للشكل يتّضح أنّ 81% لا ترغب في ترك الوظيفة سواءً كانت وظيفة حاليّة أو وظيفة مستقبليّة، و 19% من المبحوثات تستغني عن الوظيفة حيث من بين 46,8 مبحوثة عزباء 11% مع ترك العمل و35,8 لا يرغبن في تركه ويتمسّكن بحقهن في العمل بعد الزواج.

تليها ما نسبته 52% من المبحوثات المتزوجات، 8% مع ترك العمل و 44% لا يرغبن في تركه و يفضلن الحياة الزوجيّة، وتربيّة الأول مع التمسّك بالوظيفة، أمّا فئة الأرامل والمطلّقات فكلّهن فضلن عدم ترك الوظيفة.

وعليه فإنّ غالبية أفراد العيّنة باختلاف الحالة العائليّة يتمسّكن بالعمل كحق ومطلب لا يمكن الاستغناء عنه.

نفسّر هذه النتائج من خلال إجابات المبحوثات بتوفر فرص عمل مناسبة لأفراد العيّنة خاصّة فيما يخصّ التعليم الجامعي الذّي يعطي لها هامش من الوقت يجعلها قادرة على المواصلة في رعاية أسرتها مستقبلاً.

فرغبة أفراد العيّنة في استثمار مؤهّلاتهم العلميّة يتطلّب بالضرورة العمل المأجور الذّي يحقّق لهم وبطريقة غير مباشرة استقلال مادّي، تساهم به المتزوجة في الدّخل المادّي للأسرة.

أمّا الفتاة غير متزوّجة فتسعى لتحقيق مكانة اجتماعية من خلال الاستقلال المادّي بالتعلّم ورفع المستوى المهني باستمرار قبل الزواج وتكوين أسرة، وهذا ما يتطلّبه التعليم الجامعي سواءً كانت طالبة أو أستاذة بالجامعة، فبعد ما كان الزواج هو الطريق الوحيد لتحقيق أحلامها وسدّ حاجاتها الماديّة والمعنويّة، فتح لها التعليم أفاق جديدة من خلال العمل قبل الزواج، الأمر الذّي أدّى إلى تأخّر سنّ الزواج (الشكل 18)

الشكل 18: توزيع أفراد العيّنة حسب سنّ زواجهنّ الأوّل والحالة المهنيّة

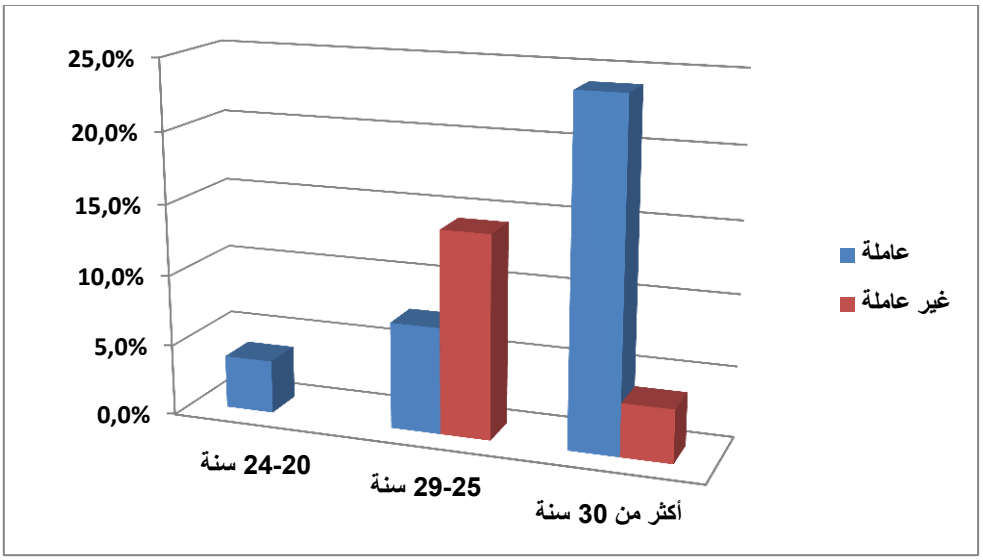

من خلال القراءة الإحصائية للشكل يتّضح أنّ 72% من أفراد العيّنة عاملات، والعاملة في بحثنا الميداني هي التي تتقاضى أجر شهري من خلال الوظيفة، وبالتالي 72% من أفرد العيّنة تضم الأستاذات الجامعيات الدّائمات واللّواتي يعملن عمل آخر خارج الجامعة، أمّا 28% فتمثّل نسبة المبحوثات غير عاملات.

حيث أنّ اقتحام أفراد العيّنة لسوق العمل كان له الأثر الواضح على سنّ زواجهنّ وذلك من خلال عاملين؛ العامل الأوّل أنّ العمل أصبح في حدّ ذاته طموح يسعين إلى تحقيقه، يؤمّن لهنّ المكانة الاجتماعيّة، أمّا العامل الثاني أنّ العمل يمنحهنّ نمط من الاستقلال والحريّة من خلال المستوى التعليمي العالي لأفراد العيّنة، ممّا أكسبهنّ الحريّة في أن يتزوّجن ممن يردن وبدون ضغوط، حيث أثر عملهنّ على وضعهنّ في المجتمع من خلال مناصبهنّ المهنيّة ذات الميزة الريّاديّة.

الجدول 03

الحالة المهنيّة	سنّ الزواج الأوّل			Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	20-24سنة	25-29سنة	+30سنة			
عاملة	15 %52	30 %10.4	96 %33.3	82.183	0.45	0,00<0,05
غير عاملة	0 %0	57 %50.8	15 %13.3			

Sign < 0,05 relation signification

Sign > 0,05 relation non signification

وعليه فهناك تباين في سنّ الزواج الأوّل للمبحوثات بين فئة المبحوثات العاملات وغير العاملات، فكلّما ارتفع سنّ الزواج الأوّل وجدناهنّ عاملات.

ولقد تبيّن من خلال المبحوثات أنّ أغلب حالات ارتفاع سنّ زواجهنّ راجع لرفضهنّ للخطّاب، حيث حدّدن الأسباب والتي كانت من أهمّها الخوف من فقدان الوظيفة بعدم وفاء

الرّجل في مواصلة الزوجة للعمل بعد الزواج، ممّا يجعلها تختار العمل عن الزواج فتؤخّر من سنّ زواجها إلى غاية تقدّم الشخص المناسب.

الشكل 19: سنّ الزواج ومساهمة العمل في تأخّر الزواج (للمتزوّجات)

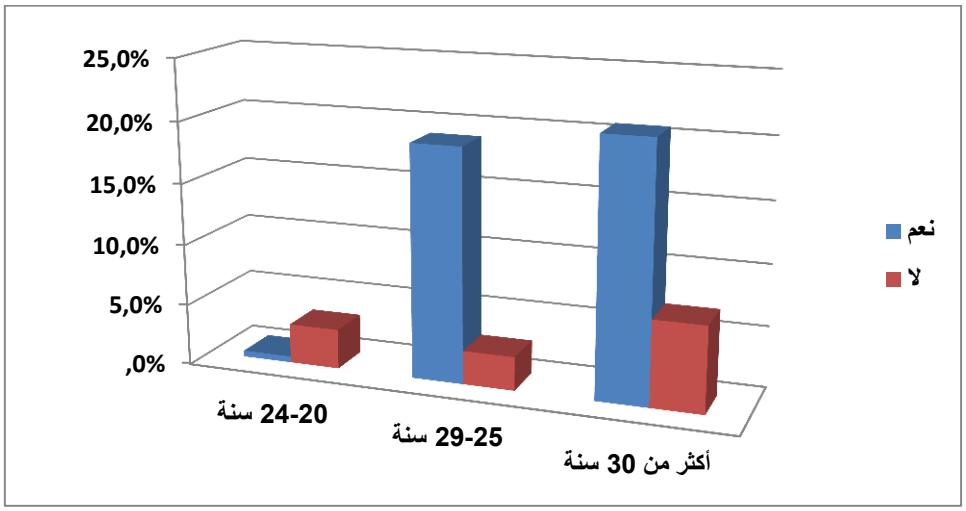

الشكل 20: السنّ ومساهمة العمل في تأخّر الزواج (للعازبات)

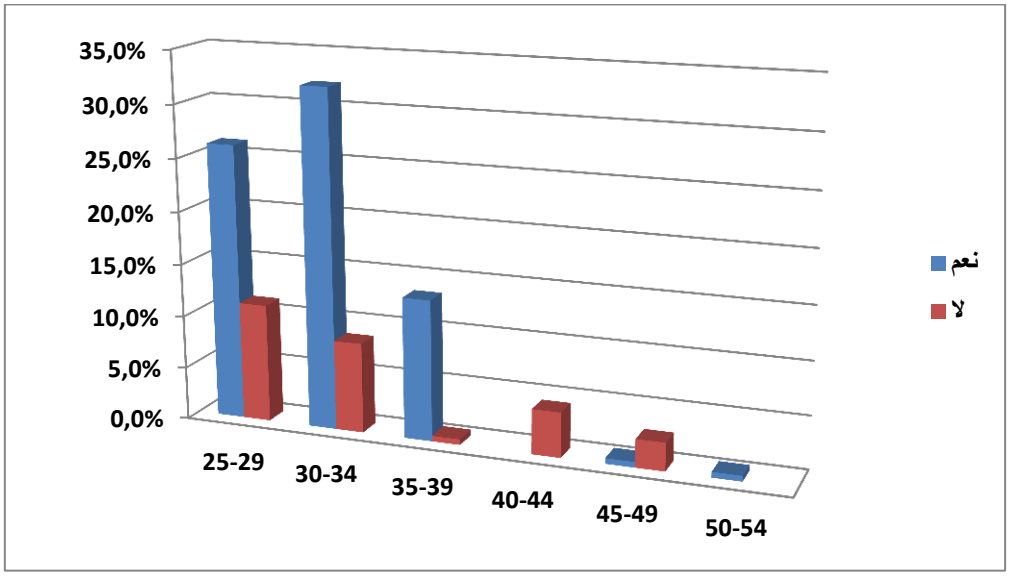

يوضّح الشكلان19 و20 مساهمة العمل في تأخّر الزواج وعلاقته بسنّ الزواج الأوّل بالنسبة للمتزوّجات والسنّ الحالي بالنسبة للعازبات، تبيّن ومن خلال النسب أنّ 74.2% عبّرن فيها أفراد العيّنة على مساهمة العمل في تأخير الزواج، وقد وزّعت هاته النسب على النحو التالي؛34% للعازبات 40.2% للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج تلتها نسبة

25.8% والتّي عبّرن فيها على أنّ العمل لم يساهم في تأخير الزواج موزّعة على النحو التالي؛12,8% للعازبات و 25.7 للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج.

وبما أنّ أفراد عيّنة البحث ينتمون إلى فئة الأستاذات وطالبات الدراسات العليا فإنهن يطمحن دائماً إلى الارتقاء في السّلم الدّراسي والوظيفي، وفي هذا السياق فقد توصّلت الباحثة فاطمة **مبارك الشعباني** في بحثها **العوامل الاجتماعيّة والثقافيّة لتأخّر سنّ الزواج في المجتمع الحضري** إلى أنّه كلّما ارتفعت المهنة التي تؤديها الفتاة في السّلم الوظيفي كلّما ارتفع سنّ زواجها.

أمّا بالنّسبة للمتزوجات مساهمة التعليم في تأخير سنّ الزواج أدّت إلى ارتفاع سنّ زواجهنّ الأوّل

بالنسبة للعازبات فتمسّكهنّ بعملهنّ أبقاهنّ في حالة عزوبة إلى سنّ متأخّرة،بل وحتّى إلى سن العزوبة النهائيّة.

وعليه فإنّ تغيّر دور الفتاة في الأسرة وزيادة سلطتها التي منحاها إيّاها التعليم والعمل منحها فرص عدم تخلّيها عن الوظيفة كشرط يقدّم للخاطب

الجدول 04

مساهمة العمل في تأخير الزواج	سنّ الزواج الأوّل			Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	20-24سنة	25-29	30+سنة			
نعم	2 %0.7	76 %25.5	70 %27.9	37.172	0.503	0,00<0,05
لا	13 %12.6	11 %10.7	41 %27			

Sign < 0,05 relation signification

Sign>0,05 relation non signification

الجدول 05

مساهمة العمل في تأخير الزواج	السنّ						Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50			
نعم	49 %26,2	60 %32,1	25 %13,4	0 %0	1 %0,5	1 %0,5	40,154	0,463	0,00<0,05
لا	21 %11	16 %8,6	1 %0,5	8 %4,3	5 %2,7	0 %0,0			

Sign < 0,05 relation signification

Sign > 0,05 relation non signification

وعليه فالتعليم العالي يعني البحث عن المكانة المهنيّة التي من خلالها أثبتن أفراد العيّنة قدراتهنّ العلميّة والعمليّة، واستطعن أن يفرضن أنفسهنّ في مجتمع غلبت عليه السلطة الذكوريّة، التي حدّدت دور ومكانة المرأة من خلال الزواج فقط، حيث فرضن أنفسهنّ من خلال نيل الشهادات العليا ومنافسة الرّجل في المجالات العمليّة المختلفة، ما أدّى بهنّ إلى غضّ النظر عن الزواج، أو الزواج في سنّ متأخرة لما بعد تحقيق أهدافهنّ من الدّراسة والعمل.

حيث كان تعليم وعمل المرأة من أهمّ العوامل التي أدّت إلى التغيير الحادث في المجتمع وفي جميع الجوانب.

إنّ مساهمة العمل في تأجيل الزواج بالنسبة لأفراد العيّنة يمكن إرجاعه بالدّرجة الأولى إلى اختيارها لشريك الحياة، فدرجتها العلميّة الجامعيّة واستقلالها المادّي يولّد لديها ثقة أكبر في النفس وتقييماً أكبر للذات، فهي المسؤولة عن نفسها، فتحسّ بعدم حاجتها للزواج في هاته الفترة وترفض عروض الزواج المتقدّمة لها بحجّة أنّهم لا ينسبونها، لأن تطلعاتها

وشروطها للزواج زادت، وكلّ هذا يؤدّي بها إلى البقاء دون زواج في انتظار الزوج الذي تراه مناسباً.

2-إختيار الشريك

الشكل 21:سنّ الزواج الأوّل وطريقة اختيار الشريك التّي تمّ بها الزواج(للمتزوجات)

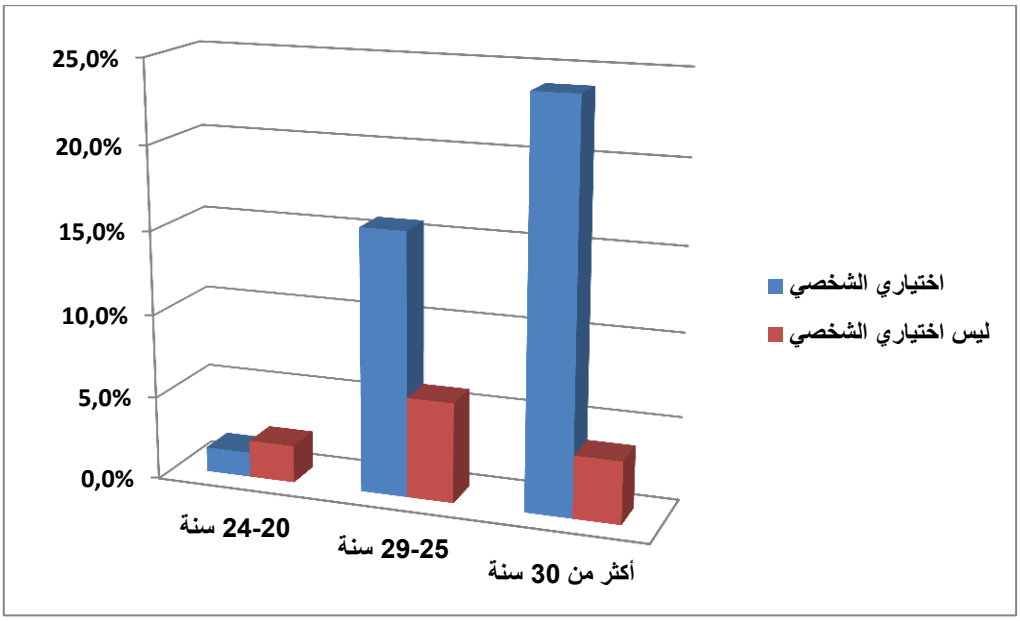

الشكل 22: السنّ الحالي والطريقة المفضّلة في اختيار الشريك للزواج(للعازبات)

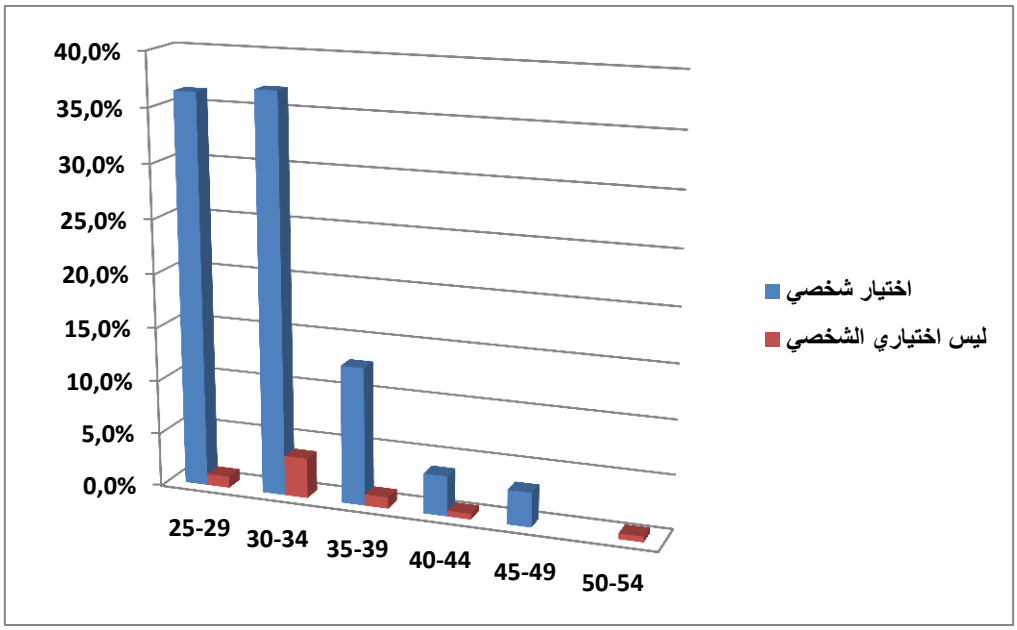

الجدول 06

اختيار الشريك	سنّ الزواج الأوّل			Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	20-24سنة	25-29	+30سنة			
شخصي	6 %1.7	63 %18.6	96 %28.3	43,708	0,331	0,00<0,05
ليس شخصي	9 %14.7	24 %39.3	15 %24.5			

Sign < 0,05 relation signification

Sign > 0,05 relation non signification

الجدول 07

اختيار الشريك	السّن الحالي للعازبات						Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54			
شخصي	68 %20	69 %20.3	24 %7	7 %2.1	6 %1.8	0 %0,0	40,154	0,463	0,00<0,05
ليس شخصي	2 %3.2	7 %11.4	2 %3.3	1 %0.3	0 %0,0	1 %1.6			

Sign < 0,05 relation signification

Sign >0,05 relation non signification

من خلال الشكلين21و 22 واللذّان يبيّنان طريقة اختيار الشريك للزواج وعلاقته بسنّ الزواج الأوّل للمتزوجات والسنّ الحالي بالنسبة للعازبات، تبيّن ومن خلال النّسب أنّ أكبر نسبة مثّلتها 84,8% والتّي عبّر فيها أفراد العيّنة على أنّ الاختيار الشخصي هو أفضل طريقة للاختيار أثناء الزواج، وقد وزّعت هاته النّسب على النحو التالي:

41,3% للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج و43,5% للعازبات وذلك على أنّ التعارف الشخصي هو أفضل طريقة للاختيار الزواجي.

تلتها نسبة 15,2% و التّي عبّر فيها أفراد العينة على أنّ الاختيار الزواجي غير الشخصي يعتبر كأفضل اختيار للزّواج موزّعة على النّحو التالي؛3,2% للعازبات و11,9% للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج.

بالنّسبة للمتزّوجات يلاحظ أنّ زواجها مبني على اختيارها الشخصي حيث قدّرت النسبة بـ1,5% في سنّ الزواج 20-24 سنة، 15,8% في سنّ الزواج 25-29 سنة و24% في سنّ الزواج +30 سنة مقابل 2,2%، 6% و 3,8% على التوالي للاختيار غير شخصي.

بالنّسبة للعازبات كلّما ارتفع سنّها إلاّ أنّها تبقى متمسّكة برغبتها في اختيارها الشخصي للزواج، مفضّلة بذلك التعارف الشخصي، حيث قدّرت النسبة بـ 36,4% للاختيار الشخصي، 11% لغير الشخصي في سنّ 25-29سنة و 3,7% للاختيار الشخصي و0,5% للاختيار غير شخصي في سنّ 40-44 سنة.

من خلال هاته النّسب يتبيّن أنّ الاختيار الزواجي هو الخطوة الأكثر أهميّة لتكوين الأسرة و محدّداً مهمّاً لسعادتها، واستمرار كيانها الاجتماعي، لذا يجب على عمليّة الاختيار الزواجي أن تكون موفقة منذ البداية.

اختلفت طريقة اختيار الشريك بين أفراد العيّنة، مثّل فيها الاختيار الشخصي أكبر قيمة حيث تنطلق الفتاة من فكرة الاختيار الحرّ أو الأمثل للزواج، المبني على الحبّ والتجانس العاطفي والذّي تكون فيه الكلمة الأخيرة عادة للفتاة.

فتمسّك أفراد العيّنة باختيارهم الشخصي في عملية الزواج يمكن إرجاعه إلى طموح المرأة إلى التطوّر الذي يضمنه لها التعليم والعمل، هذين العاملين المتداخلين والمترابطين ساهما بشكل كبير في حريّة الاختيار، خاصّة فيما يتعلّق بالزواج.

وفيما يلي سوف يتم تحديد نوع الصلة التي تربط المبحوثات المتزوّجات بأزواجهنّ.

الشكل 23: توزيع أفراد العيّنة المتزوّجات حسب نوع الصلة التي تربطهنّ بأزواجهنّ

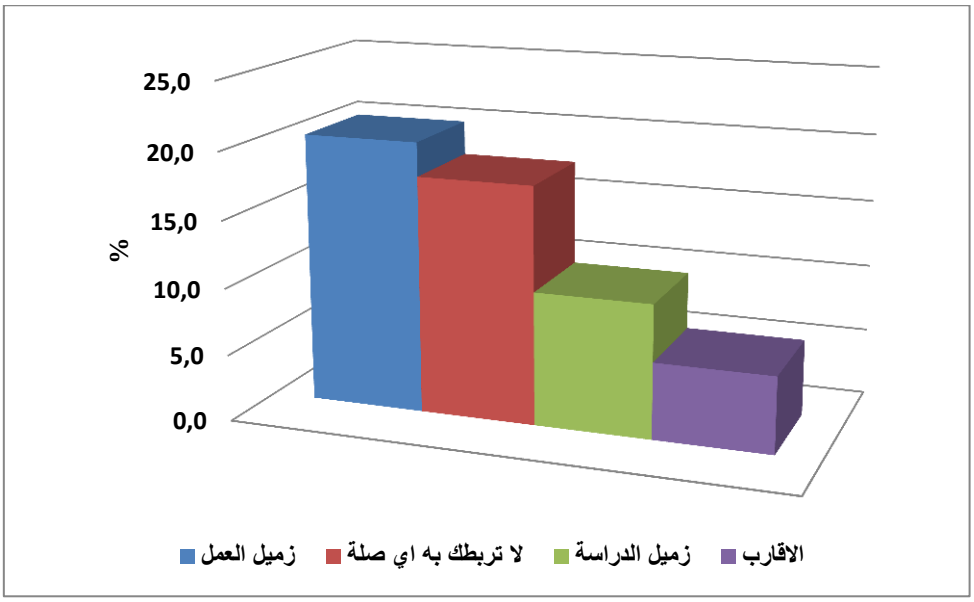

نسبة المبحوثات اللّواتي أجبن بأنّ أزواجهنّ هم زملاء الدّراسة مثّلت الاتجاه الغالب وقدرت بـ 25,8% تليها زملاء العمل بنسبة 15,5% ثم الجيرة بنسبة 7,8% وأخيراً الأقارب بنسبة 4,3%.

فالتحاق أفراد العيّنة بالمعاهد والجامعات ومؤسسات العمل المختلفة أدّى إلى بناء علاقات جديدة.

ومكان الالتقاء يعتبر سبباً مباشراً في عمليّة اختيار الشريك والتي تنتهي بالزواج، ونتيجة الاحتكاك والاختلاط بين الجنسين استطاع أفراد العيّنة تكوين تصوّرات نحو اختيار

الشريك المناسب للزواج من حيث القيّم المرغوب فيها، وهذه التصوّرات هي عبارة عن معايير توجّه عمليّة الاختيار للزواج نحو وجهة معنّية.

فتوسّع فرص التعارف واللّقاءات بين أفراد العيّنة عن طريق المؤسسات التعليميّة وأماكن العمل أعطتهم حريّة اختيار الشريك، وحريّة القبول والرّفض، أدّى هذا إلى تقلّص تدخل وهيمنة الوالدين في عمليّة اختيار الزوج.

والملاحظ تراجع نسبة زواج الأقارب حيث بلغت أدنى قيمة، وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الدّكتور حليم بركات بأنّه نتيجة للعلم والعمل والانفتاح على العالم الخارجي فإنّ نسبة الزواج بين الأقارب آخذة في الهبوط خاصّة لدى الطبقات المثقفة (حليم بركات،2000، ص 203).

الشكل 24: حريّة اختيار الشريك و تأخّر سنّ الزواج (بالنسبة للتعليم)

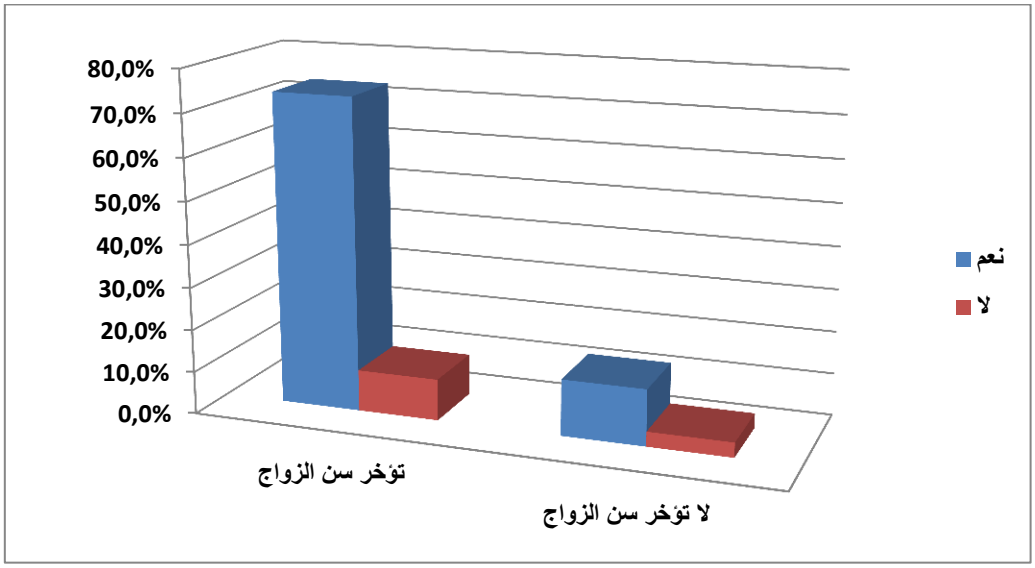

الشكل 25: حريّة اختيار الشريك و تأخّر سنّ الزواج (بالنسبة للعمل)

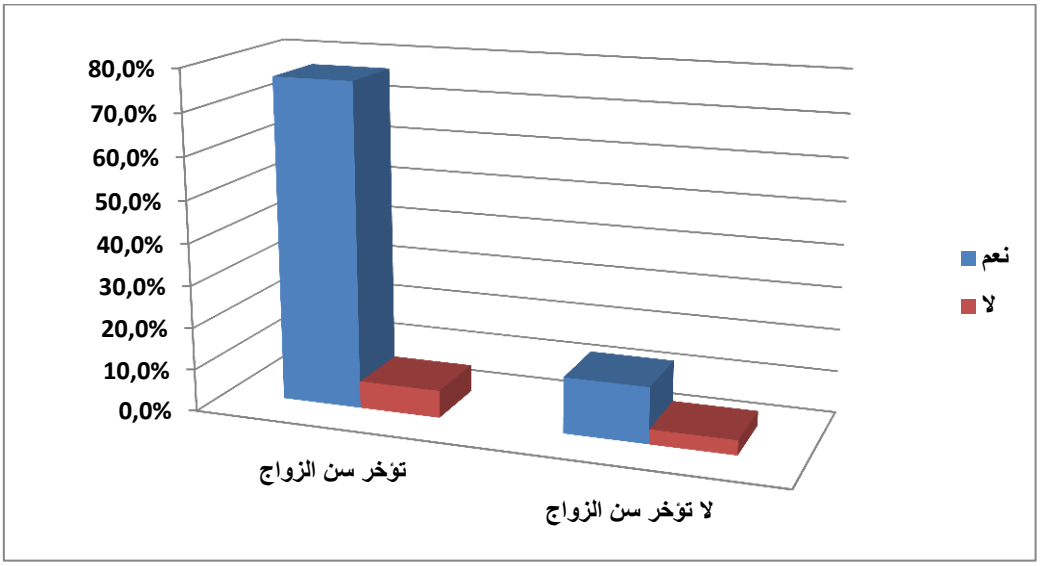

من خلال القراءة الإحصائيّة للشكلين 24 و25 واللّذان يبيّنان دور كلّ من التعليم والعمل في منح أفراد العيّنة حرية أكبر في اختيار الشريك وعلاقة هذا التوسع والحريّة في اختيار الشريك بتأخّر سنّ الزواج، حيث من خلال النتائج تبيّن أنّ:

أكبر نسبة مثّلتها 86,8% صرّحن من خلالها بأنّ مستواهنّ التعليمي يمنحهنّ حريّة أكبر في اختيار الشريك مقابل 90% من المبحوثات صرّحن بأنّ العمل يمنحهنّ حريّة أكبر في اختيار الشريك في المقابل صرّحت 13,3% و 10% على التوالي بأنّ التعليم والعمل لا يمنح المرأة حريّة أكبر في اختيار الشريك.

كما أنّ أكبر نسبة مثّلتها 83,3% و87%والتّي عبّر فيها أفراد العيّنة على أنّ التوسّع والحريّة التي يمنحها كلّ من التعليم والعمل على التوالي في اختيار الشريك تؤخّر من سنّ الزواج

يمكن تفسير هاته النتائج بالتحوّل الملموس ليس على الفتاة فقط بل على مستوى العائلة ككلّ، فسيادة الرّوح التحرريّة والاستقلاليّة الماديّة وتعليم الفتاة وخروج المرأة للعمل...الخ كلّ هذا لعب دور المحرّك في عمليّة الاختيار للزواج، حيث أصبحت الفتاة

مستقلّة تماماً في اختيار شريك حياتها بعدما كانت في الماضي تخضع لسيطرة الأسرة بكاملها.

الجدول 08

حريّة اختيار الشريك	المستوى التعليمي يمنح حريّة أكبر في اختيار الشريك		Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	نعم	لا			
تؤخر سنّ الزواج	294 %73,5	39 %9,8	4,093	0,101	0,04<0,05
لا تؤخر سنّ الزواج	53 %13,2	14 %3,5			

Sign < 0,05 relation signification

Sign > 0,05 relation non signification

الجدول 09

حريّة اختيار الشريك	عمل المرأةيمنحها حريّة أكبر في اختيار الشريك		Khi Deux	Vde Cramer	Signification
	نعم	لا			
تؤخر سنّ الزواج	307 %76,8	26 %6,5	10,616	0,163	0,001<0,05
لا تؤخر سنّ الزواج	53 %13,2	14 %3,5			

Sign < 0,05 relation signification

Sign > 0,05 relation non signification

اعتبر أفراد العيّنة أنّ مستواهنّ التعليمي المرتفع إضافة إلى العمل يمنحهنّ حريّة أكبر في اختيار شريك الحياة فيوسّع من تطلّعاتهنّ ومواصفاتهنّ للشريك ممّا يؤدّي إلى التأخّر في سنّ الزواج، وعليه فإنّ الفتاة أصبحت تختار الرّجل الذي يلائمها نفسياً، اجتماعياً

وثقافياً وتكنّ له الإعجاب والمودّة، ودور الأهل أصبح استشارياً بعد أن كانوا هم الذّين يقومون باختيار الشريك المناسب.

وعليه يمكن القول بأنّ تعليم وعمل المرأة لهما نفس التأثير على نظام الزواج من حيث تأخير سنّ الزواج وكذا اختيار الشريك.

3-السلوك الانجابي

الشكل 26: سنّ الزواج وعدد الأطفال المنجبين

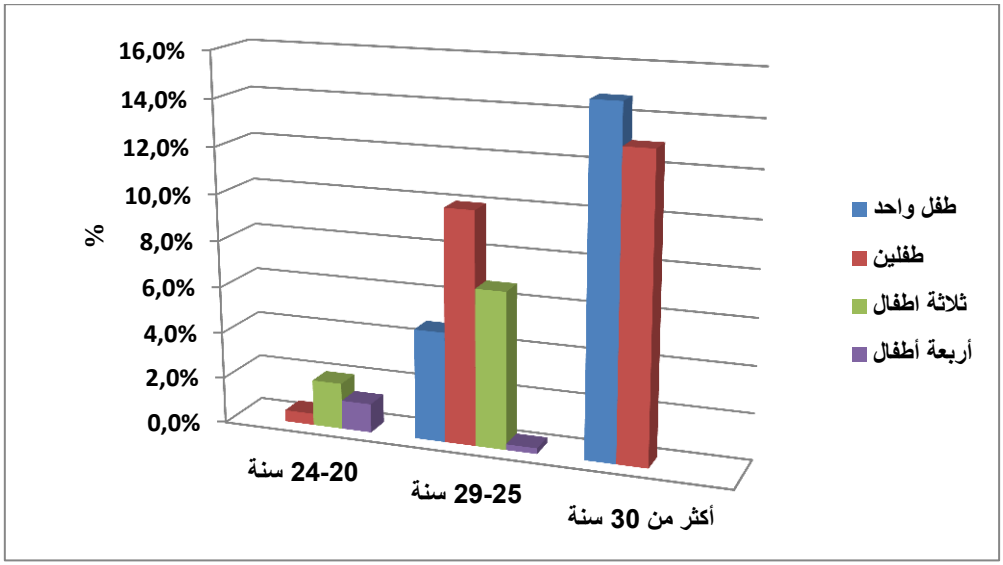

من خلال القراءة الاحصائيّة للشكل يتّضح أنّ أفراد العيّنة لم يتجاوز عدد أطفالهم أربعة أطفال ،حيث أغلبيتهنّ أنجبن طفلين بنسبة 23.5% تليها 19.5% لمن أنجبن طفل واحد، و8.8% لثلاث أطفال وأدنى نسبة ب 1.5% لمن أنجبن أربعة أطفال، فالنّساء اللّاتي تزوجن دون 24 سنة وكذلك في سنّ 25-29 سنة أنجبن إلى غاية أربعة أطفال انخفض هذا العدد ليصل الى طفل أو طفلين فقط للنّساء اللّواتي تزوجن وعمرهنّ +30سنة.

الجدول 10

عدد الأطفال المنجبين	سنّ الزواج الأوّل			Khi-deux	Vde Cramer	Signification
	20-24سنة	25-29سنة	+30سنة			
طفل واحد	0 %0.0	19 %24.3	59 %75.6	62.155	0.720	0.00<0.05
طفلين	2 %21.2	40 %42.5	52 %55.3			
ثلاث أطفال	8 %22.8	27 %77	0 %0.0			
أربع أطفال	5 %83.3	1 %16	0 %0.0			

Sign < 0,05 relation signification

Sign > 0,05 relation non signification

الشكل 27: السنّ وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم بالنسبة للعازبات

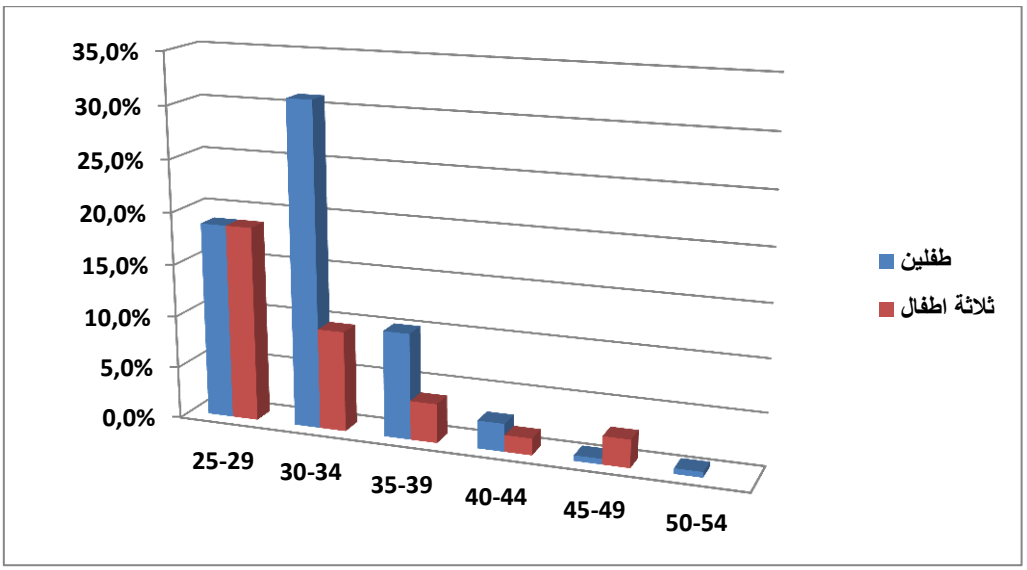

الجدول 11

عدد الاطفال المرغوب في انجابهم	السن						Khi deux	V de cramer	signification
	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45	54-50			
طفلين	35 %29.4	58 %48.7	19 %15.9	5 %42	1 %0.58	1 %0.8	20.017	0.231	0.02<0.05
ثلاث اطفال	35 %51.5	18 %26.5	7 %10.3	3 %4.4	5 %7.3	0 %0.0			

sign<0.05relation signification

sign>0.05relation non signification

من خلال الشكل يبدو أنّ أغلب المبحوثات يفضلن انجاب طفلين فقط وهذا ما أكّدته 63.6% تليها نسبة 36.4% ممّن يفضّلون إنجاب ثلاثة أطفال، حيث تعكس هاته النسب حقيقة وصول أفراد العيّنة لمستويات متقدّمة من التعليم يؤدّي إلى بقائهنّ على مقاعد الدراسة فترة طويلة، الأمر الذّي يرفع من عمرهنّ عند الزواج ،أي بقائهنّ في حالة عزوبة طويلة هذا من جهة، ممّا يزيد من مستوى ثقتهنّ بالنفس باعتبارهنّ عاملات وبالتالي يأخذن دورا أكبر في المشاركة الاقتصاديّة من جهة أخرى، وهذا يعني أطفالا أقل وحجم متوسّط للأسرة، كما أنّهن يطمحن لتعليم أبنائهنّ وحرصهنّ على توفير مستوى راقي لهم، الأمر الذي قد لا يتيسّر مع إنجاب عدد كبير من الأطفال.

حيث احتمال إنجاب ثلاث أطفال يقلّ بارتفاع سنّ المبحوثات، ممّا نفسّره بتأجيل بداية فترة الحمل، بالإضافة إلى رغبتهنّ ومحاولتهنّ للجمع بين الأدوار الأسريّة التقليديّة وبين انشغالاتهنّ خارج المنزل ممّا يدفعهنّ إلى الإقلال من عدد الأبناء.

وعليه سيتمّ التطرّق إلى الأسباب التي أدّت إلى انخفاض إنجاب الأطفال في العائلة حيث أنّ أغلبيّة أفراد العيّنة وبنسبة 47.8% صرّحن بأنّ عمل المرأة هو سبب من أسباب انخفاض إنجاب الأطفال، تليها نسبة 37.5% ممن صرّحن بأنّ السبب يعود إلى تعليم المرأة، وأدنى نسبة والمقدرة ب 14.8% أرجعت السبب إلى تغيّر القيّم الخاصّة بالإنجاب والتي تخصّ فكرة أنّ الطفل أصبح عبئ اقتصادي.

الشكل 28: أسباب انخفاض انجاب الأطفال في العائلة

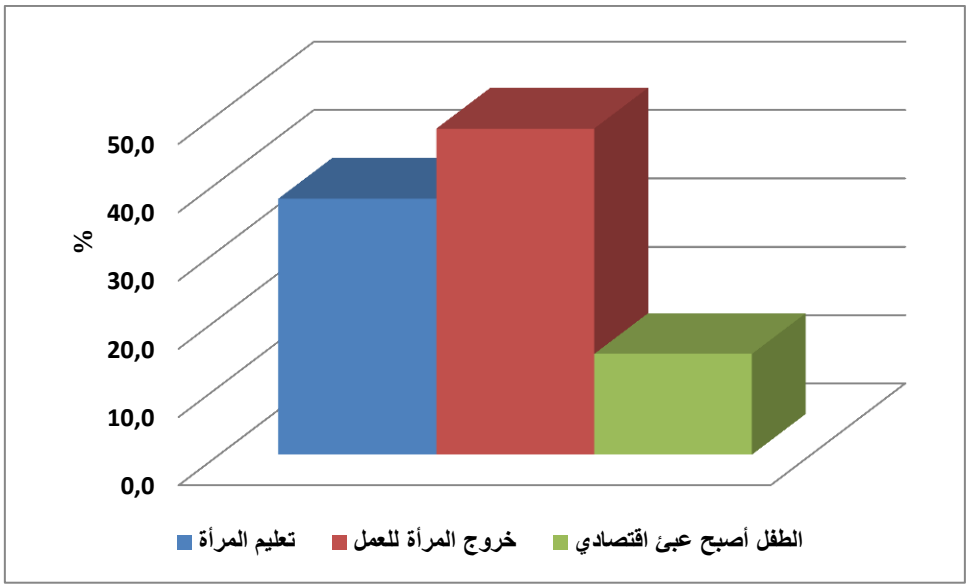

وعليه يمكن تفسير هاته النسب والتّي اتّجهت نحو اتّجاه عام بأنّ العمل هو سبب من أسباب انخفاض عدد الأطفال في الأسرة، فالمرأة العاملة تدرك أنّ كثرة الأطفال تعيقها في انجاز عملها سواء العمل داخل المنزل أو خارجه ممّا يلجأ بها إلى تطبيق تنظيم النّسل لخفض خصوبتها.

وفي هذا السيّاق نذكر ما توصّلت اليه الباحثة **عائشة بورغدة** والذّي ينطبق على أفراد عيّنة بحثنا حيث توصّلت في دراستها **العاملة الجزائريّة وتنظيم النسل** إلى أنّ خروج المرأة للعمل جعلها تطبّق فكرة تنظيم النّسل وأنّه كلّما ارتفع المستوى المهني للمرأة أي الإطارات النسويّة كلّما كان لها العدد الأقل من الأطفال مقارنة بالأخريات.

كما أظهر التحقيق الوطني للخصوبة سنة 1986 أنّ متوسّط عدد الأطفال للنّساء المتزوّجات المشتغلات 3.93طفل/امرأة مقابل 4.92 طفل/امرأة للنّساء المتزوّجات غير عاملات.

أمّا نسبة من أقرّوا بأنّ تعليم المرأة هو السبب في خفض إنجاب الأطفال راجع لإدراكهن بأنّ التعليم يعتمد عليه في التنبّؤ بمعدّل خصوبتها والمستوى الصحّي لأطفالها، فتواجد أفراد العيّنة في وسط ثقافي وعلمي يجعلهنّ يدركن ضرورة تنظيم النسل، فقد توصّل الأستاذ **علي قواوسي** إلى أن المرأة الأميّة تنجب 5.16 طفل/امرأة مقابل 4.2 طفل/امرأة لكلّ امرأة تحصّلت على مستوى تعليمي ابتدائي أو متوسّط، أمّا ذوات المستوى التعليمي الثانوي أو أكثر فقد قدّرت ب 3.05 طفل/امرأة

إنّ أدنى نسبة والتّي عبّر فيها أفراد العيّنة بأنّ الطفل أصبح عبئ اقتصادي، فيعود بدوره حسب أفراد العيّنة إلى عدّة عوامل كارتفاع تكاليف الحياة وكذا الرغبة في الاهتمام بشكل أفضل بالأطفال في ظلّ تزايد حاجياتهم سواء ما تعلّق بمصاريف الدّراسة أو العلاج...الخ هذا ما أدّى إلى التقليص من حجم الأسرة.

فتعليم وعمل المرأة جعلها لا تعلّق أهميّة كبرى على الأطفال كمصدر لأمنها النفسي والمستقبلي، ومكانتها في المجتمع كما هو الحال بالنسبة للمرأة غير متعلّمة التي تحقق ذاتها من خلال إنجاب مزيد من الأطفال وتعتبرهم كمصدر رزق لها مستقبلا.

4-النتائج العامّة للدّراسة

من خلال الدّراسة الميدانيّة وبعد عرض وتحليل وتفسير معطياتها فقد توصّلت الدّراسة إلى النتائج التاليّة

بيّنت نتائج الدّراسة الميدانيّة وبصفة عامّة، اتجاهات أفراد العيّنة وظهور ميل لديهنّ إلى تأخير سنّ الزواج الأوّل، دلالة على تراجع ظاهرة الزواج المبكّر الأقل من 20 سنة.

من خلال نتائج الدّراسة الميدانيّة نجد أنّ أغلب المبحوثات تراوح سنّهنّ بين 25 سنة و54 سنة وأنّ أكبر نسبة مثّلتها الفئة العمريّة الواقعة بين 25-39 سنة ب71.1%، فمن خلال هذه النّسبة نستنتج أنّ أفراد العيّنة في مرحلة عمريّة ملائمة لتحمّل أعباء المهام الملقاة على عاتقهم.

أمّا فيما يخصّ الحالة العائليّة فقد كانت النّسب متقاربة بين فئة المتزوّجات وفئة العازبات، فقد قدّرت النّسب ب 46.8% و52% على التوالي، حيث تضمن هذه النسب نوعا من التحليل الموضوعي والمنطقي لتحليل الظاهرة، مع احتواء العيّنة على أرملتين وثلاث نساء مطلّقات.

اتّضح أنّ ما نسبته 43% من أفراد العيّنة في سنّ العزوبة تراوحت أعمارهنّ مابين 25-39 سنة وما يعادل امرأة في سنّ العزوبة النهائيّة، أمّا من حيث سنّ الزواج الأوّل فقد بلغت أعلى نسبة 27.8% في الفئة العمريّة الأكثر من 30 سنة، حيث أنّ هاته النّسبة تدلّ فعلا على أنّ هناك تأخّر في سنّ الزواج، ما يتوافق إلى حدّ ما مع ما أقرّه الدّيوان الوطني للإحصائيّات، تليها نسبة 21.8% للفئة الواقعة بين 25-29 سنة واخر نسبة ب 3.8% للفئة ما بين 20-24 سنة.

وهذا ما تأكّد من خلال المبحوثات حول السنّ المثالي لزواج الفتاة، فأكبر نسبة من المبحوثات صرّحن أنّ السنّ المثالي للزواج بين 25-34 سنة بنسبة 87.5% و12.5% ترى أنّ السنّ المثالي لزواج الفتاة بين 20-24 سنة.

كما أنّ أغلب المبحوثات صرّحن أنّ انتهاء الفتاة من تعليمها هو أنسب وقت لزواجها بنسبة 51.3% تليها نسبة 48.8% صرّحن بتقدّم الشخص المناسب، والنتيجة الضمنيّة للنسبة الأخيرة ترى أنّ الشخص المناسب هو الذّي يتفهّم ويتقبّل تعليمها وبحثها عن الوظيفة، ولعلّ هذه الإجابات لخير دليل على التغيّر الذّي تعرّض له المجتمع الجزائري والذّي أكسبه معطيات مختلفة ومتنوّعة في آن واحد، فالتحليلات ذات الطابع السوسيولوجي المتعلّقة بالمجتمع الجزائري تؤكّد على أنّ التغيرات السوسيوثقافيّة والاقتصاديّة التي تفاعلت مع بعضها قد انعكست على واقع المجتمع الجزائري وأحدث تغيّرا جذريّا على المستوى الفكري وعلى مستوى الممارسة.

تؤكّد نتائج الدّراسة أنّ المستوى التعليمي للوالدين أغلبها بين المستويين الثانوي والجامعي، ممّا يجعل الأولياء في إدراك تام بالقيمة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لمستوى تعليم بناتهم.

أمّا فيما يخصّ المستوى التعليمي للزوج فأغلب أفراد العيّنة متزوّجات بأزواج ذوي مستوى تعليمي جامع، ممّا يؤكّد التوافق التعليمي بين الزوجين من جهة، واعتبار الوسط الجامعي وسط للتعارف بين الزوجين من جهة أخرى.

تأكّد مرّة أخرى التوافق المهني بين الزوجين، حيث أغلب الأزواج يعملون بقطاع الخدمات الذّي تنوّع بين صيادلة، أطباء، وقطاع البريد...فالتوافق التعليمي يؤدّي إلى توافق مهني.

أغلب أفراد العيّنة فضّلن التعليم عن الزّواج بنسبة 83.8%، فبالرغم من ارتفاع سنّ المبحوثات العازبات إلاّ أنّهنّ يتمسّكن برأيهنّ وذلك بتفضيلهنّ للتعليم، ممّا يدلّ على تأثير التعليم لدى أفراد العيّنة في تغيير بعض السّلوكات الاجتماعيّة وفي مقدّمتها الزواج، حيث تراجع هذا الأخير على حساب التعليم والعمل.

أمّا بالنّسبة للمتزوّجات بالرّغم من وجودهنّ في حالة زواج، إلّا أنّ التعليم يبقى في سلّم أولوياتهنّ، ونفس الشيء يقال على فئة الأرامل والمطلّقات

حيث أكّد أفراد العيّنة على أنّ الدافع الأساسي لتفضيل التعليم يتمثّل في التأمين للمستقبل وذلك بعد الخضوع لإرادة الآخرين، فالمرأة أصبحت تفضّل الاستقلال المادّي والاكتفاء الاقتصادي، هذا الدّافع يجعلها ترتبط بوظيفة، حيث اعتبرن الارتباط بالوظيفة كدافع ثان لتفضيلهم للتعليم عن الزواج.

أمّا من خلال الرّبط بين مساهمة التعليم في تأخير سنّ الزواج وبين سنّ الزواج الأوّل بالنّسبة للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج وبين السنّ الحالي بالنسبة للعازبات تبيّن أنّ ما نسبته 86% من أفراد العيّنة صرّحن أنّ التعليم كان سبب في تأخّر سنّ الزواج الأوّل، أو سبب لعدم الزواج الحالي، حيث كانت مساهمته ب 46% للمتزوّجات فأغلبهنّ تزوّجن في سن +30سنة وذلك باعتبار التعليم عامل في رفع سنّ زواجهنّ و40% للعازبات وذلك بسبب طموحهنّ التعليمي لنيل الشهادات، النسبة الأخيرة ضمّت حالة العزوبة النهائيّة، ممّا يؤكّد عجز الفتاة في اتّخاذ قرار الزواج رغبة منها في النجاح وتقديم صورة حسنة عن نفسها في المجتمع، ممّا نتج عنه ارتفاع نسب العزوبة بين أوساط الفتيات المتعلّمات بشكل خاص.

فيما يخصّ متغيّر العمل فنسبة 83% من أفراد العيّنة يفضّلن العمل عن الزواج، هذا ما توافق مع رأيهنّ فيما إذا كان العمل ضروري أم غير ضروري بالنسبة للمرأة، فنسبة 83.3% اعتبرنه ضروري، ممّا يدلّ على أنّ عملهنّ لم يعد مجرّد عمل فحسب، بل أصبح

من أولويّاتهنّ في الحياة، وإن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على المستوى التعليمي العالي الذّي وصلن إليه.

لم يعد عمل المرأة عائقا أمامها للتوفيق بينه وبين دورها في المنزل، حيث أنّ أغلبيّة المستجوبات المتزوّجات والعازبات يفضلن العمل عن الزواج، وهذا ما يؤكّد مرّة ثانيّة رغبة أفراد العيّنة في تأمين المستقبل وتحقيق الاستقلال المادّي بوجود الزّوج أو عدمه.

يعتبر استثمار المؤهّلات العلميّة أهم سبب في تفضيلهنّ العمل، حيث فرص عمل المرأة مرتبط بمستواها التعليمي، يليه دافع تحقيق الذات والامتيازات الاجتماعيّة.

إنّ اختلاف الحالة العائليّة للمبحوثات لم يغيّر من آرائهن في التخلّي عن الوظيفة سواء كانت الوظيفة حاليّة أو مستقبليّة، فنسبة 81% من أفراد العيّنة لا يرغبن في ترك الوظيفة موزّعة كالتالي 35.8% بالنّسبة للعازبات و44% بالنّسبة للمتزوّجات ونفس الشيء بالنّسبة للأرامل والمطلّقات، الأمر الذّي أدّى إلى تأخير سنّ الزواج أو تأجيله.

تؤكّد النتائج ارتفاع سنّ الزواج الأوّل للمتزوّجات من خلال الحالة المهنيّة، حيث لوحظ أنّه كلّما ارتفع سنّ الزواج الأوّل وجدنا أفراد العيّنة عاملات، فالتباين واضح بين سنّ الزواج الأوّل وبين فئة المبحوثات العاملات وغير العاملات.

أمّا من خلال الرّبط بين مساهمة العمل في تأخير سنّ الزواج وبين سنّ الزواج الأوّل بالنّسبة للمتزوّجات وبين السنّ الحالي للعازبات فكانت نسبة 40.2% للمتزوّجات و34% للعازبات عبرن فيها بمساهمة العمل في تأخير الزواج، فمن جهة عمل المتزوّجات أدّى إلى ارتفاع سنّ زواجهنّ الأوّل، ومن جهة أخرى بقاء أفراد العيّنة العازبات في حالة عزوبة إلى سنّ متأخّرة وحتّى إلى سنّ العزوبة النّهائيّة.

أمّا فيما يخصّ اختيار الشريك فيتّضح جليّا التغيّر في تفضيل الاختيار الزواجي الشخصي في الواقع المعاصر عمّا كان عليه في الماضي، حيث كانت العلاقة بين الفتى والفتاة مقيّدة إلى حدّ كبير.

ترتفع نسبة الاختيار الشخصي كلّما ارتفع سنّ الزواج الأوّل، وكما تطرّقنا سابقا إلى أنّ أفراد العيّنة تزوّجن في سنّ متأخّرة، ممّا يفسّر ارتفاع الاختيار الشخصي ب 84.8% مثّلتها نسبة 41.5% للمتزوّجات أو اللّواتي سبق لهنّ الزواج، و43.5% للعازبات بتفضيلهنّ التعارف الشخصي كأفضل طريقة للاختيار الزواجي، فبالرّغم من ارتفاع السنّ الحالي للعازبات إلاّ أنّهنّ بقين متمسّكات برغبتهنّ في الاختيار الشخصي للزواج.

لم يعد يولي أفراد العيّنة اهتماما كبيرا بالصلة القرابيّة عند إقبالهم على الزواج، بل أصبح ينظر إلى أسس أخرى أكثر أهميّة، حيث أصبح الميل العاطفي ضرورة حتميّة قبل الزواج.

أصبحت أماكن الدّراسة والعمل سبب مباشر في اتّساع مجال الاختيار الزواجي، حيث تأكّد من خلال نتائج الدّراسة أنّ ما نسبته 41.3% أزواجهنّ هم زملاء الدّراسة وزملاء العمل.

إنّ ربط متغيّر الحريّة في اختيار الشريك وعلاقة هذه الحريّة بتأخّر سنّ الزواج بالنسبة للتعليم من جهة والعمل من جهة أخرى، تبيّن أنّ كلّ من التعليم والعمل دور في توسّع حريّة اختيار الشريك، والنتيجة الضمنيّة تؤدّي إلى تأخّر سنّ الزواج، فنسبة 83.3% عبّر فيها أفراد العيّنة أنّ الحريّة التي يمنحها التعليم في اختيار الشريك تؤخّر من سنّ الزواج ونسبة 87% يمنحها العمل في تأخير سنّ الزواج.

أكبر نسبة مثّلتها 86.8% صرّحن فيها أفراد العيّنة أنّ مستواهنّ التعليمي منحهنّ حريّة أكبر في اختيار الشريك، مقابل 90% صرّحن بأنّ العمل له نفس تأثير التعليم، هذه

الحريّة أدّت إلى التأخّر في سنّ الزواج أو تأجيله، فقد زاد الاهتمام بتعليم المرأة وخروجها للعمل، أدّى إلى ظهور معايير اجتماعيّة جديدة، ممّا أصبح لديهنّ تصوّر خاص حول موضوع الاختيار الزواجي.

وفيما يخصّ حجم الأسرة وعدد الأطفال، فقد قدّر عدد الأطفال بين أفراد العيّنة مابين طفل واحد وأربعة أطفال.

انخفض عدد الأطفال إلى غاية طفل أو طفلين للّواتي تزوجن وعمرهنّ +30 سنة، حيث العلاقة عكسيّة بين سنّ الزواج الأوّل وعدد الأطفال، فكلّما ارتفع سنّ الزواج الأوّل انخفض عدد الأطفال المنجبين.

بالنّسبة للعازبات فإنّ عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم جدّ محدود، تراوح مابين طفلين وثلاث أطفال.

وهذا ما لمسناه من خلال الأسباب التّي أدّت إلى انخفاض إنجاب الأطفال في العائلة، حيث أعلى نسبة والمقدّرة ب85.3% صرّحن بأنّ تعليم وعمل المرأة من أهمّ الأسباب التي تؤدّي إلى خفض عدد الأطفال في العائلة، هذين العاملين الذّين جعلا الفتاة لا تعلّق أهميّة كبرى على الأطفال كمصدر أمني اجتماعي أو اقتصادي، فتحقيق الذّات والحصول على الامتيازات الاجتماعيّة يقوم أساسا على تعليمها لمستويات مرتفعة، ولتدرّجها في السلّم الوظيفي، وليس من خلال إنجاب المزيد من الأطفال.

كما صرّحن أفراد العيّنة بأنّ الطفل اليوم أصبح عبئ اقتصادي والتّي أخذت أدنى نسبة، فقلّة إنجاب الأطفال تسعى إليه الأسرة اليوم من أجل الاهتمام وبشكل أفضل بالطفل من الناحيّة الاجتماعيّة، الاقتصاديّة والصحيّة.

خاتمة

خاتمة

انطلاقا من الدّراسة التحليليّة لمتغيّري تعليم وعمل المرأة الجزائريّة، والعرض السّابق لظاهرة الزواج في الجزائر، والذّي اعتمدنا فيه على مختلف المعطيات الإحصائية المستمدّة من التّحقيقات الوطنيّة وبعض التقارير العالميّة، بالإضافة إلى الدّراسة الميدانيّة المنجزة في جامعة تلمسان توصّلنا إلى تغيّر نمط الزواج في الجزائر، الذّي يمكن إرجاعه إلى كلّ من المتغيّرات السوسيواقتصاديّة، حيث يعتبر تعليم وعمل المرأة جملة من العوامل الأساسيّة المساهمة في خلق ظاهرة تأخّر سنّ الزواج الأوّل لدى الإناث، بحيث يرجع هذا التأخّر إلى التغيّر الاجتماعي الذّي يعيشه المجتمع الجزائري، ففي القديم كان يتميّز بصفة التبكير بزواج أبنائه، ونظرا للتّحولات الكبيرة التّي مسّت الأفكار والعادات الاجتماعيّة المرتبطة بهذه الظاهرة وجدنا أنّ متوسّط تأخّر سنّ الزواج بالنّسبة للإناث حسب آخر تعداد وصل إلى 32 سنة، فمع ظهور موجات التحضّر والتصنيع التّي مسّت مختلف هياكل المجتمع الجزائري، بما في ذلك تركيبة البنية الأسريّة، حجمها وكذا نظام الزّواج، بالإضافة إلى تعليم وعمل المرأة الذّي فسح المجال لفرص الالتقاء بين الجنسين، وتوسّع شبكة العلاقات الاجتماعيّة، كلّها ساهمت في اكتساب نظام الزّواج قيّم ومفاهيم جديدة، فأصبحت الفتاة تختار شريك حياتها ضمن مجال متّسع وأسس جديدة كالتقارب المكاني، الانسجام العاطفي، الفكري والثقافي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1-المراجع باللّغة العربيّة

1-ابراهيمي أسماء. (2015). الضغوط المهنيّة وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى المرأة العاملة. مذكرة كتوراه علوم في علم النفس كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة بسكرة.

2-أبو عيانة فتحي. (1999). جغرافيّة السكّان أسس وتطبيقات. دار المعرفة الجامعيّة.

3-احسان محمّد الحسن. (2005). علم اجتماع العائلة. عمّان: دار وائل للنشر ط1.

4-احصائيات البنك الدولي من الموقع www.albankaldawli.org.

5-أحمد سعيد دحلان. (2007). الزواجيّة واتجاهاتها في قطاع غزّة. مجلّة جامعة الأزهر العدد 2.

6-الأخضر ضرباني. (1983). المرأة الجزائريّة في تدعيم الاقتصاد الوطني. المجلّة الجزائريّة العدد 116.

7-الامم المتّحدة. (2003). السكّان والتعليم والتنميّة.

8-الأنصاري عبد الحميد اسماعيل. (2000). تاخر الزواج وارتفاع معدّل الزواج. دار الفكر العربي ط1 القاهرة.

9-التقرير الوطني للجمهوريّة الجزائريّة.

10-الحسين بن حسن السيد. (2015). معايير اختيار شريك الحياة وأثرها في تحقيق التوافق الزواجي. جمعيّة المودّة الخيريّة للاصلاح الاجتماعي ط1 السعوديّة.

11-الحملة العالميّة للتعليم وصندوق Results التعليمي.

12-الخولي البهي. (1983). المرأة بين البيت والمجتمع. مكتبة دار العروبة ط1 القاهرة.

13-السبتي لطيفة طالب محمد. (2017). أثر المساواة بين الجنسين في التعليم على النموّ الاقتصادي في الجزائر والاردن دراسة تطبيقيّة للفترة 1980-2014. مجلّة دراسات وأبحاث في العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة العدد29.

14-السعيد مريبعي. (1984). التغيرات السكانيّة في الجزائر 1936-1966. المؤسسة الوطنيّة للكتاب.

15-العيسوي فايز محمد. (2001). أسس جغرافيّة السكّان. دار المعرفة الجامعيّة الاسكندريّة.

16-المسح الجزائري حول صحّة الاسرة. (2002).

17-المسلماني مصطفى. (1995). الزواج والاسرة. المكتب الجامعي الحديث الاسكندريّة.

18-الوحيشي احمد البيري. (1998). الأسرة والزواج مقدّمة في علم الاجتماع العائلي. المكتب الجامعي الحديث الاسكندريّة.

19-بلحاجي محمد حجال سعود. المرأة الجزائريّة المعاصرة بين خطاب التقليد والحداثة مقاربة سوسيو انثروبولوجيّة. مجلّة التغيّر الاجتماعي العدد 4.

20-بن موسى سمير. (2015). صراع الدّور وعلاقته بالضغوط لدى المرأة العاملة. مجلّة العلوم الانسانيّة جامعة أمّ البواقي المجلّد 2 العدد 2.

21-بلعجال فوزيّة، العوامل الدّيمواقتصاديّة المؤثّرة على سوق العمل الجزائريّة، أطروحة دكتوراه علوم في الدّيموغرافيا، كليّة العلوم الاجتماعيّة والانسانيّة، جامعة وهران 2013

22–بوبيدي لاميّة مطوري أسماء. (2013). عمل المراة الام ومشكلة الدّور. كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة جامعة قاصدي مرباح ورقلة: الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الاسرة.

23–بومخلوف محمد. (2001). التحضّر. دار الأمّة للطباعة والنشر ط1 الجزائر.

24–بيجن+15. التقرير الوطني للجمهوريّة الجزائريّة.

25–تقرير التنمية البشريّة، 2006

26–تقرير التنميّة البشريّة، 2007–2008

27–تقرير المرصد العربي للتربيّة. (2012). التعليم في الوطن العربي.

28–جغلول عبد القادر. (1983). المراة الجزائريّة وحرب التحرير 1954–1962. دار الحداثة بيروت.

29–حافظ شقير. (2004). مظاهر التحوّل الديموغرافي في الدوّل العربيّة . المنتدى العربي للسّكان.

30–حسن علي مصطفى حمدان. مكانة المرأة في الاسلام. دراسة في علم اجتماع العائلة شركة الشهاب الجزائر.

31–حليم بركات. (1985). المجتمع العربي المعاصر. مركز دراسات الوحة العربيّة بيروت.

32–خالد الجريسي. (2000). كيف تزوّج عانسا؟ مؤسّسة الجريسي للتوزيع والاعلان ط1 الرياض.

33-راشدي خضرة. (2013). الانتقالية الديموغرافية والتحولات السوسيو ديموغرافية للاسرة الجزائريّة. دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الديموغرافيا: كليّة العلوم الاجتماعية جامعة وهران.

34-رفاعة الطهطاوي. (1983). الأعمال الكاملة. المؤسّسة العربيّة للدراسات بيروت.

35-رمضان عمومن. (2013). عمل المرأة بين صراع الدّور والطموح. الملتقى الوطني الثاني حول الاتّصال وجودة الحياة في الأسرة كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة جامعة ورقلة.

36-زينب منصور حبيب. (2011). الاعلام وقضايا المراة. دار أسامة للنشر ط1 الأردن.

37-سامية حسن الساعاتي. (1999). علم اجتماع المرأة. دار الفكر العربي ط1 القاهرة.

38-سميّة علي عبد المولى. (2009). تدعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة المصريّة. البرنامج البحثي حول المرأة والعمل.

39-سميرة العابد زهيّة عباز. (2012). ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات. مجلّة الباحث العدد 11.

40-سناء الخولي الأسرة والزواج في عالم متغيّر (1989). دار المعرفة الجامعيّة مصر.

41-سناء الخولي. (2008). الأسرة والحياة العائليّة. ار المعرفة الجامعيّة مصر.

42-سهير أحمد معوض. (2009). علم اجتماع الأسري. مركز التنميّة الأسريّة السعوديّة.

43-صابر محي الدّين. (1987). تعليم المرأة وتدريبها وعلاقتها بالتنمية القوميّة. بيروت: المكتبة العصريّة ط1.

44-صلاح الدّين فافي. (2013). عوامل ارتفاع سنّ الزواج الاوّل في الجزائر. جامعة باتنة.

45-طفياني مليكة. واقع المشاريع التعليميّة الموجّهة للمرأة في الجمهوريّة الجزائريّة.

46-عبد الحكيم أسابيع. (2006). العنوسة تهدّد الاسرة العربيّة(الاسباب،الاثار والحلول). دار هدى الجزائر.

47-عبد الرّب نواب الدّين. (1995). تأخّر سنّ الزواج أسبابه وأخطاره. دار النشر والتوزيع ط1 السعوديّة.

48-عبد الرحمن الوافي. (1996). سيكولوجيّة الزواج. دار هومة للطباعة والنشر الجزائر.

49-عبد الرؤوف الضبع. (1981). علم الاجتماع العائلي. بيروت: دار النهضة العربيّة.

50-عبد العاطي السيّد. (1999). علم اجتماع السّكان. دار المعرفة الجامعيذة الاسكندريّة.

51-عبد الغني عماد. (2006). سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والاشكاليات....من الحداثة الى العولمة. مركز دراسات الوحدة العربيّة بيروت.

52-عبد القادر القصير. (1999). الاسرة المتغيّرة في مجتمع المدينة. دار النهضة ط2 لبنان.

53-عبد الّله الرشدان. (2004). علم اجتماع التربيّة. دار الشروق ط1 عمّان.

54-علي عبد الرزاق جلبي. (1987). علم اجتماع السكّان. دار المعرفة الجامعيّة ط2 الاسكندريّة.

55-علي عبد الله كويستان. (2016). عوامل تأخّر سنّ الزواج لدى الفتيات في مدينة السليمانيّة. مجلّة الاداب كليّة العلوم الانسانيّة العدد 118.

56-علياء شكري. (1981). الإتّجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة. دار المعارف ط1 مصر.

57-عمار هلال. (1982). أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر. ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر.

58-عوفي مصطفى. (2003). الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في القانون المعاصر. قسنطينة: رسالة كتوراه دولة في علم اجتماع التنميّة.

59-غزال اسيا. (2014). التنميّة البشريّة للمرأة العاملة ودورها في التنمية الاجتماعيّة. كليّة العلوم الانسانيّة والعلوم الاسلاميّة جامعة باتنة: دراسة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع.

60-فادية رضوان. (1989). الشباب المصري وأزمة القيّم. دارالمعرفة الجامعيّة مصر.

61-فايزة إسعد. (2012). العادات الاجتماعيّة والتقاليد في الوسط الحضري بين التقليد والحداثة. رسالة كتوراه علوم في علم الاجتماع كليّة العلوم الاجتماعيّة جامعة وهران.

62-فضيل عبد الكريم صالي محمد. (2014). التحوّل الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر. مجلّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة العدد17.

63-قاسم أمين. (1990). تحرير المرأة. موفم للنشر الجزائر.

64-قرزيز محمود. (2003). التغيّر الاسري في المجتمع الحضري. كليّة العلوم الانسانيذة والعلوم الاجتماعيّة جامعة باتنة: رسالة دكتوراه علوم في علم الاجتماع.

65-قصي عبد الخالق. (2018). معوّقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإداريّة. مجلّة افاق للعلوم جامعة الجلفة المجلّد 5 العدد 4.

66-مازن صلاح العجلة. (2012). المشاركة الاقتصاديّة للمرأة الفلسطينيّة المؤشرات والمحدّدات. مجلّة جامعة الأزهر سلسلة العلوم الانسانيّة المجلّد14 العدد 1.

67-محمّد السويدي. (1990). مقدّمة في دراسة المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر.

68-محمد عاطف غيث. دراسات في علم الاجتماع القروي. الاسكندريّة: دار الشروق للنشر.

69-محمد عبد المجيد. (2004). العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة المؤثرة على خصوبة المرأة في مدينة رام اللّه. جامعة النجاح الوطنيّة فلسطين.

70-محمد عبده محجوب. (2011). المرأة والقيّم في المجتمعات العربيّة. دار المعرفة الجامعيّة الاسكندريّة.

71-محمّد عقون. (2002). تغيّر بناء العائلة الجزائريّة. مجلّة العلوم الانسانيّة والاجتماعيّة العدد17.

72-محمد علي البار. عمل المرأة في الميزان. القاهرة.

73-محمد كريزم. (2005). تفوّق الاناث على الذكور في التعليم...دلالات ومؤشرات مستقبليّة. الحوار المتمدّن 1250.

74-محمد يسري ابراهيم دعبس. (1995). الاسرة في التراث الدّيني والاجتماعي. دار المعارف الاسكندريّة.

75-محمود حسن. (1981). الاسرة ومشكلاتها. دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر بيروت.

76-مسعودة كسال. (1986). مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر.

77-مشتي سامية(2009)، إحصائيات النّوع في الجزائر، الاجتماع الثاني لفريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء في المنطقة العربيّة، بيروت

78-مصطفى بوتفنوشت. (1984). . العائلة الجزائرية (التطور والخصائص الحديثة). ترجمة دمري أحمد ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر.

79-مصطفى حجازي. (2015). الأسرة وصحّتها النفسيّة (المقوّمات،الدّيناميات، العمليّات). المركز الثقافي العربي ط1 المغرب

80-مصطفى زايد. التنميّة الاجتماعيّة ونظام التعليم الرّسمي في الجزائر(1962-1982). ديوان المطبوعات الجامعيّة. الجزائر

81-مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة(CIDDEF)(2015) النّساء الجزائريّات بدليل الأرقام،

82-مصيلحي محمّد فتحي. (2000). جغرافيّة السكّان الاطار النظري وتطبيقات عربيّة. مطبعة النعمان الحديثة مصر.

83-موفق سهام. (2015). المراة العاملة بين الحماية القانونيّة والواقع العملي المراة الجزائريّة أنموذجا. أعمال المؤتمر الدولي السابع، المرأة والسلم الأهلي مركز جيل البحث العلمي.

84-ناجي سهم رسن. (2010). حجم الأسرة في حضر محافظة واسط. مجلّة اداب الكوفة العدد 2.

85-هالة عفيفي محمود محمد. (2009). حلّ مشاكل العنوسة بين الشباب. جامعة القاهرة.

86-هلا سبيع السباعي. (2003). الصعوبات التي تواجه الأمّ العاملة في التوفيق بين العمل والمنزل. دبلوم دراسات عليا كليّة التربية جامعة دمشق.

87-هنري عزّام. (1982). المرأة العربيّة والعمل، مشاركة المراة العربيّة في القوى العاملة ودورها في عمليّة التنميّة. مركز دراسات الوحدة العربيّة بيروت.

2-المراجع باللّغة الأجنبيّة

1-Ali kouaouci .(1994) .Eléments d'analyse démographique .office publications universitaire Alger.

2-Antoine philippe .(2002) .les complexités de la nuptialitéde la précocitédes unions féminines àla polygamie masculine en afrique .IRD dakar,DIAL/CIPRE.

3-Bedrouni Mohamed .La nuptialitéAlgérienne:variation dans le temps et l'espace .xxv congrés international de la population (poster 1405)

4-Benkhelil Rachida .(1982) .Réflexion sur les structures familiales:définition et reproduction sociodémographique .Alger: OPU.

5-Boutefnouchet mustafa .(1980) .La famille Algériennes Evolution et caractéristique .SNED Alger.

6-EASF .(2003) .Enquête algérienne sur la santéde la famille Rapport préliminaire2002.Algérie

7-CENEAP, Mutation des structures de la famille Algérienne ses implication sur les Attitudes, les comportement et les pratiques courantes Alger, 2003, p15

8-Chebab Thamany, Niveau tendances et déterminants de la fécondité en Algerie de 1972-1992, CENEAP,1999

9-Fredric Maatouk .(2001) .Dictionary of sociology englich-arabic .Edited and revised by Mohamed debs bierut ;lebanon

10-https//qafilah.com/ar . هدى بتروبولوس ثمار دخول المرأة سوق العمل عالميّا ومحليّا. مجلّة القافلة.

11-Hamouda nacereddine, Age moyen au premier mariage et écart d'age entre poux : quelles méthodes d'estimation adopter dans le cas Algérien ? CREAD, division de développement humain et économie sociale, Alger

12-Hamouda Nacer eddine ،kahina cherfi feroukhi .(2009) .La nuptialitéen algérie :quelle transition ?Alger.

13-Hocine A et Amokrane F, Mutation des structures de la famille en Algérie, MSF, 2000-2001,

14-Lahouari Addi .(1999) .les mutation de la sociétéAlgérienne famille et lien social dans l'algérie contemporaine .Edition la découverte paris

15-Lakjaa Abdelkader.(2007) .La jeunesse Algérienne entre valeurs communataire et aspérations sociétaires .documentation économique et sociale

16-Medher Slimane .(1992) .Tradition centre développement .Edition ENAP Alger

17-MICS 2012-2013, , Enquête par grappes à indicateurs multiples, 2015

18-MICS 2006 .Résultats de l'enquête nationaleàindicateurs multiples MICS3 Algérie, Rapport principal.Edition 2008

19-ONS.(2004), collection Statistique,Enquête Emploi Auprès des ménages,

20-ONS.(2007) collection Statistique, Enquête Emploi Auprès des ménages

21-ONS.(2010) collection StatistiqueEnquête Emploi Auprès des ménages, N170

22-ONS(2011) collection StatistiqueEnquête Emploi Auprès des ménages, N173

23-ONS(2013) collection Statistique.Enquête Emploi Auprès des ménages, N185

24-ONS(2014) collection Statistique.Enquête Emploi Auprès des ménages, N198

25-ONS. (2014) Annuaire Statistique de l'Algérie N30

26-ONS, (2003), "Algérie en quelques chiffres résultats 2002", N°33, Alger.

27-ONS. (2016), l'Algérie en quelques chiffres N35

28-ONS. (2015), Activité, Emploi et Chômage N 726

29-ONS. (2018), Activité, Emploi et Chômage N 819

30-ONS, Données Statistique Démographie Algérienne 1986-1998

31- ONS, Données Statistique Démographie Algérienne 2003-2005

32- ONS,, Données Statistique Démographie Algérienne 2012

33-ONS, Données Statistique Démographie Algérienne2014

34 ONS, , Données Statistique Démographie Algérienne 2015,N° 740

35-paul puxham theo engelen .(2011) .how unique is the western european marriage patern ?working paper of the scientific research community.

36-perroux françois .(1962) .L'algérie de demain .PUF.

37-Saadou Houria .(2007)

38-Sahraoui T(1993), Mariage et fécondité dans les pays Arabes- cas de l'Algérie, thèse de doctorat université de lodz,

39-Zahia ouadah bididi .(2005) .Avoire 30ans et etre encore célibataire:une catégorieémergente en Algérie .presses de sciences N34

40-Zahia ouadah bididi et Jacque vallin(2013), Différentiels socioéconomiques dans la fécondité et la formation de la famille, XXVIIe IUSSP international population conférence, Busan,

41-world economic forum, the global gender gap report, 2016

الملاحق

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان–
كلية العلوم الاجتماعية
شعبة الإحصاء الاجتماعي

أثر تعليم و عمل المرأة فى تغيير النموذج الزواجى فى الجزائر

في إطار إنجاز مذكرة التخرج، أود منكم التفضل بالإجابة على الأسئلة المطروحة في هذه الاستمارة، وأحيطكم علما بأن الإجابة المقدمة من طرفكم ستحظى بكامل السرية والكتمان، أرجو منكي وضع رقم الخيار الذي ترينه مناسبا في خانة الإجابة

الرقم	السـؤال	الإجابة
	المحور الأول: البيانات شخصية	
01	السن :	
02	إقليم السكن: 1–ريف 2–حضر	
03	الحالة العائليّة: 1–عزباء 2–متزوّجة 3–أرملة 4–مطلّقة	
04	المستوى التعليمي للأب: 1–أمّي 2–إبتدائي 3–متوسّط 4–ثانوي 5–جامعي 6–تكوين مهني	
05	المستوى التعليمي للأم: 1–أمّي 2–إبتدائي 3–متوسذط 4–ثانوي 5–جامعي 6–تكوين مهني	
06	1المستوى التعليمي للزوج (إذا كنت متزوّجة أو سبق لك و تزوجت): 1–إبتدائي 2–متوسّط 3–ثانوي 4–جامعي	
07	وظيفة الزوج إذا كنت متزوّجة:	
08	هل تستعملين مواقع التواصل الإجتماعي(فايسبوك,تويتر....) 1–نعم 2–لا	
09	ماهي نوعيّة البرامج التي تشاهدينها: 1–مسلسلات 2–أشرطة 3–أخبار 4–برامج دينيّة	
10	الوضعيّة المهنيّة: 1–عاملة 2–غير عاملة	
	المحور الثاني: بين الزواج وبين تعليم وعمل المرأة	
11	سنّ زواجك الأوّل (إذا كنت متزوّجة أو سبق لك الزواج):	
12	ماهو أنسب وقت لزواج الفتاة 1-عندما تنتهي من تعليمها 2-عند إيجاد الوظيفة 3-عند تقدّم الشخص المناسب	

13	ما هو أنسب سنّ لزواج الفتاة	
14	حسب رأيك ماهو النموذج الزواجي السائد في السنوات الأخيرة: 1- الزواج المبكّر للفتيات 2- الزواج المتأخّر للفتيات	
15	ماهي أكثر حالات الزواج المتداولة في محيطك الأسري: 1- الزواج المبكّر للفتيات 2- الزواج المتأخّر للفتيات	
16	لو خيّرت بين التعليم والزواج فما هو اختيارك 1-الزواج 2-التعليم	
17	في حالة تفضيل التعليم ما السبب: 1-تنمية المعرف 2-تأمين المستقبل 3-الإرتباط بوظيفة	
18	في حالة تفضيل الزواج ما السبب:1-إشباع الحاجات النفسيّة والبيولوجيّة 2- نصف الدّين 3-ضرورة إجتماعيّة لبناء أسرة و تكوين أطفال	
19	هل تعتقدين أنّ تعليم الفتاة يساهم في تأخير سنّ زواجها 1-نعم 2-لا	
20	لو خيّرت بين الزواج والعمل فما هو اختيارك 1-الزواج 2-العمل	
21	في حالة تفضيل العمل ما السبب: 1-تحقيق الاستقلال المادّي 2-تحقيق الذات 3-امتيازات اجتماعية 4-مساعدة العائلة 5-استثمار المؤهلات الدراسيّة	
22	هل عمل المرأة بالنسبة لك : 1–ضروري 2–غير ضروري	
23	هل ترغبين في ترك الوظيفة (وظيفة حالية أو مستقبليّة) 1–نعم 2–لا	
24	هل تعتقدين أنّ عمل الفتاة يساهم في تأخير سنّ زواجها 1-نعم 2-لا	

المحور الثالث: اختيار الشريك

25	طريقة الاختيار التي تمّ بها الزواج أو تفضّلين بها زواجك 1-اختياري الشخصي 2-ليس اختياري الشخصي	
26	هل زوجك: 1-زميل العمل 2-زميل الدّراسة 3-الأقارب 4-لا تربطك به أيّ صلة	
27	هل تعليم المرأة يمنحها حريّة أكبر في اختيار شريك الحياة 1-نعم 2-لا	

28	إذا كانت الإجابة نعم هل هي بذلك 1-تؤخّر من سنّ زواجها 2-لا تؤخّر من سنّ زواجها	
29	هل تؤخّر من سنّ زواجها على أساس 1-طموحها التعليمي لنيل الشهادات 2-تنتظر من في مستواها التعليمي	
30	هل تقدّم من سنّ زواجها على أساس 1-الفتاة المتعلّمة أكثر وعيا وتقبّلا للشريك 2 -التعليم يمنحها فرصة عمل يبحث عنها كلّ رجل	
31	هل عمل المرأة يمنحها حريّة أكبر في اختيار شريك الحياة 1-نعم 2-لا	
32	إذا كانت الإجابة نعم هل هي بذلك 1-تؤخّر من سنّ زواجها 2-لا تؤخّر من سنّ زواجها	
33	هل عمل المرأة يؤثّر على زواجها 1-إيجابا 2-سلبا	
34	في حالة إعتقادك بالتأثير الإيجابي ماهي عوامل هذا التأثير: 1-وجود الراتب ممّا يعني قدرتها على المساهمة في نفقات العائلة 2-كون الفتاة العاملة أكثر نضجا و وعيا لظروف الشاب	
35	في حالة إعتقادك بالتأثير السلبي ماهي عوامل هذا التأثير: 1-كبر سنّ الفتاة العاملة 2-ضعف الثقة بالفتاة العاملة لإختلاطها بزملاء العمل 3-الفتاة العاملة أقلّ قدرة على العناية بالزوج و البيت و الأبناء	

المحور الرابع : تنظيم الأسرة

36	إذا كنت متزوّجة ماهوعدد أطفالك:	
37	هل عدد الأطفال تمّ الاتفاق عليه : 1-مع الزوج 2- فرض من قبل الزوج 3- فرض من قبل عائلة الزوج 4- من اختيارك دون تدخّل أحد	
38	ماهو العدد الأمثل حسب رأيك لعدد الأطفال في العائلة :	
39	إذا كنت عزباء ماهو العدد الأمثل للأطفال :	
40	بما تفسّرين انخفاض انجاب الاطفال في العائلة: 1-تعليم المرأة 2- خروج المرأة للعمل 3-الطفل أصبح عبئ اقتصادي	

الجدول 01: تطور معدل الأميّة للسكّان في السّن 10 سنوات فأكثر حسب الجنس

التعداد	إناث%	ذكور%	المجموع%
1966	85.4	62.3	**74.6**
1977	72.6	46.6	**59.9**
1987	56.7	30.7	**43.6**
1998	40.3	23.6	**319**
2008	28.9	15.5	**22.1**

المصدر: مشتي سامية، إحصائيات النّوع في الجزائر، الاجتماع الثاني لفريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء في المنطقة العربيّة، بيروت، 2009، ص12

الجدول02: تطوّر نسبة التمدرس للفئة (6- 14سنة) من 1966 إلى 2008

التعداد	إناث%	ذكور%
1966	39.9	56.8
1977	59.6	80.8
1987	71.56	87.75
1998	80.7	85.25
2008	91.67	92.42

المصدر:de 1966 à 1998, saadou houria,2007, p123

2008, ONS, Annuaire statistique de l'Algerie

الجدول03: معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة%

السنة	سنّ 15 سنة	15-24 سنة
1987	35.83	62.21
2002	60.07	86.13
2006	63.91	89.13
2008	67.54	91.73

المصدر: البنك الدّولي، احصائيات من الموقع data.albankaldawli.org

الجدول04: تطوّر معدّل اتمام مرحلة التعليم الابتدائي%

السنة	
1972	29.63
1974	33.09
1980	51.63
2000	79.74
2010	95.25
2015	105.33
2016	105.37

المصدر: البنك الدّولي، نفس المرجع

الجدول05: تطوّر معدّل رسوب المرحلة الابتدائيّة إناث % من إجمالي الإناث الملتحقات

السنة	معدّل الرّسوب
1995	3.24
1997	2.58
2004	1.18
2012	0.95
2014	0.68
2016	0.45

المصدر: البنك الدّولي، نفس المرجع

الجدول06: نسبة النجاح في شهادة البكالوريا من 2008 إلى 2017

السنة	إناث	ذكور
2008	67.36	32.64
2009	57.67	42.33
2010	64.73	35.27
2011	65.35	34.65
2012	65.40	34.60
2014	67.61	32.39
2015	61.53	38.47
2016	66.21	33.79
2017	65.03	34.97

المصدر: وزارة التربيّة الوطنيّة

الجدول07: نسبة الإناث إلى الذّكور في الالتحاق بالتعليم الجامعي

البلد	
الجزائر	1.61
المغرب	0.96
اليابان	0.91
تركيا	0.9
اليمن	0.44

المصدر: world economic forum, the global gender gap report, 2016

الجدول08: القوى العاملة إناث (% من إجمالي القوى العاملة)

السنة	
1990	12.93
2000	13.51
2004	14.61
2008	16.26
2011	17.83
2017	28.27

المصدر: البنك الدّولي، المرجع السّابق

الجدول09: توزيع القوّة العاملة حسب الجنس(%)

السنة	ذكور	إناث
1985	91.6	8.39
1990	92.03	7.97
1997	84.63	15.37
2011	83.7	16.3
2013	82.4	17.6
2015	81.7	18.3
2018	82.1	17.9

المصدر: ONS, Avtivité, Emploi et chomage

الجدول10: توزيع النّساء العاملات حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	2010	2014
أمّي	5.7	3.5
إبتدائي	8.6	6.5
متوسّط	10.1	9.3
ثانوي	14.7	13.9
جامعي	26.6	35

المصدر :ONS, Activité, Emploi et chomage, 2010-2013-2015

الجدول11: توزيع النّساء العاملات حسب متغيّر السّن والحالة التعليميّة%

المستوى التعليمي	أمّي	إبتدائي	متوسّط	ثانوي	جامعي
2010					
24-15	2.8	16.09	28.3	12.1	10.5
29-25	5.6	17.8	18.3	17.7	34.7
34-30	8.4	10.9	16.6	20.6	21.7
39-35	13.1	10.3	14.3	17.4	13.4
44-40	18.3	17.2	9.6	12.9	9
49-45	17.3	13.2	6.6	12.9	6.1
54-50	14	8.6	4	4.7	3.1
55+	19.7	6.3	1.3	1.3	1.2
المجموع	**14.4**	**14.4**	**20.3**	**25.6**	**27.7**
2011					
19-15	1.4	1.5	4.7	1.2	0
24-20	1.4	7.6	15.8	10.6	3.4
29-25	5.7	12.9	20.6	18.6	34.9
34-30	6.5	16	16.8	19.1	21.4
39-35	10.1	12.2	13.1	16.4	12.3
44-40	19.5	16	12.8	14.7	12.3
49-45	15.2	13.7	8.4	11.8	4.4
54-50	16.6	11.4	4.7	4.8	2.5
59-55	10.1	7.6	2.7	1.9	1.2
60+	13.04	1.5	0.3	0.4	0.3
المجموع	**8.8**	**8.3**	**18.9**	**26.4**	**37.3**
2014					
19-15	0.8	2.9	4.3	0.2	0.1
24-20	0.8	3.7	11	1	10.2
29-25	3.3	9.7	18.6	15.6	35.7
34-30	7.6	14.9	19.6	16.7	25
39-35	14.4	17.1	15.6	20	12.1
44-40	16.1	15.6	11.6	15.8	7.1
49-45	15.2	12.6	11.3	11.1	5.3
54-50	16.9	13.4	4.6	8	2.9
59-55	12.7	6.7	3	1.3	0.6
60+	11.8	2.9	0	0.4	0.4
المجموع	**6.8**	**7.7**	**17.4**	**26**	**42**

المصدر: ONS, Enquete Emploi Aupré des ménages, 2010-2011-2014

الجدول12: توزيع النّساء العاملات حسب التركيب العمري والحالة المدنيّة

الحالة المدنيّة	متزوّجة		عازبة		مطلّقة		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
				2004				
24-15	36	5.5	225	39.9	1	10	262	**19.3**
29-25	73	11.2	154	27.4	5	3.5	232	**17.1**
34-30	122	18.9	84	15	9	6.2	216	**15.9**
39-35	126	19.5	60	10.6	22	14.8	208	**15.3**
44-40	117	18.2	25	4.4	28	18.4	170	**12.5**
49-45	87	13.4	10	1.8	26	17.1	123	**9**
54-50	44	6.9	3	0.5	25	16.9	72	**5.3**
55+	41	6.3	2	0.4	33	22.2	77	**5.7**
المجموع	**647**	**100**	**563**	**100**	**150**	**100**	**1359**	**100**
				2007				
24-15	11	2	170	26.6	-	-	181	**13.4**
29-25	63	11.3	213	33.3	6	3.8	282	**20.9**
34-30	101	18.1	126	19.7	12	7.8	239	**17.7**
39-35	110	19.7	70	10.9	17	11.2	197	**14.6**
44-40	127	22.8	39	6.1	37	25	203	**15.1**
49-45	80	14.3	13	2.1	27	17.8	119	**8.9**
54-50	44	7.8	7	11	25	16.8	76	**5.6**
55+	23	4.1	1	0.2	26	175	51	**3.8**
المجموع	**558**	**100**	**640**	**100**	**149**	**100**	**1347**	**100**
				2014				
24-15	170	16.6	20	2.5	2	1.0	192	**9.8**
29-25	345	33.6	112	14.3	10	6.3	467	**23.8**
34-30	235	22.9	148	18.9	19	12.5	403	**20.5**
39-35	141	13.8	130	16.6	23	15.2	295	**15.0**
44-40	76	7.4	141	18.0	20	13.1	237	**12.1**
49-45	33	3.2	119	15.2	26	17.3	178	**9.1**
50+	25	2.5	113	14.4	53	34.6	191	**9.7**
المجموع	**1026**	**100**	**784**	**100**	**153**	**100**	**1962**	**100**

المصدر: ONS, Enquete emploi auprés des ménage 2004-2007-2014

الجدول13: توزيع النّساء العاملات حسب أوّل عمر للدّخول ميدان العمل حسب القطاع السّكني(%)

أوّل عمر للدّخول للعمل	2010	2011	2013	2014
		القطاع الرّيفي		
15- سنة	6.7	5.6	7.2	7.2
15-29 سنة	72	70.8	74.3	72.6
30+ سنة	21.3	23.7	18.5	9.1
		القطاع الحضري		
15- سنة	2.4	2.9	2.2	4.2
15-29 سنة	76.6	77.3	79.3	74.6
30+ سنة	20.9	19.8	18.6	9.3

المصدر: ONS, Enquete Emploi Aupré des ménages, 2010-2011-2013-2014

الجدول14: توزيع النّساء العاملات حسب النّشاط الاقتصادي والقطاع القانوني(%)

النّشاط الاقتصادي	القطاع الخاص	القطاع العام
2010		
الفلاحة	11.5	0.6
الصناعة	47.8	4.7
البناء والأشغال العموميّة	2.6	0.7
التجارة والخدمات	38.2	94.1
2014		
الفلاحة	7.7	0.4
الصناعة	46.3	3.9
البناء والأشغال العموميّة	3.7	0.5
التجارة والخدمات	42.5	95.2

المصدر: ONS, Enquete Emploi Aupré desménages, 2010-2014

الجدول15: توزيع النّساء العاملات حسب القطاع القانوني والوضعيّة المهنيّة(%)

الوضعيّة المهنيّة	القطاع الخاص	القطاع العام
2010		
ربّة عمل حرّ	56.5	-
راتب دائم	7.2	69.8
راتب غير دائم	20.6	30.2
مساعدات عائليّة	15.7	-
2014		
ربّة عمل حرّ	68.8	4.1
راتب دائم	2.6	54.3
راتب غير دائم	23.1	413
مساعدات عائليّة	5.5	0.1

المصدر: ONS, Enquete Emploi Aupré desménages, 2010-2014

الجدول16: توزيع بطالة الإناث(% من الإناث في القوى العاملة)

السنة	معدّل البطالة
1991	42.8
1995	57.13
2000	59.16
2005	28.13
2010	19.29
2017	17.39

المصدر، البنك الدّولي المرجع السابق

الجدول17: توزيع بطالة الإناث في الشريحة العمريّة 15-24 سنة (%)

السنة	معدّل البطالة
1991	62.05
1995	82
2000	82.68
2005	50.33
2010	38.04
2017	39.05

المصدر، البنك الدّولي المرجع السابق

الجدول18: الترتيب العالمي لمؤشّر التكافؤ بين الجنسين لسنة 2016

الدّولة	الرّتبة	قيمة المؤشّر
قطر	119	0.643
الجزائر	120	0.642
الإمارات العربيّة المتّحدة	124	0.639
تونس	126	0.636
الكويت	128	0.624
موريتانيا	129	0.624
البحرين	131	0.615
مصر	132	0.614
عمّان	133	0.612
الأردن	134	0.603

المصدر: world economic forum, the global gender gap report, p53, 2016

الجدول19: مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في أهمّ المجالات لسنة 2016

المجالات	قيمة المؤشّر
التحصيل العلمي	0.962
الفرص الاقتصاديّة	0.435
الصحّة والبقاء على قيد الحياة	0.966
التمكين السّياسي	0.205

المصدر: world economic forum, the global gender gap report, p35, 2016

الجدول20: مؤشّر التكافؤ بين الجنسين في مجال الفرص الاقتصاديّة لسنة 2016

مجالات الفرص الاقتصاديّة	قيمة المؤشّر
المشاركة في القوى العاملة	0.241
المساواة في الأجور	0.756
الإيرادات المكتسبة	0.181
المسؤولون الكبار والمدراء	0.11
العاملون المهنيّون	0.792

المصدر: world economic forum, the global gender gap report, p35, 2016

الجدول21: تطوّر معدّلات الخصوبة العمريّة حسب مكان الإقامة(%)

الفئات العمريّة	1970		1986		1992		1998		2002		2006		2012-2013	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
19-15	77.4	125.9	15	25	6	29	6.3	8	4	6	4.7	4.1	9	13
24-20	290.6	350.9	82	161	110	185	62	77.8	48	56	50.3	52.6	74	89
29-25	360.7	387.5	203	329	187	260	122	144.5	106	120	110	112.3	132	148
34-30	321	358.3	231	332	188	256	134.9	159.8	114	146	121	139.8	143	146
39-35	251	283	209	290	132	200	107.7	132.8	94	115	105.5	113.8	109	123
44-40	124.6	153.3	123	297	75	113	53.1	70.1	33	52	45.9	50.3	40	53
49-45	25.6	42.7	41	89	21	26	14.3	21.7	7	10	1.9	3	6	8
معدّل الخصوبة	7.3	8.5	4.5	7.1	3.6	5.3	2.5	3.1	2	2.5	2.19	2.38	2.6	2.9

المصدر: Zahia ouadah bididiet Jacque vallin, Défferentiels socioéconomiques dans la fécondité et la formation de la famille, xxxvii IUSSP international population conférence, Busan,2013
2006, MICS3 Résultat de l'enquête nationale à indicateurs multiples, Algérie, p110
2012-2013, MICS, Enquete par grappes à indicateurs multiples, 2015, p127

الجدول22: توزيع النّساء المتزوّجات(15-49 سنة) المستعملات لوسائل منع الحمل حسب المستوى التعليمي(%)

المستوى التعليمي	2002	2006
أميّة	56.1	57.2
إبتدائي	59.8	62.1
متوسّط	62.9	62.2
ثانوي+	58.3	64.9

المصدر: MICS32006, p6 EASME2002, p125

الجدول23: تطوّر بنيات الأسرة المعيشيّة عبر مختلف التّعدادات(%)

التعداد		نوويّة	ممتدة
1966	**حضر**	61.3	16.94
	ريف	58.12	24.15
1977	**حضر**	59.08	18.29
	ريف	58.58	23.26
1987	**حضر**	65.99	18.4
	ريف	64.24	23.26
1998	**حضر**	70.88	13.6
	ريف	71.33	14.331
2002	**حضر**	73.2	14.37
	ريف	76.2	13.75

المصدر: Hocine A et Amokrane F, Mutation des structures de la famille en Algérie, MSF, 2000-2001, pp17-50

CENEAP, Mutation des structures de la famille Algérienne ses implication sur les Attitudes, les comportement et les pratiques courantes Alger, 2003, p15

معطيات المسح الوطني 2002، التقرير الرّسمي

الجدول 24: متوسّط حجم الأسرة حسب مكان الإقامة خلال الفترة 1977-2008

التعداد	حضر	ريف	المجموع
1966	5.75	6.81	5.96
1977	6.56	6.81	6.70
1987	6.65	7.13	7.10
1998	6.33	6.96	6.58
2008	5.69	6.23	5.85

المصدر: راشدي خضرة، الإنتقاليّة الدّيموغرافيّة والتّحولات السوسيوديموغرافيّة للأسرة الجزائريّة، أطروحة دكتوراه علوم، كليّة العلوم الاجتماعيّة، جامعة وهران، 2013، ص140

الجدول 25: تطوّر المعدّل الخام للزواج وعدد الزّيجات في الجزائر 1990-2017

السّنة	‰	عدد الزّيجات
1990	5.97	149345
1991	5.9	151467
1992	6.07	159380
1993	5.69	153137
1994	5.38	157954
1995	5.45	152786
1996	5.49	156870
1997	5.43	157832
1998	5.36	158298
1999	5.45	163126
2000	5.84	177584
2001	6.29	194273
2002	6.97	218620
2003	7.55	240463
2004	8.27	267633
2005	8.5	279548
2006	8.82	295295
2007	9.55	325485
2008	9.58	311190
2009	9.68	347321
2010	9.58	344819
2011	10.05	369013
2012	9.90	371280
2013	10.13	387947
2014	9.88	386422
2015	9.24	369074
2016	8.73	357000
2017	8.14	340000

المصدر:

ONS, Données StatistiqueDémographie Algérienne 1986-1998

ONS, 2003, "Algérie en quelques chiffres résultats 2002", N°33, Alger.

ONS, Données StatistiqueDémographie Algérienne 2003-2005

ONS, Données StatistiqueDémographie Algérienne 2012

ONS, Données StatistiqueDémographie Algérienne2014

ONS, Données StatistiqueDémographie Algérienne 2015, N° 740

الجدول26: تطوّر العزوبة النّسويّة حسب فئات السّن (%)

فئات السّن	1966	2008
19-15	44.5	97.3
24-20	11.2	77.7
29-25	4	51.6
34-30	2.2	34.7
39-35	1.6	23.3
44-40	1.3	12.8
49-45	1.1	6.7
54-50	1.1	4.1

المصدر: 1966, Sahraoui T, Mariage et fécondité dans les pays Arabes- cas de l'Algérie, thèse de doctorat université de lodz, 1993, p94

2008, Hamouda nacereddine, Age moyen au premier mariage et ecart d'age entre poux : quelles méthodes d'éstimation adopter dans le cas Algérien ? CREAD, division d'éveloppement humain et économie sociale, Alger

الجدول27: معدّلات العزوبة النّهائيّة (‰)

السنوات	1987	1992	1998	2002	2006	2008
ذكور	2.4	2.2	2.3	2.3	2.7	2.3
إناث	1.1	1.9	3.1	3.8	3.4	4.1

المصدر: نتائج التعدادات الوطنيّة، 1987، 1998، 2002

MICS3, 2006,p103

Hamouda nacereddine,2008

الجدول 28: تطوّر نسب العزوبة حسب المستوى التعليمي للإناث (%)

الفئات العمريّة	أمّي	يقرأ ويكتب	إبتدائي	متوسّط	ثانوي
19-15	96.09	96.17	98.11	99.5	99.35
24-20	79.28	80.53	77.76	85.1	95.81
29-25	50.83	52.8	54.04	59.81	78.3
34-30	26.95	28.05	35.11	41.54	49.3
39-35	11.18	14.95	20.57	21.81	32.95
44-40	5.69	10.35	11.27	16.4	27.59
49-45	1.94	5.05	5.41	15.23	5.56
54-50	1.62	2.81	5.83	3.85	17.65
59-55	1.3	-	8.11	-	-
64-60	0.65	-	-	-	-
69-65	0.96	-	-	-	-
70+	0.23	-	-	-	-

المصدر: EASF, 2002

ملخّص

تهدف هذه الدّراسة إلى تسليط الضّوء على الانتقاليّة التّي مسّت ظاهرة الزّواج، بإبراز المتغيّرات السوسيواقتصاديّة المتمثّلة في تعليم وعمل المرأة الجزائريّة، والتّي أدّت إلى اكتساب نظام الزّواج قيّم ومفاهيم جديدة، وهذا من خلال دراسة تحليليّة لمختلف التعدادات السكّانيّة والمسوح الوطنيّة المقامة في الجزائر، بالإضافة إلى الدّراسة الميدانيّة المنجزة في جامعة تلمسان، وقد أسفرت النتائج على مساهمة تعليم وعمل المرأة في ارتفاع سنّ زواجها وطول مدّة عزوبيتها إلى أعمار مرتفعة، وتغيّر نموذج ومجال الاختيار الزواجي من اختيار عائلي مرتّب إلى اختيار شخصي، إضافة إلى تقلّص حجم الأسرة بانخفاض إنجاب الأطفال في العائلة.

الكلمات المفتاحيّة: الزواج، العزوبة، تأخّر سنّ الزواج، المرأة، التعليم، العمل، الاختيار الزواجي، حجم الأسرة.

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière la transition que la phénomène du mariage a subie ,en soulignant les facteurs socio-économiques à l'origine des nouvelles valeurs et des nouveaux concepts que le régime matrimonial a acquis comme l'éducation et le travail de la femme Algérienne, et en se fondant sur l'analyse des recensement de population et les enquêtes nationales menés en Algérie ,ainsi que l'étude de terrain réalisée à l'université de Tlemcen .Les résultats ont montré que l'éducation et le travail de la femme jouent un rôle dans l'augmentation de l'âge de mariage chez les femmes et prolongent la période du célibat aux âges élevés ,et changent le model et la manière du choix matrimonial d'un choix familial arrangé à un choix personnel et jouent un rôle ,aussi au déclin de la taille de famille en raison de la baisse de la natalité .

Mots clés : Le mariage, le célibat, le recul de l'âge de mariage, la femme, l'éducation, le travail, choix conjugal, la taille de la famille.

Abstract

This study aims to shed light on the transition which the phenomenon of marriage has undergone by highlighting the socio-economic variables leading to the new values and concepts acquired by the matrimonial regime like the education and the employment of Algerian women .Our work is based on an analytic study of various population censuses and national surveys conducted in Algeria, in addition to the field study completed at Tlemcen university , The results have showed that the education and the employment of women lead to increase their marriage age and extend their celibacy period to advanced ages ,and change the model of matrimonial choice from a familial arranged choice to a personal choice ,and smaller the family size because of the birth deacrease.

Key words: Marriage, celibacy, delay of marriage age, woman, the education, the employment, matrimonial choice, the family size